

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٥٧ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٢	جيم - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٣	دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج
١٠٨	ثانيا - الموارد المالية
١٠٨	ألف - لمحة عامة
١٠٩	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
١٠٩	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



الصفحة

١١٠ عوامل الشغور	دال -
١١٢ المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي	هاء -
١١٣ التدريب	واو -
١١٤ برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية	زاي -
١١٦ المشاريع سريعة الأثر	حاء -
١١٧ تحليل الفروق	ثالثا -
١٢٤ الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
٢٨٩/٦٥	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها	خامسا -
٢٦٥/٦٥	و، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها	
١٢٤ الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات	
١٢٥ الجمعية العامة	ألف -
١٣٠ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
١٣٨ مجلس مراجعي الحسابات	جيم -

المرفقات

١٤٢ تعريفات	الأول -
١٤٤ الخرائط التنظيمية	الثاني -
١٤٧ معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث -
١٥٥ خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، التي تبلغ ٦٤٤ ٣٨٩ ٨٠٠ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٧ ٣٤٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ١ ٣٥١ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة؛ و ١ ٧٩٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة؛ و ٥٠٦ موظفين دوليين من بينهم ٣١ موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة؛ و ١ ٣٩٤ موظفاً وطنياً، من بينهم ١٠٧ موظفين يشغلون وظائف مؤقتة؛ و ٢٢٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة يشغل ١١ منهم وظائف مؤقتة؛ و ١٠٠ فرد مقدمين من الحكومات.

وتم ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالهدف المحدد للبعثة عن طريق عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المصنفة حسب العناصر (التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن يُنسب إلى البعثة ككل.

وقد رُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء منها الموارد البشرية أو الموارد المالية، حيثما انطبق ذلك، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات المخصصة			الفرق
	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	تقديرات التكلفة (٢٠١٣/٢٠١٢)	
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٧٩ ٠٩٥,٩	٣٧٧ ٩٧٧,٩	٣١١ ٦٨١,٣	(١٧,٥) (٦٦ ٢٩٦,٦)
الموظفون المدنيون	١٥٠ ٧٤٢,٦	١٧٠ ٣٤٨,٤	١٣٧ ٩٤١,٧	(١٩,٠) (٣٢ ٤٠٦,٧)
التكاليف التشغيلية	٢٨٠ ٧٢٤,٢	٢٤٥ ١٩٠,٨	١٩٤ ٧٦٦,٨	(٢٠,٦) (٥٠ ٤٢٤,٠)
إجمالي الاحتياجات	٨١٠ ٥٦٢,٧	٧٩٣ ٥١٧,١	٦٤٤ ٣٨٩,٨	(١٨,٨) (١٤٩ ١٢٧,٣)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٦ ٦٩٩,٠	١٨ ٠٧٠,٠	١٢ ٦٢٤,٠	(٣٠,١) (٥ ٤٤٦,٠)
صافي الاحتياجات	٧٩٣ ٨٦٣,٧	٧٧٥ ٤٤٧,١	٦٣١ ٧٦٥,٨	(١٨,٥) (١٤٣ ٦٨١,٣)
الترععات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٨١٠ ٥٦٢,٧	٧٩٣ ٥١٧,١	٦٤٤ ٣٨٩,٨	(١٨,٨) (١٤٩ ١٢٧,٣)

الموارد البشرية^(أ)

الجموع	الأفراد المقدمون من الحكومات ^(ب)	متطوعي الأمم المتحدة	الوظائف المؤقتة ^(ج)	الموظفون الوطنيون ^(د)	الموظفون الدوليون	وحدات الشرطة المشكلة	شرطة الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	
التوجيه التنفيذي والإدارة									
٥١	-	-	١٨	١٨	١٥	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
٤١	-	٢	-	١٨	٢١	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
العناصر									
التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة									
٢٩٣	-	٤٨	٤٧	١٢٠	٧٨	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
٢٣٧	-	٣٧	٣	١٢٣	٧٤	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
الأمّن، والنظام العام وتعزيز سيادة القانون									
١٣ ٥٢٤	١٠٠	٤٢	٥٠	٥٥	٤٦	٢ ٩٤٠	١ ٣٥١	٨ ٩٤٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
١٠ ٧٣٥	١٠٠	٣٢	١٨	٥٦	٤٨	١ ٧٩٠	١ ٣٥١	٧ ٣٤٠	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
حقوق الإنسان									
تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية									
٧٩	-	١١	١٢	٣٣	٢٣	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
٦٤	-	٨	١	٣٢	٢٣	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
الدعم									
١ ٨٣٨	-	١٧٥	٣٠٤	١ ٠٥٢	٣٠٧	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
١ ٦١٥	-	١٤٥	١١٣	١ ٠٥١	٣٠٦	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
الجموع									
١٥ ٨٠٨	١٠٠	٢٧٧	٤٣٨	١ ٢٨٧	٤٧٥	٢ ٩٤٠	١ ٣٥١	٨ ٩٤٠	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -
١٢ ٧٠٦	١٠٠	٢٢٥	١٣٨	١ ٢٨٧	٤٧٥	١ ٧٩٠	١ ٣٥١	٧ ٣٤٠	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ -
(٣ ١٠٢)	-	(٥٢)	(٣٠٠)	-	(١ ١٥٠)	-	(١ ٦٠٠)	-	صافي التغيير

(أ) تمثل أعلى مستوى للقيام بالأدوار/المقترح.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يشكلون جزءاً من عنصر الشرطة حسب ما أذن به مجلس الأمن.

وترد في الفرع رابعاً من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وقرر المجلس، في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، أن تتألف البعثة من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٨ ٩٤٠ فردا من جميع الرتب، وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٤ ٣٩١ فردا، بما في ذلك ٢ ٩٤٠ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة.
- ٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٤٤ (٢٠١٠)، أُجري تقييم شامل للبيئة الأمنية في حزيران/يونيه ٢٠١١ عقب الانتخابات الوطنية التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١، والتي أدت إلى نقل السلطة إلى رئيس جديد وإنشاء مجلس تشريعي جديد. واستنادا إلى هذا التقييم، أوصى الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/540)، بخفض جزئي لعدد الأفراد العسكريين بما قدره ١ ٦٠٠ فرد ولعدد أفراد الشرطة المشكّلة بما قدره ١ ١٥٠ فردا من القوام الذي أذن به مجلس الأمن في القرارين ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) بعد الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما أوصى الأمين العام بإعادة تشكيل القوة وسحب كتيبي مشاة من أقل المناطق تعرّضا للخطر في البلد، وهي المقاطعات الأربع التالية: غراند - آنس ونيب والجنوب والشمال الغربي. وفي القرار ٢٠١٢ (٢٠١١) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قرر مجلس الأمن أن تتألف المستويات العامة للقوة من عنصر عسكري يصل إلى ٧ ٣٤٠ فردا من جميع الرتب وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٣ ٢٤١ فردا، من بينهم ١ ٧٩٠ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة، وقرر تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.
- ٣ - وكلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام وهو استعادة السلام والأمن وتعزيز العملية الدستورية والسياسية في هايتي.
- ٤ - وكجزء من هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، أثناء فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ نواتج رئيسية مبيّنة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنّفت هذه الأطر وفقا لخمسة عناصر هي: التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ والدعم.

٥ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أُحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. وترد تفسيرات الفروق من حيث عدد الموظفين مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، في إطار كل عنصر على حدة.

٦ - وتتواجد البعثة في جميع المقاطعات العشر في هايتي ويوجد مقرها في العاصمة بورت - أو - برانس. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نُقل المقر الرئيسي للبعثة، بصفة مؤقتة، إلى قاعدة اللوجستيات في مطار بورت - أو - برانس. ولكن أصبح هذا الحل يُعتبر في الوقت الراهن حلاً متوسط الأجل، نظراً إلى عدم وجود خطط لنقل قاعدة اللوجستيات من داخل مرافق المطار. وتتواصل البعثة بتقديم الدعم لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عبر توفير حيز للمكاتب في قاعدة اللوجستيات. وإضافة إلى ذلك، نُقلت بعض الوظائف الإدارية المتصلة بالمسائل المالية والمشتريات والموارد البشرية إلى سانتو دومينغو باعتبار ذلك حلاً متوسط الأجل. وأجري تقييم استراتيجي وتحليل للاستعراض رفيع المستوى لمهام مكتب الدعم في سانتو دومينغو (الذي كان يُعرف من قبل باسم مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو) اكتمل في شباط/فبراير ٢٠١٢. وتتمثل أهداف هذا الاستعراض في ما يلي: (أ) التحديد، الواضح، لمفهوم عمليات المكتب الخلفي لتقديم خدمات لبعثة واحدة؛ (ب) وتحديد العمليات التي تقوم بها مختلف الكيانات التي تقدّم الخدمات الإدارية من أجل كفاءة تقديم الخدمات بشكل يتسم بالفعالية من حيث التكاليف والكفاءة التشغيلية من موقع مكتب خلفي موحد. وستقوم البعثة باستعراض التوصيات المنبثقة عن التحليل واستخدامها لتحسين تقديم خدماتها من مكتب الدعم (انظر أيضاً الفقرتين ٢٠ و ١٠٨ أدناه).

٧ - ولدى البعثة ١٠ مكاتب إقليمية، يوجد كل مكتب منها في المدينة الرئيسية في كل مقاطعة: بورت - أو - برانس (الغرب)، وبور دو بيه (الشمال الغربي)، وكاب هايتي (الشمال)، وفور ليبرتيه (الشمال الشرقي)، وهينش (الوسط)، وغونايف (أرتيبونيت)، وميراغوان (نيب)، وجاكميل (الجنوب الشرقي)، ولي كاي (الجنوب)، وجيريمي (غراند - آنس). وللبعثة أيضاً مكتبان فرعيان، أحدهما يوجد في ليوغان (الغرب)، وقد أنشئ سنة ٢٠١٠ لدعم عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة في المركز السطحي للزلزال، ويوجد الآخر في سان - مارك (أرتيبونيت).

٨ - وفي مطلع الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، سيعاد تشكيل العنصر العسكري وسيجري نشره في ٢١ موقعا في ٦ مقاطعات (الغرب والشمال والشمال الشرقي والوسط وأرتيبونيت والجنوب الشرقي) بينما هو منتشر حاليا في ٢٦ موقعا في ١٠ مقاطعات. أما وحدات الشرطة المشكّلة، فسيعاد نشرها كي يكون لها تواجد دائم في المقاطعات الأربع التي ستسحب منها الوحدات العسكرية وكذلك في ٤ مقاطعات أخرى (الغرب والشمال والوسط وأرتيبونيت). وسيواصل نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة في المقاطعات العشر جميعها، وسيزداد عدد المواقع التي تتقاسمها شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الهايتية من ٢٨ إلى ٥٨ مركزا ونقطة عبور حدودية موجودة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وسيجري الإبقاء على نقاط العبور الحدودية البرية الأربع الموجودة في واناميت وبلادار ومالباس وآنس - أ - بيتر. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن أجل تقاسم المواقع مع شرطة الأمم المتحدة وزيادة التدريب المتكامل مع خفر سواحل هايتي، ستنقل البعثة وحداتها العسكرية وزوارق الدورية التي لديها إلى ثلاثة مواقع بحرية (كيليك، ولي كاي، وكاب - هايتي)، مقارنة بتواجدها حاليا في أربعة مواقع (فور - ليبرتي، وغونايف، وبور - سالي، وجاميل). وستعتمد أي تعديلات أخرى لتشكيلة القوة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ على الحالة الأمنية العامة وعلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ومؤسسات الدولة الأخرى.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٩ - بعد مرور ستة عشر شهرا على وقوع زلزال عام ٢٠١٠ الذي ألحق دمارا كبيرا بعاصمة هايتي ومدنها الكبرى الأخرى، شهدت هايتي أول انتقال للسلطة بين رئيسين منتخبين بشكل ديمقراطي من حزبين سياسيين متعارضين. ومع أن الحالة الأمنية العامة ظلت مستقرة منذ وقوع الزلزال، فإنها لا تزال عرضة لعدم الاستقرار السياسي. وقد قُطعت أشواط بعيدة في عام ٢٠١١ للحفاظ على المكاسب التي تحققت من الاستقرار خلال السنوات الأخيرة، رغم البيئة المليئة بالتحديات؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انخفض عدد السكان الذين يعيشون في مخيمات للمشردين إلى أقل من ٥٢٠.٠٠٠ شخص بعد أن بلغ ذروته حيث وصل إلى ١,٥ مليون شخص بعد وقوع الزلزال مباشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي حين انخفض عدد المخيمات إلى أقل من ٧٥٨ مخيما بعد أن كان عددها يفوق ١٥٠٠ مخيم بعد وقوع الزلزال مباشرة. وأحرزت جهود الإنعاش وإعادة الإعمار تقدما، وإن كان بنسق بطيء، وتم احتواء وباء الكوليرا الذي تفشى في جميع أنحاء البلد في أواخر عام ٢٠١٠. وتمكنت مؤسسات الدولة، التي أصبحت واهنة بسبب الخسائر البشرية والمادية

الفادحة التي تكبدتها من جراء الزلزال، من مواصلة عملها بفضل زيادة الدعم الدولي. وشرع برلمان منتخِب حديثاً في العمل في مقر مؤقت وضعته البعثة تحت تصرفه. وتخرجت الدفعة الثانية والعشرون من الشرطة الوطنية الهايتية من كلية الشرطة. واكتمل إنشاء ثلاثة عشر مكتباً جديداً للمساعدة القانونية بحلول نهاية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ومن المقرر إنشاء ستة مكاتب إضافية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وأُنجزت مشاريع في مجال التدريب والمهاكل الأساسية لتعزيز قدرة المحاكم والسجون والجمارك ومراقبة الحدود، ولإصلاح الطرق والمناطق المتضررة من الزلزال. واضطلعت البعثة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بدور حاسم في هذه الجهود، مما استوجب زيادة التنسيق مع عدد متزايد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

١٠ - ورغم التحسن المطرد في الظروف الأمنية والإنسانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لا تزال هايتي تواجه مجموعة من التحديات التي أعقبت الكارثة التي ألمت بها والتحديات المتعلقة بتحقيق الاستقرار، وهي تشمل التشرد، والجريمة، وعنف العصابات المسلحة، والعنف الجنسي والجنساني، والاتجار غير المشروع، وانتشار الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع احتمال التعرض للكوارث الطبيعية، واحتلال نظام العدالة، وهشاشة مؤسسات الدولة إلى جانب سجل سيء في مجال الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، والقدرة المحدودة على إنفاذ القانون وتوفير الخدمات العامة الأساسية. والأزمة التي طال أمدها المتعلقة بتشكيل الحكومة وعدم التمكن من اعتماد إصلاح دستوري في منتصف عام ٢٠١١ كشفت عن مواطن ضعف إضافية كامنة في النظام السياسي ومؤسسات الدولة، لا تزال تشكل مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار. وتعطلت الإصلاحات الأخرى الهادفة لتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، عقب وقوع الزلزال وخلال الأزمة التي امتدت أربعة أشهر بين تنصيب الرئيس الجديد وتعيين رئيس للوزراء. أما الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان ودعم الفئات الضعيفة والدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فقد أفضت إلى نتائج متفاوتة.

١١ - وبدأت في عام ٢٠١١ مناقشات بين المنظمات الإنسانية وحكومة هايتي بشأن إمكانية تسليم نظام التنسيق بين مجموعات الطوارئ إلى شركاء محليين. وبحلول منتصف عام ٢٠١٢، وبالتزامن مع خفض الكبير في عمليات معالجة تداعيات الزلزال، ستتمكن البعثة من تركيز جهودها مجدداً على تحقيق الاستقرار وبناء قدرات المؤسسات، وبشكل خاص في مجالات الأمن والحكم (بما في ذلك الانتخابات) وسيادة القانون، مع التركيز على المناطق الأكثر عرضة للخطر في البلد، ومن بينها المناطق الحدودية، ولا سيما تلك المتضررة من الاتجار غير المشروع. وسيسمح هذا التحول في تركيز الاهتمام للبعثة بإلغاء ما مجموعه

٣٥٢ وظيفة مؤقتة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ (٢ برتبة مد-١، و ١٧ برتبة ف-٥، و ٢٩ برتبة ف-٤، و ٥١ برتبة ف-٣، و ٥ برتبة ف-٢، و ٥٨ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٣٨ موظفا وطنيا و ٥٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة). وقد أنشئت هذه الوظائف لتلبية الاحتياجات الفورية للبعثة بعد وقوع الزلزال. ويُقترح الإبقاء على الوظائف المتبقية وعددها ١٣٨ وظيفة ممولة عن طريق المساعدة المؤقتة العامة خلال فترة ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢ لدعم أنشطة الإنعاش الجارية، بما في ذلك في مكتب ليوغان، وفي المركز السطحي للزلزال، ولتلبية الاحتياجات المتبقية في مجالات الشرطة والإصلاحات والشؤون السياسية. وستشرع البعثة، التي ستدخل في مرحلة انتقالية، في إجراء مناقشات مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة بشأن تسليم مهامها في نهاية المطاف إلى المؤسسات الهايتية، على أساس معايير ومؤشرات أداء ثابتة، ابتداء من المناطق التي تكون فيها البيئة السياسية والأمنية أقل تقلبا، مثل المقاطعات الأربع: (غراند - آنس و نيب والشمال الغربي والجنوب) التي من المقرر أن يكمل العنصر العسكري انسحابه منها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢. ولكي تتمكن البعثة في نهاية المطاف من أن تخفض تدريجيا تواجد الشرطة والتواجد المدني التابعين لها في هذه المقاطعات والمقاطعات الأخرى المستقرة، لا بد من اتخاذ تدابير تضمن أن تتوفر لدى المؤسسات الهايتية القدرات الكفيلة بتولي المهام التي تؤديها البعثة حالياً. وفي هذا الصدد، ستركز البعثة عملها على تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إنفاذ القانون وإقامة العدل والإدارة العامة في هذه المقاطعات الأربع. وعلاوة على ذلك، وبالتزامن مع الخفض التدريجي لتواجد البعثة في هذه المقاطعات في ظل التحسن الأمني المطرد، يجب على فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الإنمائية الأخرى والقطاع الخاص زيادة أنشطتها في هذه المقاطعات.

١٢ - ولتيسير انتقال هايتي إلى مرحلة الاستقرار والتنمية المستديمين ذاتيا، يبرز تحديان شاملان يتطلبان تضامنا وجهود البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين، وهما: (أ) ربط الإصلاحات المؤسسية بجهود إعادة الإعمار؛ (ب) والحد من اعتماد البلد المفرط على المساعدة الدولية لأداء المهام الأساسية للدولة، وخاصة الأمن الوطني، والانتخابات، وإدارة السجون، والإدارة العامة. وينبغي لجهود إعادة الإعمار أن تركز على القيام بالإصلاحات تجعل مؤسسات الدولة الهايتية، من الوزارات التنفيذية، والبرلمان والإدارات المركزية والمحلية والشرطة والقضاء والسجون، أكثر قدرة وشمولا للجميع وشفافية وخضوعا للمساءلة.

١٣ - ونظرا إلى أنه من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠١٥، يلزم إحراز تقدم كبير لتمكين السلطات الانتخابية في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية من التخطيط للانتخابات وإجرائها بأدنى حد ممكن من الدعم الخارجي أو بدون دعم خارجي على

الإطلاق. وبالمثل، ورغم التقدم المحرّز في مجال التدريب وبناء القدرات في السنوات الأخيرة، فإن الشرطة الوطنية الهايتية والجهاز القضائي ونظام السجون والإدارات المحلية ستظل بحاجة إلى المساعدة الدولية من أجل توفير الأمن بالقدر الكافي، والخدمات العامة الأساسية وحماية حقوق الإنسان لأغلبية السكان، وذلك حتى في المقاطعات التي تُعتبر أكثر استقراراً.

١٤ - وخلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ستكثف البعثة جهودها لتعزيز التوصل إلى توافق سياسي أساسي في الآراء بشأن برنامج وطني لإعادة الإعمار والإصلاحات المؤسسية، ولا سيما في ما يتعلق بالحكم الديمقراطي والأمن وسيادة القانون. وبينما سيواصل العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعان للبعثة تقديم الدعم التشغيلي من أجل المساعدة على الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، فإن الأولوية الأولى للبعثة في مجال الأمن ستتمثل في تقديم المساعدة للشرطة الوطنية الهايتية على تطوير القدرات اللازمة لتولي المسؤولية عن الأمن، وبدءاً بالمقاطعات التي تُعتبر أقل تقلباً. وسيعالج عنصر شرطة البعثة مواطن القصور المؤسسية في المجالات التي تحددها الخطة المنقحة لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، والتي تشمل الإدارة والموارد البشرية واللوجستيات والميزانية والمشتريات. كما سيظل فرز أفراد الشرطة الوطنية وبذل الجهود لزيادة مساحة الأراضي التي تغطيها الشرطة الوطنية الهايتية، فضلاً عن دورها في توفير الحماية للفئات الضعيفة، وبشكل خاص للمشردين، من الأولويات الرئيسية للبعثة.

١٥ - وسيظل ضعف المؤسسات المعنية بسيادة القانون في هايتي يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى البعيد. وستواصل البعثة التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين من أجل توطيد الشراكة في مجال سيادة القانون التي تهدف إلى تعزيز الجهاز القضائي ونظام العقوبات، وإصلاح الإطار القانوني (بما في ذلك القانون الجنائي) ودعم مؤسسات الرقابة والمساءلة (بما في ذلك تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وإنشاء هيئة تفتيش قضائي مستقلة عن وزارة العدل والأمن العام، وزيادة أنشطة كلية القضاة ومكتب حماية المواطنين). وستكون مكافحة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، والحد من الحبس الاحتياطي، وتحسين الأوضاع في السجون من أبرز أولويات البعثة. كما ستواصل البعثة مساعدة الحكومة على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الطفل والمرأة والمشردين. وستشمل التقارير المقدمة عن حقوق الإنسان والدفاع عنها التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - ولا يزال توفير فرص اجتماعية واقتصادية مستدامة، ولا سيما للشباب والنساء، يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار طويل الأجل في هايتي. وستواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وفريق الشؤون الإنسانية، الاضطلاع بدور هام في دعم الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش، بما في ذلك من خلال استخدام الأصول الهندسية العسكرية التي لديها. وسيجري تعديل القدرات الهندسية للبعثة حسب مستوى ما تطلبه الحكومة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من دعم هندسي، وكذلك حسب قدرة القطاعين العام والخاص على تلبية هذا الطلب.

١٧ - ومع أنه من المتوقع أن تكون الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ أقل تقلباً من الفترات السابقة، فمن المرجح أن يستمر تأثر بيئة العمليات بالتوتر بين السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية، وبضعف مؤسسات الدولة، وببطء خطى إعادة الإعمار، وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما بالنسبة للشباب العاطلين عن العمل الذين قد يصبحوا عرضة للتورط مع عصابات والضلوع في جرائم. وللتصدي لهذه التحديات، ستبقي البعثة على برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية والمشاريع سريعة الأثر التي تهدف إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية على مستوى أعلى مما كان عليه قبل وقوع الزلزال.

١٨ - ومن أجل ترشيد الدعم المقدم إلى العنصر العسكري وشرطة الأمم المتحدة والعناصر الفنية في البعثة وجني أقصى فائدة منه، سيعاد تنظيم شعبة دعم البعثة بغية تحسين تقديم الخدمات وتحقيق التضافر عبر نقل المهام الإدارية واللوجستية ذات الصلة من قسم الخدمات العامة إلى قسم إدارة الممتلكات، وقسم شؤون الموظفين، وقسم الهندسة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومكتب مدير دعم البعثة. ونتيجة لذلك، سيجري حل قسم الخدمات العامة. ومن أجل تحسين إدارة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة والمعدات المملوكة للوحدات، سيتواصل تعزيز قسم إدارة الممتلكات عبر نقل وظائف من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل، كما سيتولى القسم مسؤولية الإشراف على المعدات المملوكة للوحدات التي تستخدمها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة.

١٩ - وتماشياً مع التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال، سيُخفّض الملاك الوظيفي لشعبة دعم البعثة بما مجموعه ١٩٩ وظيفة مؤقتة (٩٨ وظيفة دولية و ٦٨ وظيفة وطنية و ٣٣ وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة).

٢٠ - وفيما يتعلق بمكتب الدعم في سانتو دومينغو، الذي أنشئ في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تقرر البعثة بأن دور مكتب الدعم سيتغير بما يتواءم مع تخفيض قدرات البعثة التي زيدت بعد الزلزال والانخفاض المماثل في الوظائف المدنية المؤقتة. والبعثة

بصدد إعداد الصيغة النهائية للتقرير عن التقييم الاستراتيجي وتحليل الاستعراض رفيع المستوى لمهام مكتب الدعم (كما أشير إليه في الفقرة ٦ أعلاه)، الذي سيشكل أساسا تستند إليه البعثة لتحسين استراتيجيتها طويلة الأجل لمهام الدعم التي يوفرها المكتب الخلفي.

٢١ - وبما يتماشى مع جهود مماثلة بذلتها بعثات أخرى لحفظ السلام، اتخذت البعثة عددا من التدابير الهامة للحد من الاحتياجات من الموارد، بما في ذلك استئجار وتشغيل الطائرات واقتناء المركبات والمرافق والهياكل الأساسية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستواصل البعثة بذل جهود من أجل إدارة مواردها بفعالية وكفاءة.

جيم - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٢ - ستواصل البعثة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بشأن الانتخابات في هايتي. وعلى وجه التحديد، ستساعد البعثة ومنظمة الدول الأمريكية السلطات الانتخابية والمكتب الوطني لتحديد الهوية على صياغة القائمة الانتخابية وتوفير بطاقات هوية وطنية للناخبين. وستواصل البعثة أيضا التعاون مع وزارة العدل والأمن العام من أجل تحسين إمكانية لجوء الأشخاص الضعفاء إلى القضاء عن طريق تحسين قدرات الأداء والقدرات المهنية لـ ١٩ مكتبا للمساعدة القانونية وتحسين القدرة الإدارية للوزارة في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة دعمها لمبادرات كل من هايتي والجمهورية الدومينيكية في معالجة المشاكل التي تمثل شاغلا مشتركا، مثل أمن الحدود والاتجار غير المشروع والهجرة والتجارة.

٢٣ - وسيستمر الفريق القطري وفريق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في أداء دور محوري في دعم جهود الحكومة في مجالي التنمية والشؤون الإنسانية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق تخطيط وتنفيذ أنشطة من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي عدلت أولوياته كي تتواءم مع الأولويات الواردة في خطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية التي وضعتها الحكومة للفترة من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد مشاورات مع الحكومة، تم الاتفاق على تمديد الفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي لمدة سنة واحدة، حتى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢، وكذلك على وضع الدورة التالية للإطار الاستراتيجي التي تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، على أساس خطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية التي وضعتها الحكومة، كما جرى في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، باعتبار أنها لا تزال تعكس بدقة أولويات التنمية وإعادة الإعمار في هايتي. وهناك عنصران حاسمان في استعراض الإطار الاستراتيجي هما تسليم المهام في نهاية المطاف

من البعثة إلى المؤسسات الهايتية والدعم الإضافي الذي قد تحتاجه تلك المؤسسات من منظمات الأمم المتحدة الإنمائية للوفاء بتلك المهام.

دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢٤ - من أجل تيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالموظفين. وترد تعاريف المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالفئات الست في المرفق الأول - ألف من هذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٥ - يتولى المكتب التابع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون						مكتب الممثل الخاص للأمين العام	
		الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢		و أ ع م
١٥	-	٩	٦	-	١	٣	١	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٩	٢	٨	٩	١	٤	٢	١	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٤	٢	(١)	٣	١	٣	(١)	-	-	صافي التغيير
١٠	-	٢	٨	٣	٢	٣	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(١٠)	-	(٢)	(٨)	(٣)	(٢)	(٣)	-	-	صافي التغيير
									مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
٩	-	٤	٥	١	-	٢	١	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٠	-	٤	٦	١	١	٢	١	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون							صافي التغيير
		الموظفون الوطنيون ^(أ)	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	أع-١	
					ف-٢	ف-٤	مد-١	أع-٣	
١	-	-	١	-	١	-	-	-	صافي التغيير
٥	-	١	٤	١	١	٢	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(٥)	-	(١)	(٤)	(١)	(١)	(٢)	-	-	صافي التغيير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)									
٩	-	٥	٤	-	-	٢	١	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
١٢	-	٦	٦	١	١	٢	١	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٣	-	١	٢	١	١	-	-	-	صافي التغيير
٣	-	٢	١	-	١	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(٣)	-	(٢)	(١)	-	(١)	-	-	-	صافي التغيير
المجموع									
٣٣	-	١٨	١٥	١	١	٧	٣	٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٤١	٢	١٨	٢١	٣	٦	٦	٣	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٨	٢	-	٦	٢	٥	(١)	-	-	صافي التغيير
١٨	-	٥	١٣	٤	٤	٥	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(١٨)	-	(٥)	(١٣)	(٤)	(٤)	(٥)	-	-	صافي التغيير
المجموع									
٥١	-	٢٣	٢٨	٥	٥	١٢	٣	٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٤١	٢	١٨	٢١	٣	٦	٦	٣	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
(١٠)	٢	(٥)	(٧)	(٢)	١	(٦)	-	-	صافي التغيير

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون الفنيين والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة صافيها ٣ وظائف ونقصان صافيها ٨ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة ووظيفتين مؤقتتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين

الجدول ٢

الموارد البشرية^(أ): مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير	الوظائف
إلى قسم الاتصالات والإعلام	انتداب	المتحدث الرسمي	ف-٤	١ -	
من قسم الاتصالات والإعلام	انتداب	مساعد خاص	ف-٣	١ +	
من مركز العمليات المشتركة	انتداب	موظف تخطيط	ف-٣	١ +	
من مكتب مدير دعم البعثة	نقل	موظف في مجلس التحقيق	ف-٣	١ +	
من قسم الشؤون السياسية	نقل	مساعد إداري	خ م ^(ب)	١ +	
إلى قسم الاتصالات والإعلام	انتداب	مساعد لشؤون الإعلام	م خ ع ^(ج)	١ -	
متطوعو الأمم المتحدة					
من مكتب مدير دعم البعثة	نقل	مساعد في مجلس التحقيق	م أم	١ +	
من مكتب مفوض الشرطة	انتداب	مساعد في مجلس التحقيق	م أم	١ +	

(أ) ستلغى ١٠ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٣٣ أدناه).

(ب) خ م = من فئة الخدمة الميدانية.

(ج) م خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

٢٦ - يضم المكتب التابع مباشرة للممثل الخاص للأمين العام مكتب رئيس الأركان، ووحدة التخطيط المشتركة، ووحدة البروتوكول، ومكتبا للاتصال في سانتو دومينغو. وهو يضطلع بالمسؤولية العامة عن إدارة البعثة والتخطيط والتوجيه الاستراتيجيين، ويساعد الممثل الخاص في القيام بمساعيه الحميدة ومهام التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وأثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، سيستمر حجم عمل تخطيط البعثة ثابتا بينما تبدأ البعثة مناقشات مع حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن خطة للدمج وتسليم مهام البعثة ومسؤولياتها إلى المؤسسات الهايتية في نهاية المطاف. ولذلك يوصى بانتداب وظيفة موظف عمليات (برتبة ف-٣) من مركز العمليات المشتركة ليشغلها موظف تخطيط، لمساعدة موظف التخطيط الأقدم في وضع الخطط الاستراتيجية للبعثة، بما في ذلك أطر الميزنة القائمة على النتائج، والإطار الاستراتيجي المتكامل (مع فريق الأمم المتحدة القطري)، وكذلك خطة دمج مهام البعثة ومسؤولياتها وتسليمها إلى المؤسسات الهايتية في نهاية المطاف، بوصفها مهمة جديدة لوحدة التخطيط المشتركة. وسوف يبدأ التخطيط لمرحلة الانتقال، وتسليم مسؤوليات البعثة في نهاية المطاف، في المقاطعات التي تكون البيئة السياسية والأمنية فيها أقل تقلبا، خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وستستمر خلال فترات الميزانية اللاحقة.

٢٨ - ويُقترح أيضا انتداب وظيفة موظف إعلام (برتبة ف-٣) من قسم الاتصالات والإعلام ليشغلها مساعد خاص لرئيس الأركان، لأداء المهام الحيوية لعمل المكتب، بما في ذلك تنظيم وتنسيق زيارات الوفود مع وحدة المراسم والمكاتب المنتشرة في البعثة، وتقديم الدعم للممثل الخاص، بما في ذلك من خلال صياغة المذكرات ومحاضر الاجتماعات، وإعداد التقارير والملخصات، واستعراض مسودات الخطب والتصريحات والبيانات الصحفية.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وحدة مجلس التحقيق من مكتب مدير دعم البعثة، مما يؤدي إلى نقل وظيفة واحدة لموظف في مجلس التحقيق (برتبة ف-٣) ووظيفة واحدة لمساعد لمجلس التحقيق (من متطوعي الأمم المتحدة). وستتبع الوحدة مباشرة رئيس الأركان للإسراع في عقد مجالس التحقيق، إلى جانب تقديم التقارير المتصلة بذلك إلى المقرر.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، ونظرا للتأخيرات الطويلة في عقد مجالس التحقيق ومن أجل معالجة القضايا المتراكمة، يُقترح انتداب وظيفة واحدة لموظف برامج (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب مفوض الشرطة ليشغلها مساعد في مجلس التحقيق. وسيساعد المساعد الإضافي في معالجة ما تراكم من الأعمال عن طريق توفير التوجيه الفني والتقني لأعضاء مجالس التحقيق، واستعراض تقارير المجالس، وتحديد الثغرات في الإجراءات أو السياسات، وإعداد توصيات لمعالجة هذه الثغرات، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجالس التحقيق.

٣١ - ويُقترح أيضا نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم الشؤون السياسية إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وسيقوم شاغل تلك الوظيفة، إضافة إلى أداء المهام الإدارية للمكتب بأكمله، بإدارة الجدول الزمني للممثل الخاص، وتوزيع وحفظ

البرقيات المشفرة الواردة والصادرة، وتقارير الوعي بالحالة اليومية والأسبوعية، وترتيب الاجتماعات والمناسبات الرسمية لمكتب الممثل الخاص، وأداء مهام روتينية وإدارية أخرى.

٣٢ - ويُقترح أيضا انتداب وظيفة المتحدث الرسمي (برتبة ف-٤) ومساعد لشؤون الإعلام (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الاتصالات والإعلام (انظر الفقرة ٦٣ أدناه).

٣٣ - وحيث أن من المتوقع أن يقل عبء العمل في مكتب الممثل الخاص تدريجيا من الذروة التي بلغها في مرحلة ما بعد الزلزال، وذلك بحلول بداية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فستعيد البعثة تركيز جهودها على المهام الأساسية وهي تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات، ولا سيما في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون. ولذلك يُقترح إلغاء ١٠ وظائف مؤقتة، تضم نائب رئيس الأركان (برتبة ف-٥) وموظف تخطيط أقدام (برتبة ف-٥) وموظفا الشؤون السياسية (برتبة ف-٤) وموظفين اثنين للشؤون السياسية (موظفان برتبة ف-٣) ومساعدين إداريين (٣ من فئة الخدمة الميدانية) ومساعدين إداريين اثنين (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة).

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان ٤ وظائف مؤقتة
الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة مؤقتة

الجدول ٣

الموارد البشرية^(أ): مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
١ +	ف-٣	موظف تنسيق	انتداب	من وحدة الشؤون الجنسانية

الوظائف

(أ) ستلغى ٥ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٤١ أدناه).

٣٤ - ويقدم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المشورة على مستوى السياسات والمستوى الاستراتيجي إلى الممثل الخاص بشأن تنفيذ ولاية البعثة في المجالات الخاضعة لإشرافه، ويقود مناقشات رفيعة المستوى مع المسؤولين في الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية واجتمع المدني، ويشرف على الجهود المبذولة في قطاع سيادة القانون، الذي يشمل العدالة والسجون وحقوق الإنسان وإدارة الحدود، ويشرف على قسم المساعدة الانتخابية.

٣٥ - وفي حين يُقترح تخفيض ملاك الموظفين، كما هو مبين في الفقرة ٣٦ أدناه، فليس من المتوقع أن ينخفض حجم العمل في مكتب نائب الممثل الخاص انخفاضاً كبيراً من الذروة التي بلغها في ما بعد الزلزال، وذلك نظراً لأن الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة التركيز على المهام الأساسية وهي تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات، ولا سيما في مجالي الأمن وسيادة القانون، ستترب عليها زيادة في حجم العمل. ولذلك يُقترح انتداب وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٣) من وحدة الشؤون الجنسانية ليشغلها موظف تنسيق للقيام بمهام الوظيفة المؤقتة التي أُلغيت وهي وظيفة المساعد الخاص لنائب الممثل الخاص (برتبة ف-٣). وعلى وجه التحديد، سوف ينسق شاغل هذه الوظيفة المدخلات ويتصل ويقوم بالاتصال مع مختلف الأقسام والوحدات تحت إشراف نائب الممثل الخاص، مع التركيز على جميع الجوانب المتعلقة بتنسيق برامج سيادة القانون، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة لبناء قدرات مؤسسات سيادة القانون.

٣٦ - وبعد التخفيض الجزئي خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، بما في ذلك تنسيق جهود الانتخابات والأمن وسيادة القانون، يُقترح إلغاء خمس وظائف مؤقتة لموظف أقدم للشؤون القانونية (برتبة ف-٥)، وموظف لشؤون أفضل الممارسات (برتبة ف-٤)، ومساعد خاص لنائب الممثل الخاص (برتبة ف-٣)، ومساعدين إداريين (موظف من فئة الخدمة الميدانية وموظف وطني من فئة الخدمات العامة).

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين ونقصان وظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفتين مؤقتتين

الجدول ٤

الموارد البشرية^(أ): مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١ +	ف-٣	موظف لإعداد التقارير	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية نقل
١ +	م خ	مساعد شخصي	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية نقل
١ +	م و ف ^(ب)	موظف	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية انتداب

(أ) ستلغى ثلاث وظائف مؤقتة نظراً للتصفية الجزئية للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٤١ أدناه).

(ب) م و ف = موظف وطني فيني.

٣٧ - تتمثل ولاية مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في ضمان اتباع نهج متكامل فيما بين البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في تخطيط وتنفيذ ولاية البعثة، وضمان التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأنشطة الإنسانية والإنمائية. ويتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) المسؤولية المباشرة عن قسم الشؤون المدنية، ووحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية (التي ستدمج مع قسم الشؤون المدنية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣)، وقسم الحد من العنف في المجتمعات المحلية، ووحدة حماية الطفل، ووحدة الشؤون الجنسانية، ووحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٨ - وفي هذا السياق، يُقترح انتداب وظيفة موظف لحقوق الإنسان (موظف وطني فني) من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية ليشغلها موظف تنسيق. وسيقدم شاغل هذه الوظيفة المعارف المحلية اللازمة لفهم المؤسسات الوطنية وتيسير التفاعل مع النظراء المحليين، بما في ذلك ممثلو جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في إطار الاستراتيجية العامة لزيادة الاعتماد على المهارات التي لا يمكن بصفة عامة أن يقدمها إلا موظفين وطنيين فنيين، بما في ذلك معرفة اللغة المحلية والشبكات الاجتماعية والمعرفة المتعمقة بالبلد.

٣٩ - وفي ضوء حجم العمل الكبير المتصل بمتطلبات تقديم التقارير العادية والخاصة، يُقترح أيضا نقل وظيفة موظف للشؤون الإنسانية (ف-٣) من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية ليشغلها موظف لإعداد التقارير. وسيجري شاغل الوظيفة بحثا كمية ونوعية عن الأنشطة المتصلة بولاية البعثة وعن القضايا الإنسانية والإنمائية. وسيقوم أيضا بجمع وتحليل وعرض المعلومات التي يتم جمعها من مصادر مختلفة داخل ومنظومة الأمم المتحدة وخارجها، وسيقيم الاتصال مع الوحدات والأقسام والوكالات ذات الصلة بشأن القضايا المتعلقة بالمسؤوليات الموكلة إلى المكتب. وسيقوم موظف إعداد التقارير أيضا بتوفير وتنظيم مدخلات بشأن مجموعة متنوعة من الوثائق المكتوبة، مثل مذكرات الإحاطة بالمعلومات الأساسية، والمذكرات التحليلية، ونقاط الحديث، والعروض، والتقارير، والمعايير، والإجراءات، بشأن المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات وذات الصلة والتي تؤثر على الميادين الإنسانية والإنمائية.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية ليشغلها مساعد شخصي لنائب الممثل الخاص، لأداء مهام من بينها إدارة جدول مواعيد نائب الممثل الخاص، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية اللازمة للاجتماعات، وإدارة الوثائق غير السرية والسرية على حد سواء،

بما في ذلك البرقيات المشفرة؛ وإجازة المراسلات وإحاطة نائب الممثل الخاص علما بالمراسلات العاجلة؛ ومتابعة القضايا الإدارية مع عنصر الدعم؛ وإعادة تنظيم المكتب عند استخدام نظام جديد لتصنيف الملفات والمحفوظات؛ وتنظيم السفر الرسمي لنائب الممثل الخاص داخل منطقة البعثة وخارجها؛ وتنظيم زيارات الوفود رفيعة المستوى؛ وصياغة المراسلات باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

٤١ - وتماشيا مع الخفض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ثلاث وظائف مؤقتة لموظف لإعداد التقارير (برتبة ف-٣) وموظفين للشؤون الإنسانية (٢ موظف وطني فني).

العنصر ١: التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

٤٢ - يعكس العنصر ١ المساعدة التي تقدمها البعثة للحكومة من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة وتطوير مؤسساتها. ويتضمن هذا العنصر أنشطة عناصر الشؤون السياسية والمدنية، وإدارة الحدود، والإعلام، والعناصر الانتخابية التابعة للبعثة. وخلال فترة الميزانية، ستركز جهود البعثة على تيسير التوصل إلى اتفاق سياسي من خلال تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وبسط سلطة الدولة، واعتماد هياكل على الذات من خلال جهود بناء القدرات التي تهدف إلى زيادة قدرات الإدارة العامة والقدرات الانتخابية. وستكون الأولويات على النحو التالي: (أ) إحراز التقدم نحو الإصلاح الدستوري وتنفيذ جدول أعمال تشريعي لدعم اللامركزية والحكم الديمقراطي وسيادة القانون في الدولة؛ (ب) وإشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار السياسي وتعزيز الدور القيادي والمشاركة السياسية للمرأة؛ (ج) وتطوير نظام مستدام لإدارة الانتخابات قادر على الاضطلاع بالمسؤولية عن بعض المهام اللوجستية والأمنية المحددة التي تؤديها البعثة حاليا؛ (د) وزيادة القدرة المؤسسية للإدارة العامة على كل من المستويين المركزي والمحلي؛ (هـ) وإنشاء اللجنة التقنية للحدود التابعة للحكومة لتنفيذ استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للحدود؛ (و) وتقديم المساعدة للحكومة لتحسين اتساق تشريعات الجمارك وحماية الحدود، وبناء قدرات إنفاذ القانون في نقاط مراقبة الحدود، من أجل تحسين إدارة الحدود وزيادة الأداء المالي لقطاع الجمارك.

٤٣ - ولتلبية هذه الأولويات، ستقوم البعثة بالمشاركة وتقديم الدعم التقني ليس فقط للحكومة والبرلمان، ولكن أيضا للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحديد متطلبات بناء القدرات وأولوياتها. وستساعد البعثة أيضا الحكومة والبرلمان في ما يلي: (أ) دعم تنفيذ عملية الإصلاح الدستوري؛ (ب) واستعراض قانون الانتخابات؛

(ج) ووضع اللوائح الانتخابية، وتعزيز القدرات المؤسسية والمساءلة للمجلس الانتخابي ومندوبي الحكومة في المقاطعات العشر في هايتي، وذلك بهدف الحد من اعتمادهم على البعثة؛ (د) وتقديم الدعم الفني واللوجستي للحكومة في إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢؛ (هـ) وتنفيذ إصلاح الخدمة المدنية المحلية؛ (و) وإعادة تنظيم دائرة المراقبة الجمركية للتحقيق في الاحتيال المالي والفساد.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتغيرات التنظيمية المقترحة لهذا العنصر، في سياق تخفيض القدرات التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إعادة تسمية شعبة الشؤون السياسية لتصبح قسم الشؤون السياسية، وسيظل رئيس برتبة مد-١ يتولى رئاسته. وقد أُلغيت خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، الوظيفة المؤقتة لمدير الشؤون السياسية برتبة مد-٢، التي أنشئت في أعقاب الزلزال.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ صياغة جدول أعمال تشريعي تتفق عليه السلطة التنفيذية والبرلمان، استنادا إلى وضع اتفاق سياسي	١-١ إقامة حوار سياسي وتحقيق مصالحة وطنية يشملان الجميع
٢-١-١ موافقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون بشأن تشكيل الأحزاب السياسية والجماعات السياسية وعملها وتمويلها، الذي اعتمده مجلس النواب في تموز/يوليه ٢٠٠٩	
٣-١-١ انخفاض عدد حوادث الاضطرابات المدنية الناجمة عن قضايا سياسية، بما في ذلك خلال الفترات الانتخابية (٢٠١٠/٢٠١١: ٥٤٤؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣٥٠)	
٤-١-١ زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تشارك في لقاءات مفتوحة مع أعضاء البرلمان (٢٠١٠/٢٠١١: ٣؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٧)	

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات شهريا مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لتقييم التقدم المحرز في حوار الحكومة مع الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص
- عقد اجتماعين في الشهر مع المستشارين الرئيسيين لرئيس الجمهورية لتقديم المشورة بشأن إجراء عملية سياسية تشمل جميع الأطراف

- تقديم الدعم الفني وبذل المساعي الحميدة لتحقيق تقدم في جدول الأعمال التشريعي وتعزيز بناء التوافق في الآراء بين الأحزاب السياسية، بما في ذلك من خلال عقد أربعة اجتماعات شهريا مع رئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب
- تقديم الدعم اللوجستي لتنظيم معتكف لأعضاء الحكومة والبرلمان يرمي إلى اعتماد جدول أعمال تشريعي منسق للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لأعضاء البرلمان لمساعدتهم على تعزيز التواصل مع أبناء دوائهم الانتخابية من خلال تنظيم عشرة لقاءات مفتوحة (لقاء لكل مقاطعة)
- تنظيم ١٢٠ لقاء مفتوحا في جميع أنحاء البلد للسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، وموظفي الانتخابات، والمرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية، بما في ذلك النساء، للدعوة إلى المشاركة السياسية، مع التركيز على المجتمع المدني والمرأة والحوار السياسي والمصالحة الوطنية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع رئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ وأعضائهما وممثلي الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني، لتيسير الحوار الوطني وتوافق الآراء بين الأحزاب السياسية، وتقديم المشورة بشأن الحوار السياسي الشامل للجميع والأولويات التشريعية
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والمحلي لتحديد متطلبات بناء القدرات والأولويات المواضيعية لإجراء حوار شامل للجميع مع المؤسسات الحكومية
- عقد أربع حلقات عمل للتدريب والتوعية لـ ١٠٠ من القيادات النسائية (٢٥ في كل حلقة عمل) عن الدور القيادي والمشاركة السياسية للمرأة
- عقد اثني عشر لقاء مع البرلمانيات ووزارة شؤون المرأة وحقوقها، والمنظمات النسائية، بشأن وضع حكم دستوري لحصة لا تقل عن ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات
- القيام بعمليات إعلامية لدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والترويج لولاية البعثة وفهمها، باستخدام مختلف الوسائل الإعلامية وأنشطة الدعوة والتوعية العامة، بما في ذلك بث برامج مواضيعية مرتين في الشهر في مخيمات المشردين داخليا عن سيادة القانون وإصلاح الشرطة والمصالحة والحوار الوطني وبناء قدرات مؤسسات الدولة؛ وتوعية سكان هايتي عن طريق المطبوعات والفيديو والإنترنت وحلقات العمل وأنشطة التدريب في ٩ مراكز متعددة الوسائط، والمواد الترويجية، وإشراك وسائط الإعلام، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-١ تعزيز المؤسسات الديمقراطية للدولة على ١-٢-١ قيام المجلس الانتخابي بوضع قانون الانتخابات والصعيدين الوطني والمحلي واللوائح المتصلة به

١-٢-٢ زيادة عدد المقاطعات التي يضمن المجلس الانتخابي فيها التخطيط والتنسيق لانتخابات عام ٢٠١٤، باستخدام الموارد المملوكة للدولة بشكل رئيسي (٢٠١١/٢٠١٠: لا يوجد؛ ٢٠١٢/٢٠١١: لا يوجد؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢)

١-٢-٣ إنشاء تجمع من النساء الأعضاء في البرلمان لتعزيز صنع قرارات تراعي الاعتبارات الجنسانية في البرلمان

١-٢-٤ اعتماد تشريع لموظفي الخدمة المدنية البرلمانية وموظفي الخدمة المدنية في الإدارة المحلية

١-٢-٥ زيادة عدد مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية في الحكومة لاستعراضها ومناقشتها من قبل أعضاء البرلمان في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها في الدستور (٢٠١١/٢٠١٠: ٣٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٥٥)

١-٢-٦ زيادة عدد مفوضيات المقاطعات التي تعقد اجتماعات تنسيق شهرية مع مديري المقاطعات لتنفيذ التوجيهات الحكومية على الصعيد المحلي (٢٠١١/٢٠١٠: لا توجد أي مفوضية، ٢٠١٢/٢٠١١: ٣ مفوضيات؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٦ مفوضيات)

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع أعضاء مجلسي البرلمان لدعم الحوار بشأن الإصلاح الدستوري وإجراءاته
- عقد اجتماعات منتظمة مع المدير القانوني للمجلس الانتخابي لوضع الأنظمة المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخابات أثناء إجراء استعراض ذلك القانون
- عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس الانتخابي على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات لبناء القدرات الوطنية في مجال الخدمات اللوجستية والخطط الأمنية باستخدام الموارد المملوكة للدولة، إلى جانب إدارة المعلومات والمعارف

- تقديم الدعم التقني كل شهرين إلى البرلمان ولجانته لاعتماد تشريعات إصلاح الدولة وتحسين إدارة مجلسي البرلمان، من خلال مواصلة تطوير قواعدهما الداخلية، واعتماد أفضل الممارسات التي تتبعها هيئات تشريعية وطنية أخرى
- عقد برامج تدريب داخلية لمدة أسبوعين لثلاثة من موظفي المجلس الانتخابي التقنيين لزيادة قدراتهم فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية الانتخابية والتخطيط والإدارة الأمنيين
- تقديم الدعم التقني إلى البرلمان فيما يتعلق بتنظيم خمس اجتماعات مواضيعية بين أعضاء البرلمان والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بشأن القضايا ذات الصلة بإصلاح الدولة والعملية السياسية
- تقديم المساعدة التقنية لأعضاء البرلمان لاستعراض مشاريع قوانين الإصلاح الرئيسية بشأن قضايا مثل تحقيق اللامركزية واعتماد مشروع القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية
- عقد ٢٣ اجتماعا (٣ اجتماعات على الصعيد الوطني و ٢٠ اجتماعا على صعيد المقاطعات) فيما بين المجلس الانتخابي والأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني بشأن تسجيل المرشحين، والإفصاح عن الذمة المالية، واختيار موظفي الاقتراع/ممثلي الأحزاب السياسية
- تقديم الدعم التقني للبرلمان فيما يتعلق ببناء قدرات البرلمانين من خلال عقد اجتماعات شهرية بشأن إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في جدول أعمال البرلمان، وبشأن الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي لقضايا المرأة، وذلك من خلال تسهيل مشاركة المرأة في اجتماعات "تبادل الخبرات" مع برلمانين من بلدان أخرى
- عقد حلقة عمل عن الإدارة الإلكترونية لـ ٣٠ موظفا برلمانيا لمساعدة الأمين العام لمجلسي البرلمان في تنفيذ الدروس المستفادة من الزيارة التي تم القيام بها لبرلمان الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس ٢٠١٠
- تيسير القيام برحلة دراسية لأعضاء برلمان هايتي إلى بيرو لتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتحقيق هدف التمثيل النسائي في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة
- تنظيم حلقة دراسية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأعضاء البرلمان في هايتي والجمهورية الدومينيكية عن دور البرلمان في معالجة حالات الأزمات خلال حالات الطوارئ الإنسانية أو الاضطرابات المدنية
- بناء القدرات التدريبية لـ ٣٠ من موظفي البرلمان على الإجراءات البرلمانية وكتابة التشريعات
- عقد اجتماعات شهرية للمجلس الفني للمقاطعات لتحسين الاتساق في الإجراءات الحكومية على صعيد المقاطعات، بما في ذلك تنفيذ القرارات الحكومية والتنسيق بين مديريات المقاطعات

- عقد اجتماع بين لجنة تشاور المقاطعات ولجنة تشاور المجتمع المحلي، من أجل تحسين التنسيق بين صعيدي المقاطعات والبلديات وزيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار
- تيسير تنظيم حلقة عمل لأعضاء لجنة الشؤون القضائية والأمن العام للتعجيل بعملية اعتماد مشروع القانون المتعلق بتنظيم وسير عمل السلطات المحلية؛ وحلقة عمل للخبراء تعقدها وزارة العدل والأمن العام لدعم الأفرقة العاملة المعنية بالعدل في وضع تشريعات متعلقة بإجراءات جنائية جديدة، بما في ذلك إصلاح نظام عدالة الأحداث، وتطوير نظام المساعدة القانونية
- عقد ١٠ حلقات عمل تدريبية لمسؤولي الحكم المحلي وقادة المجتمع المحلي والقادة السياسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، بشأن إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في الحكم المحلي، وعقد حلقتي عمل تدريبيتين لأعضاء المجلس الانتخابي والقادة السياسيين والبرلمانيين، بما في ذلك البرلمانيات، وممثلين عن المنظمات النسائية، بشأن إدراج المساواة بين الجنسين في قانون الانتخابات وفقاً لدستور هايتي وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن المرأة والسلام والأمن

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-١ بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أرجاء هايتي
- ١-٣-١ انخفاض عدد الإدارات البلدية التي لا تمتثل لمعايير التنظيم الإداري والمالي التي وضعتها وزارة الداخلية والجمعيات الإقليمية والدفاع الوطني، وتصنف على أنها "بلديات تعاني من صعوبات" (٢٠١٠/٢٠١١: ٦٢؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٤٠)
- ٢-٣-١ زيادة عدد البلديات التي تضع وتنفذ ميزانية تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات الأساسية (٢٠١٠/٢٠١١: ٤٠؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٦٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٨٠)
- ٣-٣-١ زيادة عدد البلديات التي تتمكن من زيادة ميزانيتها بنسبة ٥٠ في المائة من خلال عائدات الضرائب المحلية (٢٠١٠/٢٠١١: ٨؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٩)
- ٤-٣-١ قيام الحكومة بإنشاء اللجنة الفنية للحدود
- ٥-٣-١ زيادة عدد مفوضيات المقاطعات التي تضع جداول لملاك الموظفين مع تحديد اختصاصات كل موظف (٢٠١١/٢٠١١: لا يوجد؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٦)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية شهريا إلى ١٤٠ إدارة بلدية لتحسين قدراتها الإدارية والمالية على توفير الخدمات العامة لمجتمعها المحلية، بما في ذلك من خلال وضع خطط لتنفيذ الميزانية، وزيادة القدرة على تحصيل الإيرادات العامة وإدارة المشاريع، وزيادة القدرات الإدارية لموظفي البلدية، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية
- تقديم الدعم التقني يوميا لوزارة الداخلية والجمعيات الإقليمية والدفاع الوطني، من خلال أفراد البعثة المتدربين للعمل بالوزارة، لتعزيز إصلاح الخدمة المدنية للحكم المحلي، وتنفيذ اللامركزية المالية وإصلاح المالية العامة، وتعزيز كفاءة الإدارات البلدية وزيادة قدراتها
- تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى جميع مفوضيات المقاطعات العشر وإلى ٤٢ نائبا من نواب المفوضيات، عن طريق إيفاد أفراد من البعثة للعمل معهم بوصفهم مستشارين وطنيين، لبناء القدرات الإدارية وتحسين التخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد المحلي
- تقديم الدعم التقني واللوجستي أسبوعيا لوزارة الداخلية والجمعيات الإقليمية والدفاع الوطني للانتقال إلى أماكن جديدة أو مؤقتة
- تنفيذ ١٥٠ مشروعا من المشاريع سريعة الأثر لمساعدة مؤسسات الدولة في جميع المقاطعات العشر للتخفيف من وباء الكوليرا وبناء وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية العامة
- وضع إجراءات تشغيل موحدة بشأن تسليم المحفوظات والملفات الرسمية والمعدات من مجالس المدن المنتهية ولايتها إلى المجالس الجديدة
- توعية جميع المسؤولين المنتخبين حديثا في الإدارات البلدية بأهمية تطوير الذاكرة المؤسسية داخل الإدارة، وعلى ضرورة الحفاظ على ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موظفي البلدية الحاليين من إدارة البلدية المنتهية ولايتها
- تنظيم ٧ منتديات على غرار اللقاءات المفتوحة لرصد السياسات العامة
- تنظيم حلقة عمل حضرها ٦٠ مشاركا، بينهم أعضاء في البرلمان وممثلون للمجتمع المدني والمدير العام لوحدة مكافحة الفساد، بشأن مشروع قانون بشأن منع الفساد والقضاء عليه
- عقد حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات بشأن تحقيق اللامركزية حضرها ٥٠ ممثلا لمفوضيات من المقاطعات العشر
- عقد اجتماعات تقنية شهرية مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها بشأن زيادة تمثيل المرأة في مفوضيات المقاطعات ونواب المفوضيات

- تقديم الدعم التقني يوميا لوزارة الاقتصاد والمالية، بما في ذلك الإدارة العامة للجمارك، لتحديد الاحتياجات وإعداد مقترحات للحصول على المساعدة التقنية والمالية من الجهات المانحة الدولية، وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالضرائب والجمارك وسياسات إدارة الحدود
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى المدير العام للإدارة العامة للجمارك لإعداد طلبات إلى الجهات المانحة الدولية للحصول على المساعدة
- المشاركة في اجتماعات تعقدها كل أسبوعين لجنة إصلاح الإدارة العامة للجمارك لتقييم التقدم المحرز في الإصلاحات الحالية والمساعدة في التخطيط للإصلاحات المستقبلية الرامية إلى زيادة الإيرادات وتعزيز قدرة إدارة الجمارك
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى الإدارة العامة للجمارك لوضع استراتيجية لإعادة تنظيم نظام مراقبة الجمارك وإعادة تأهيله
- توجيه موظفي الجمارك في نقاط العبور الحدودية والتفتيش على المنشآت لتقييم متطلبات إعادة التأهيل
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع وزارة الداخلية والجمعيات الإقليمية والدفاع الوطني والمنظمة الدولية للهجرة بشأن التقدم المحرز في بناء القدرات في مجال خدمات الهجرة ومع الاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية بشأن التقدم المحرز في برامج المساعدات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- | | |
|---|---|
| <p>١-٤-١ قيام الحكومة بإنشاء هيكل استشارية، مثل المجلس الرئاسي للاستثمار والإنعاش الاقتصادي، لتسهيل الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي حول خلق فرص العمل وأولويات الاستثمار</p> <p>١-٤-٢ اعتماد البرلمان لإطار قانوني لتعزيز وحماية استثمارات القطاع الخاص، وتنفيذه من قبل الكيانات الحكومية ذات الصلة</p> <p>١-٤-٣ تجديد ولاية اللجنة المؤقتة لتحقيق انتعاش هايتي، أو إنشاء هيئة خلف للاضطلاع بمهام مماثلة، مثل تحديد الأولويات وتنسيق المبادرات الإنمائية والاستثمارية، بما في ذلك من خلال المؤسسات المناسبة التي تقودها الحكومة</p> | <p>١-٤-٤ إنشاء إطار للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأداء مهامه على نحو فعال</p> |
|---|---|

النواتج

- عقد اجتماعات كل شهرين مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية من القطاع الخاص لتحديد متطلبات السياسة العامة لدعم استثمارات القطاع الخاص والنمو
- عقد لقاءات كل شهرين مع مستشاري الرئيس وأعضاء البرلمان لتحديد جدول أعمال تشريعي وتنفيذه لدعم نمو القطاع الخاص
- تقديم المشورة السياسية شهريا للوزارات الحكومية المعنية، إلى جانب مكتب رئيس الوزراء لدعم مؤسسات وأطر استثمارية وإمائية فعالة تقودها الحكومة

العوامل الخارجية

سوف تلتزم الأحزاب السياسية، سواء في الحكومة أو في المعارضة، بتعزيز جدول الأعمال التشريعي، وتحقيق الأولويات الوطنية بالغة الأهمية، وسيتمكن المجلس الانتخابي من تنظيم الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ، التي كان مقررا أصلا إجراؤها في أواخر عام ٢٠١١، وذلك خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ١، التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي		
قسم الشؤون السياسية (شعبة الشؤون السياسية سابقا)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٧	٣	٢	١٣	٦	-	١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٦	٣	١	١١	٧	-	١٨
صافي التغير	-	-	(١)	-	(١)	(٢)	١	-	(١)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(١) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٢	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	١	-	١
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	-	(٢)
قسم المساعدة الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٢	١	-	٤	١٤	١١	٢٩

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	١	٢	١	-	٤	١٤	١١	٢٩
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٣	-	١٠	١٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	-	-	(٣)	-	(٣)	-	(١٠)	(١٣)
قسم الشؤون المدنية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٩	١٥	٥	٤٠	٤٧	١٦	١٠٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ^(ج)	-	١	١٧	١٥	٥	٣٨	٤٤	١٦	٩٨
صافي التغيير	-	-	(٢)	-	-	(٢)	(٣)	-	(٥)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	٤	-	٦	١٣	٣	٢٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ^(ج)	-	-	-	-	-	-	١	-	١
صافي التغيير	-	-	(٢)	(٤)	-	(٦)	(١٢)	(٣)	(٢١)
وحدة إدارة الحدود									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٢	-	-	٢	٣	-	٥
صافي التغيير	-	-	٢	-	-	٢	٣	-	٥
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٣	-	-	٣	-	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	١	-	-	١	-	-	١
صافي التغيير	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	(٢)
قسم الاتصالات والإعلام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٤	١٠	٦	٢١	٥٣	٨	٨٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	١	٤	٨	٦	١٩	٥٥	١٠	٨٤
صافي التغيير	-	-	-	(٢)	-	(٢)	٢	٢	٢
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	١٩	-	١٩
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	(١٩)	-	(١٩)

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(أ)		
المجموع	-	٤	٣٢	٢٩	١٣	٧٨	١٢٠	٣٥	٢٣٣
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٣١	٢٧	١٢	٧٤	١٢٣	٣٧	٢٣٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ب)	-	٤	٣١	٢٧	١٢	٧٤	١٢٣	٣٧	٢٣٤
صافي التغير	-	-	(١)	(٢)	(١)	(٤)	٣	٢	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٦	٧	-	١٣	٣٤	١٣	٦٠
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	٢	-	٣
صافي التغير	-	-	(٥)	(٧)	-	(١٢)	(٣٢)	(١٣)	(٥٧)
المجموع	-	٤	٣٨	٣٦	١٣	٩١	١٥٤	٤٨	٢٩٣
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٣٨	٣٦	١٣	٩١	١٥٤	٤٨	٢٩٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ب)	-	٤	٣٢	٢٧	١٢	٧٥	١٢٥	٣٧	٢٣٧
صافي التغير	-	-	(٦)	(٩)	(١)	(١٦)	(٢٩)	(١١)	(٥٦)

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون الفنيين والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) لا تشمل ٣ وظائف برتبة ف-٤ و ٧ وظائف لموظفين وطنيين فنيين ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة و ٣ وظائف لموظفين وطنيين فنيين من العنصر ٤، تنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية.

قسم الشؤون السياسية (شعبة الشؤون السياسية سابقاً)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين وزيادة وظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفة مؤقتة واحدة

الجدول ٦

الموارد البشرية^(أ): قسم الشؤون السياسية

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
١ -	ف-٤	موظف برامج (سيادة القانون)	انتداب	إلى مركز التحليل المشترك للبعثة
١ -	خ م	مساعد إداري	نقل	إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١ +	م و ف	موظف للشؤون السياسية	انتداب	من قسم حقوق الإنسان

(أ) ستلغى وظيفتان مؤقتتان بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٤٨ أدناه).

٤٥ - تمشيا مع ولاية البعثة، يشمل تركيز قسم الشؤون السياسية دعم العملية السياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ومع تقديم المشورة السياسية إليه في جميع تلك المسائل؛ والتشجيع على إجراء حوار سياسي وتحقيق مصالحة وطنية شاملين للجميع، بالتعاون مع حكومة هايتي والجهات الفاعلة الأخرى، وضمان أن تمضي الحكومة قدما في أعمال الإصلاح الواردة في خطة إعادة إعمار هايتي؛ وتعزيز اتساق السياسات داخل البعثة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالقضايا السياسية في هايتي.

٤٦ - وبغية تعزيز تنمية القدرات الوطنية، يُقترح انتداب وظيفة لموظف حقوق الإنسان (موظف وطني فني) من قسم حقوق الإنسان ليشغلها كموظف للشؤون السياسية، لتولي مهام وظيفة موظف برامج (برتبة ف-٤)، ويُقترح أن يتدرب في مركز التحليل المشترك للبعثة للعمل بوظيفة موظف إعلام.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليشغلها مساعد شخصي للممثل الخاص (انظر الفقرة ٣١ أعلاه).

٤٨ - وفي حين أنه لا يُتوخى أن يشهد العمل السياسي للبعثة انخفاضا كبيرا خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، يُقترح إلغاء وظيفتين من الوظائف المؤقتة للشؤون السياسية (وظيفة برتبة ف-٤ وموظف وطني فني)، وذلك تمشيا مع تخفيض في أنشطة البعثة التي زادت بعد الزلزال.

قسم المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ١٠ وظائف مؤقتة

٤٩ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١٣ وظيفة مؤقتة لموظفي شؤون الانتخابات (٣ برتبة ف-٣ و ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة) في قسم المساعدة الانتخابية.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: زيادة صافيتها وظيفة واحدة ونقصان ٦ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة صافيتها ٤ وظائف ونقصان صافيه ٩ وظائف مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة ونقصان ٣ وظائف مؤقتة

الجدول ٧

الموارد البشرية^(أ): قسم الشؤون المدنية

الوظائف	التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف	٣ +	٤-ف	موظف للشؤون المدنية	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية إلى وحدة إدارة الحدود
	٢ -	٤-ف	موظف للشؤون المدنية	انتداب
	٧ +	م و ف ^(ب)	موظف للشؤون المدنية	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية إلى وحدة إدارة الحدود
	٣ -	م و ف	موظف للشؤون المدنية	انتداب
الوظائف المؤقتة	٣ +	م و ف	موظف للشؤون المدنية	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية
متطوعو الأمم المتحدة	١ +	م أم ^(ج)	موظف للشؤون المدنية	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

(أ) ستلغى ٢١ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٥٥ أدناه).

(ب) موظف وطني فني.

(ج) متطوعو الأمم المتحدة.

٥٠ - لا يزال قسم الشؤون المدنية يركز على تحسين إدارة الشؤون المالية المحلية، والتنمية المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال بناء قدرات السلطات المحلية، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على تنظيم نفسه ورصد السياسات العامة. وفي مجال الدعم البرلماني، تركز الجهود على مساعدة الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين المنصّبة حديثاً على وضع جدول أعمال تشريعي واعتماد تشريعات موجهة نحو تحسين سيادة القانون، وهيئة بيئية مؤاتية للاستثمار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، لا يزال القسم يتولى القيادة في تنفيذ برنامج المشاريع سريعة الأثر. ونظراً لأن إحدى الأولويات الأساسية للبعثة هي تعزيز الحوكمة على الصعيدين المركزي والمحلي، سيوسع القسم أيضاً ويعزز عمله فيما يتعلق بتقديم الدعم لتوزيع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تخطيط التنمية المحلية وتحقيق لامركزيتها.

٥١ - وسيركز قسم الشؤون المدنية على المساعدة في بناء قدرات الإدارات المحلية، وزيادة كفاءة المؤسسات "التي أعيد توزيعها"، مثل مفوضيات المقاطعات. وسيواصل القسم، على نحو متزامن، العمل مع السلطات المحلية بشأن القضايا المتصلة بالزلزال التي لا يزال يجري معالجتها، بما في ذلك إصلاح و/أو إعادة بناء مكاتب دائمة، وتوفير المعدات المكتبية، وإدماج موظفين وطنيين فنيين في مفوضيات المقاطعات لتعزيز التنسيق بين إدارات الوزارات المسؤولة من أجل زيادة اتساق الإجراءات الحكومية. وعلاوة على ذلك، بغية تعميم منظور إنساني وتنموي في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية والآليات التنسيقية للإدارة العامة على الصعيدين المركزي والمحلي، يُقترح نقل غالبية الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة من وحدة

تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية، وتتألف من ١٠ وظائف لموظفين للشؤون المدنية (٣ برتبة ف-٤ و ٧ موظفين وطنيين فنيين)، ووظيفة موظف للشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة)، و ٣ وظائف مؤقتة لموظف للشؤون المدنية (موظف وطني فني).

٥٢ - ويُقترح أن يرأس موظف للشؤون المدنية (برتبة ف-٤) المكتب الفرعي في ليوغان، الذي سيستخدم أيضا كمقر لموظف الشؤون المدنية (من متطوعي الأمم المتحدة). والإبقاء على مكتب ليوغان الفرعي، الذي أنشئ بعد وقوع الزلزال في عام ٢٠١٠، بوظائف مؤقتة اقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، أمر بالغ الأهمية، لأنه سيمكن البعثة من مواصلة دعم السلطات المحلية في توفير خدمات أساسية لأشد السكان ضعفا في البلد، وتخصيص الوقت الكافي لتنفيذ برنامج المشاريع سريعة الأثر في المنطقة.

٥٣ - وستوزع الوظائف السبع لموظفي الشؤون المدنية (موظف وطني فني) والوظائف الثلاث المؤقتة لموظفي الشؤون المدنية (موظف وطني فني) في عشرة مكاتب إقليمية مختلفة، وسيساعد شاغلو هذه الوظائف في تعزيز آليات التخطيط التفويضية مثل لجان تشاور المقاطعات ولجان تشاور المجتمع المحلي، واللجان القطاعية/الأفرقة القطاعية. وسييسرون ويدعمون ويساعدون في تعزيز التمثيل المحلي لوزارة التخطيط والتعاون الخارجي في تنسيق ووضع خطط التنمية الإقليمية. بموجب ورقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، وخطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية. ويشمل هذا دعم المسؤولين المحليين في تجميع البيانات وتحليل المعلومات المتعلقة بالاتجاهات في المسائل الإنسانية ومسائل إعادة الإعمار والتنمية. وسيُعَيّن موظف للشؤون المدنية (موظف وطني فني) في كل مقاطعة، ويلزم نقل هؤلاء الموظفين لضمان تغطية جميع مقاطعات هايتي العشر.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح انتداب ما مجموعه ٥ وظائف لموظفين للشؤون المدنية (٢ برتبة ف-٤ و ٣ موظفين وطنيين فنيين) إلى وحدة إدارة الحدود (انظر الفقرات من ٥٦ إلى ٦٠ أدناه).

٥٥ - وتماشيا مع التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال، خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، التي أتاحت للبعثة المساعدة في دعم مؤسسات هايتي التي أصابها الوهن في أعقاب وقوع الزلزال، وتلبية بعض احتياجات السكان المشردين، والمساعدة في تنفيذ خطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية التي وضعتها الحكومة، وتطوير وتعزيز قدرات السلطات المحلية، يُقترح إلغاء ما مجموعه ٢١ وظيفة مؤقتة لموظفي تخطيط (برتبة ف-٤)، ومراقب حدود أقدم (برتبة ف-٤)، وموظف مشاريع (برتبة ف-٣)، وموظفين لإعداد

التقارير (٣ برتبة ف-٢)، وموظفين للشؤون المدنية (١٢ موظفا وطنيا فنيا)، وموظفين للشؤون المدنية (٣ من متطوعي الأمم المتحدة).

وحدة إدارة الحدود

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين ونقصان وظيفتين مؤقتتين

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

الجدول ٨

الموارد البشرية^(أ): وحدة إدارة الحدود

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	الوظائف
+ ٢	ف-٤	مراقب للحدود	انتداب	من وحدة الشؤون المدنية
+ ٣	م و ف ^(ب)	مراقب للحدود	انتداب	من وحدة الشؤون المدنية

(أ) ستلغى وظيفتان مؤقتتان بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٦٠ أدناه).

(ب) موظف وطني فني.

٥٦ - توفر وحدة إدارة الحدود، بوصفها منسق البعثة المعني بالمسائل التقنية لإدارة الحدود، الدعم التقني لحكومة هايتي من أجل تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود، بما في ذلك تدريب ومراقبة موظفي إدارة الحدود على صعيد الحكومة المركزية. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع حكومة هايتي لإنشاء لجنة الحدود لمعالجة المسائل الفنية واستعادة سيطرة الحكومة على حدودها، ولإستعادة تحصيل الإيرادات إلى مستويات ما قبل الزلزال التي كانت تزيد عن ٥٧ في المائة من الإيرادات الضريبية، والحد من تهريب البضائع غير المشروعة، والاتجار في النساء والأطفال عبر نقاط العبور الحدودية. وتقدم الوحدة المساعدة التقنية إلى وزير الاقتصاد والمالية، والمدير العام للجمارك، وإلى وزارات أخرى على أساس منتظم لتعزيز قدرات وكفاءة وأمن أفراد سلطات الجمارك العاملين في ١٦ نقطة عبور للحدود جوية وبرية وبحرية.

٥٧ - وبغية مساعدة الإدارة العامة للجمارك في هايتي في الحد من ارتفاع مستويات التهريب والفساد، يُقترح انتداب وظيفة موظف للشؤون المدنية (برتبة ف-٤) من قسم الشؤون المدنية ليشغلها مراقب للحدود، وتحديدًا بصفة مراقب للرقابة الجمركية. وقد كلفت الرقابة الجمركية، ضمن الإدارة العامة للجمارك، بالتحقيق في الفساد في الجمارك، فضلا عن الغش الضريبي، وتوفير الأمن في المنطقة الجمركية المحظورة. وبما أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تتمتع بالولاية أو القدرة على القيام بهذه المهمة، أو تفتيش البضائع في موانئ الدخول، فمن

الضروري توفير الموارد للرقابة الجمركية حتى تضطلع بولايتها. وسيدمج مراقب الحدود في إطار الرقابة الجمركية، وسيحدد الثغرات في التدريب والمعدات لتحسين الكفاءة، وسيساعد في رفع الرقابة الجمركية إلى مستوى المعايير الدولية. ويُتوقع أيضا من مراقب الحدود أن يضع تقييما واقعيًا للاحتياجات يمكن أن تستخدمه الحكومة لالتماس دعم المانحين.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح انتداب وظيفة لموظف للشؤون المدنية (برتبة ف-٤) من قسم الشؤون المدنية ليشغلها مراقب للحدود، وتحديدًا في وظيفة مراقب إنفاذ الرسوم الجمركية، وسيُدمج في إطار الإدارة العامة للجمارك في هايتي وسيقدم أيضًا مساعدة فعّالة إلى وزير الاقتصاد والمالية والمدير العام للجمارك. ويُتوقع من مراقب الحدود أن يعيد تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية من أجل زيادة تحصيل الضرائب والرسوم، والمساعدة في رفع إدارة الجمارك إلى مستوى المعايير الإقليمية والدولية، والحصول على دعم الجهات المانحة للتدريب والمرافق والمعدات؛ وتحديد الثغرات في العمليات الجمركية وتقديم توصيات لتحسينها؛ وإنشاء فريق متنقل للتدريب من أجل تحسين القدرة الإجمالية لإدارة الجمارك؛ وتقديم المشورة للمدير العام للجمارك على تنفيذ قانون الجمارك الجديد.

٥٩ - ولا تقدم الإدارة العامة للجمارك في هايتي دورة تدريبية رسمية أو موحدة لموظفيها الذين يتلقى معظمهم تدريبًا أثناء تأدية مهامهم. ورغم هذا، وفرت إدارة الجمارك أكثر من ٥٧ في المائة من موارد الحكومة المالية قبل وقوع الزلزال. وعرقلت الخسائر التي لحقت بالهياكل والمعدات الأساسية، إضافة إلى عدم كفاية التدريب، بذل مزيد من الجهود لمكافحة الفساد وإعادة تأهيل إدارة الجمارك كي يتواءم مع مستوى المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وبناء عليه، يُقترح انتداب ٣ وظائف لموظفين للشؤون المدنية (موظف وطني فني) من قسم الشؤون المدنية، الذين يؤدون مهام مخصصة بالكامل لمسائل إدارة الحدود، ليشغلها مراقبون للحدود. وسيعمل موظفو وحدة إدارة الحدود الذين سيدمجون في إطار الإدارة العامة للجمارك في هايتي على استعادة قدرة الإدارة على تحصيل الإيرادات وتحديد الثغرات في التشريعات القائمة، وكذلك تقديم المشورة في موقع العمل إلى الموظفين العاملين في نقاط عبور الحدود.

٦٠ - وبالانساق مع التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء الوظائف المؤقتين لموظف إدارة الحدود (برتبة ف-٤) وموظف تخطيط (برتبة ف-٤) خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

قسم الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه وظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين ونقصان ١٩ ووظيفة مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين

الجدول ٩

الموارد البشرية^(١): قسم الاتصالات والإعلام

الوظائف	التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
	١ -	ف-٤	موظف لشؤون الإعلام	انتداب إلى مركز العمليات المشتركة
	١ +	ف-٤	منتج إذاعي	انتداب من مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	١ -	ف-٣	موظف لشؤون الإعلام	انتداب إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	١ -	ف-٣	موظف لشؤون الإعلام	انتداب إلى وحدة السجون
	١ +	و خ ع ^(ب)	مصور	انتداب من مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	١ +	و خ ع	مساعد إداري	نقل من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية
متطوعو الأمم المتحدة	١ +	م أم ^(ج)	مصور	انتداب من مكتب مفوض الشرطة
	١ +	م أم	مساعد لشؤون الإعلام	انتداب من مكتب مفوض الشرطة

(أ) ستلغى ١٩ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٦٥ أدناه).

(ب) موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

(ج) متطوعو الأمم المتحدة.

٦١ - ينفذ قسم الاتصالات والإعلام استراتيجية تدعم بنشاط أهداف البعثة، ويكفل أن تكون ولاية البعثة ومسؤولياتها مفهومة بشكل كامل وعلى نطاق واسع، ويعزز جميع جوانب عمل عناصر البعثة المختلفة، ويبني دعم ولاية البعثة ويحافظ عليه، ويقدم لسكان البلد المضيف معلومات ذات مصداقية ومحايدة ودقيقة عن عمل البعثة، وينشئ سجلاً لأنشطة البعثة، ويدافع عن البعثة ويحميها من الانتقادات غير المبررة والتضليل.

٦٢ - ونظراً إلى أن استخدام وسائط الإعلام المرئية (مثل التصوير) لشبكة الإنترنت جزء لا يتجزأ من استراتيجية البعثة للإعلام والاتصالات، ولا سيما منافذ وسائط التواصل الاجتماعية، وفي ضوء ما يرتبط بها من أعباء العمل الإضافية في القسم، يُقترح انتداب وظيفتي موظف برامج (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب مفوض الشرطة، ليشغلها مصور ومساعد لشؤون الإعلام.

٦٣ - ومنذ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، أُعيرت وظيفة واحدة برتبة ف-٤ بشكل مؤقت (المتحدث الرسمي سابقاً) إلى القسم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتلبية الاحتياجات إلى منتج إذاعي يدعم مهام الاتصالات في وحدة الإذاعة. وبالنظر إلى الطابع المستمر لهذه المهام، يُقترح جعل هذا الترتيب نظامياً من خلال انتداب الوظيفة من مكتب الممثل الخاص. وبالمثل، يُقترح انتداب وظيفة مساعد لشؤون الإعلام (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من مكتب الممثل الخاص ليشغلها مصور، يدعم الممثل الخاص.

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن المهام التي تضطلع بها وحدة الإذاعة ستتحول من "تغطية حالات الطوارئ" إلى "تغطية الإنعاش"، التي تتطلب عدداً أقل من الموظفين وتواجداً محدوداً في المناطق، فلا يزال الاحتياج إلى موظفين من أجل "تغطية الإنعاش" قائماً. ولتوفير الدعم الإداري لهذه الأنشطة، يُقترح نقل وظيفة مساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإمائية.

٦٥ - واستناداً إلى التخفيض العام لأنشطة البعثة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١٩ وظيفة مؤقتة، تتألف من وظائف موظفين لشؤون الإعلام (٥ موظفين وطنيين فنيين) ومساعدين لشؤون الإعلام (١٤ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة)، في وحدة الإذاعة التابعة للقسم. ويُقترح أيضاً انتداب ٣ وظائف لموظفين لشؤون الإعلام (١ برتبة ف-٤ و ٢ برتبة ف-٣) إلى مركز العمليات المشتركة ليشغلها موظف عمليات (برتبة ف-٤)، وإلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليشغلها مساعد خاص (برتبة ف-٣)، وإلى وحدة السجن ليشغلها موظف لشؤون الإصلاحات (برتبة ف-٣).

العنصر ٢: الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

٦٦ - يغطي العنصر ٢ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لمساعدة الحكومة في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة ودعم إصلاح الشرطة والمحاكم والسجون وإقامة العدل. وهي تضم مركز التحليل المشترك للبعثة، ومركز العمليات المشتركة، ومكاتب قائد القوة، ومفوض الشرطة والمنسق المعني بسيادة القانون، وقسم العدالة، ووحدة السجن، وقسم الحد من العنف في المجتمعات الحلية، وقسم الشؤون القانونية، ويجري تنسيق استراتيجياتها وأنشطتها مع استراتيجيات وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري، وبالخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٦٧ - وخلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، سيركز العنصر جهوده على تحقيق هدفين رئيسيين هما: (أ) مساعدة الحكومة في الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة تفضي إلى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، والتي يترتب عليها بدورها آثار مباشرة فيما يتعلق بالاستقرار والأمن؛ (ب) وتعزيز اعتماد هايتي على نفسها عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية لدى الشرطة الوطنية الهايتية، وإقامة العدل وإدارة السجون، من أجل توفير الخدمات الأمنية الأساسية وإنفاذ القانون، وحماية الحقوق الدستورية، وتحسين الأوضاع في السجون.

٦٨ - وتحقيقاً لهذه الغاية، تتمثل أولويات هذا العنصر للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ فيما يلي: (أ) بناء ودعم قدرات الشرطة الوطنية الهايتية للحفاظ على القانون والنظام، وتوفير الأمن لمخيمات المشردين في المناطق المعرضة للعنف، والقيام بدوريات في الحدود البرية والبحرية؛ (ب) وتنفيذ خطة تنمية الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦؛ (ج) وتحسين التوازن بين الجنسين ضمن أفراد الشرطة الهايتية ومعالجة اهتمامات المرأة في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة المتصلة بالأمن وسيادة القانون؛ (د) وتعزيز القدرات الإدارية والتنفيذية للمجتمعات الحضرية المهددة والمعرضة تاريخياً للعنف، وللكيانات الحكومية بهدف تسلم إدارة برامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية في نهاية المطاف من البعثة، مع استمرار الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري حيثما كان ذلك مناسباً؛ (هـ) وبناء القدرات المؤسسية لكيانات الدولة، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، ومعهد الرعاية الاجتماعية، ووزارة العدل والأمن العام (بما في ذلك إعادة التنظيم)، ومديرية إدارة السجون، من أجل حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم؛ (و) وتيسير إتاحة المساعدة والحماية للسكان المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية، بمن فيهم الذين لا يزالون مشردين بسبب زلزال عام ٢٠١٠؛ (ز) وتعزيز استقلال السلطة القضائية، وإطارها القانوني وإجراءاتها، وبناء قدرتها على إدارة القضايا الجنائية، وتقديم المساعدة القانونية للمدعى عليهم من المعوزين، وتقليل فترة الحبس الاحتياطي.

٦٩ - وستواصل البعثة تقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية من خلال إلحاق أفراد من شرطة الأمم المتحدة بمواقع مشتركة في مفاوضات للشرطة الوطنية الهايتية وعند نقاط التفتيش الحدودية، ومن خلال دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية. وستُعِين مدن بورت - أو - برانس، وغوناييف، وكاب هايتي، وهنش، وجامبيل، ولي كايي؛ والمقاطعات (غراند - آنس، والجنوب، ونيب، والشمال الغربي) التي سيجري سحب العنصر العسكري منها في بداية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ والمناطق الحدودية كمقاطعة ذات أولوية للدورية. وستواصل البعثة أيضاً توفير التدريب والدعم الفني واللوجستي لوزارة العدل والأمن العام، ومكتب حماية المواطن (مؤسسة أمين المظالم)، ومعهد القضاة، والمحاكم، ومكاتب المدعي العام، وخدمات المساعدة القانونية، ومديرية إدارة السجون.

٧٠ - وفيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية المقترحة للعنصر، سيعود إلى مركز العمليات المشتركة مركز العمليات والمهام المشتركة، الذي أنشئ في أعقاب وقوع الزلزال بوصفه امتداداً لمركز العمليات المشتركة الحالي، ليكون بمثابة مركز تنسيق طلبات أصول البعثة الهندسية والدعم اللوجستي والأمني لأنشطة الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار دعماً لحكومة هايتي. وسيشمل مركز العمليات المشتركة وحدة رصد العمليات وتقاريرها، التي ستكون مسؤولة عن تنسيق عمليات الاستجابة الاعتيادية لحالات الطوارئ على نطاق البعثة ورصدها وإعداد التقارير عنها، ومكتب تنسيق الخطط داخل مكتب رئيس المركز، الذي سيكون مسؤولاً عن الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي	٢-١-١ انخفاض عدد جرائم القتل المبلغ عنها في البلاد (٢٠١١/٢٠١٠: ٩١١؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٧٧٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٦٥٨)
	٢-١-٢ انخفاض عدد عمليات اختطاف الأشخاص المبلغ عنها في بورت - أو - برانس (٢٠١١/٢٠١٠: ١٨٤؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٤٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٢٠)
	٢-١-٣ انخفاض عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين جرحوا أو قتلوا عند أداء واجبهم (٢٠١١/٢٠١٠: ١٢٥؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠)
	٢-١-٤ انخفاض عدد العصابات المسلحة التي أبلغ عن قيامها بأنشطة في مناطق سيبي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان التي يسودها التوتو (٢٠١١/٢٠١٠: ٢٧؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٢٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٠)
	٢-١-٥ انخفاض عدد الحوادث الأمنية في المقاطعات التي انسحبت منها قوات الأمم المتحدة العسكرية (٢٠١١/٢٠١٠: ١٢؛ غراند آنس: ١٢؛ الجنوب: ١٣؛ نيب: ١٢؛ الشمال الغربي: ٧؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦؛ غراند آنس: ١٠؛ الجنوب: ١٠؛ نيب: ١٠؛ الشمال الغربي: ٦؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨؛ غراند آنس: ٨؛ الجنوب: ٨؛ نيب: ٨؛ الشمال الغربي: ٤)

النواتج

- قيام شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة مع الشرطة الوطنية الهايتية بعمليات ودوريات مشتركة يوميا لتعزيز الأمن في مناطق تم تحديد ارتفاع معدل الجريمة فيها وفي أكبر مخيمات المشردين، والمحافظة على فرق متنقلة مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية للقيام بدوريات عشوائية في مخيمات المشردين العفوية والصغيرة
- قيام قوات الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بعمليات يوميا لتوفير الأمن بالمواقع وتوفير الحراسة للمنظمات الإنسانية والإغاثية وتعزيز الأمن في مراكز توزيع وتسجيل المعونة
- قيام قوات الوحدات ووحدات الشرطة المشكلة بدوريات وعمليات يوميا لتعزيز الأمن في المناطق المعرضة للجريمة، وإجراء عمليات تكتيكية رئيسية في مناطق نشاط العصابات الإجرامية
- قيام قوات الوحدات ووحدات الشرطة المشكلة بدوريات وعمليات يوميا لتأمين المواقع والمنشآت الرئيسية، وإقامة نقاط تفتيش ثابتة ومنتقلة على طول الطرق الرئيسية بصفة يومية
- قيام قوات الوحدات بدوريات وعمليات أسبوعيا على الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، مع رصد جميع معابر الحدود يوميا
- التأهب التشغيلي يوميا للقادرة على الرد السريع من جانب قوات الوحدات ووحدات الشرطة المشكلة لمنع وردع تصاعد التهديدات الأمنية في جميع مقاطعات هايتي
- اضطلاع شرطة الأمم المتحدة بعمليات مشتركة أسبوعيا مع الشرطة الوطنية الهايتية للقيام بدوريات تكتيكية وقائية مشتركة وعمليات تكتيكية ضد أهداف إجرامية، تتم بناء على تحقيقات تقودها الاستخبارات وكذلك بناء على التخطيط الاستراتيجي للعمليات
- تسيير شرطة الأمم المتحدة لدوريات يومية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في جميع المعابر الحدودية البرية الرئيسية الأربعة، وعلى طول تلك المعابر، مع الحفاظ على وجود مستمر مشترك في تلك المعابر الحدودية
- قيام قوات الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بعمليات منتظمة، عند الطلب ومتى تسنى ذلك، لمساعدة الشرطة البحرية الهايتية في تنفيذ دوريات ساحلية، والقيام أسبوعيا بعمليات مشتركة بين القوات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، وقيام شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية بعمليات مشتركة مرة كل أسبوعين لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على تسيير دوريات وتنفيذ عمليات ضد المجرمين المشتبه فيهم
- قيام قوات الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بتوفير الدعم الجوي، عند الطلب ومتى تسنى ذلك عمليا، للشرطة الوطنية الهايتية لنشر موارد في المناطق النائية أو الجزر الساحلية، أو للقيام بمهام الاستطلاع الجوي تأهبا لعمليات التمشيط في المناطق المعرضة للجريمة

- تقديم الدعم اللوجستي والتقني يوميا للشرطة الوطنية الهايتية لتنفيذ أعمال الشرطة المجتمعية، ووضع خطط تنفيذية، وإجراء تقييمات لأداء أفراد الشرطة الوطنية، وذلك بعدة سبل تشمل التوجيه وتقاسم أماكن العمل في ٥٨ من المفوضيات والمفوضيات الفرعية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية
- تقديم الدعم التقني للشرطة الوطنية الهايتية، وتوجيهها لدعم الجهود المبذولة في مكافحة عمليات الاختطاف ومكافحة الاتجار بالمخدرات
- تقديم الدعم التقني واللوجستي يوميا إلى الوزارات والسلطات المحلية والجماعات المجتمعية والقادة من أجل وضع وتنفيذ ٣١ مشروعا من مشاريع الحد من العنف في المجتمعات المحلية، بغية توليد فرص العمل وتوفير المساعدة القانونية والفرص الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة النفسية والاجتماعي لـ ٣٥ ٠٠٠ من المستفيدين، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر أو المرتبطون بجماعات مسلحة، والسجناء، والأطفال والنساء المتأثرون بالعنف، في ١٤ منطقة من المناطق المعرضة للجريمة والمستضعفة التي حددتها الحكومة
- تنفيذ مشروع واحد للاتصال بالجمهور والوساطة المجتمعية بغرض دعم عمل قادة المجتمعات المحلية وممثلي الشباب والمنظمات النسائية والسلطات المحلية في ١٤ منطقة من المناطق المعرضة للجريمة والمستضعفة
- تنفيذ ٨٠ نشاطا للتوعية والتعبئة الاجتماعية للفئات الضعيفة بالمناطق المعرضة للجريمة من أجل إشاعة ثقافة للسلام والتوعية فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، بعدة سبل تشمل استخدام المواد الإعلامية المطبوعة ومنافذ وسائط الإعلام الإذاعية
- تنظيم ٣ اجتماعات مع ممثلي المجتمع المحلي وزعماء العصابات، والدعوة لخمسة من برامج إعادة إدماج الأطفال والمراهقين في المجتمع، يتم تنفيذها من قِبَل الشركاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بغية تعزيز التوعية والتعبئة الاجتماعية لمنع إشراك الأطفال والمراهقين في العصابات
- إجراء عملية مسح فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للأطفال في المجتمعات المحلية المتضررة من العنف المسلح، وذلك بالتنسيق مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء المنفذين
- إجراء دراسة بحثية واحدة، بالتعاون مع اليونيسيف وشركاء آخرين، تُعنى بنطاق وآثار تجنيد واستخدام الأطفال من قِبَل العصابات المسلحة
- إجراء عشر تقييمات وعمليات تدخل مشتركة مع لواء حماية القصر التابع للشرطة الوطنية الهايتية واليونيسيف للتصدي لانتهاكات حقوق الطفل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٢-١ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية لكل ١٠ ٠٠٠ شخص مقيم (٢٠١٠/٢٠١١: ١،٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١،٧؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١،٢)	٢-٢ إحرار تقدم نحو تطوير وتعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية
٢-٢-٢ حدوث زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من النساء اللاتي يعملن كشرطيات، ويتحقق ذلك باستهداف تخريج شرطيات إناث تبلغ نسبتهم ٣٠ في المائة من الدفعة الرابعة والعشرين في أكاديمية الشرطة في بورت - أو - برانس (٢٠١٠/٢٠١١: ٨٠،٣؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٩٢،٣؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٥،٠)	
٢-٢-٣ إنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي في الشرطة الوطنية الهايتية	

النواتج

- تقديم التدريب الأساسي لـ ١ ٤٠٠ من طلاب الشرطة، وبما في ذلك برنامج للتدريب الميداني مدته ١٢ شهرا وأعمال التحري عن المتقدمين للالتحاق بالشرطة
- إجراء التدريب الميداني لـ ٢ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية لتحديث معارفهم وكفاءاتهم المهنية
- إجراء ٢٠ دورة تدريبية متخصصة لـ ٦٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في مجالات العدالة، والأسلحة والتكتيكات الخاصة، والنظام العام، والطب الشرعي والعنف الجنسي والجنساني، و ٣ دورات تدريبية متقدمة لـ ٢٥٠ من كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية من رتبة مفتش شرطة ومفوض شرطة على مهارات القيادة، والعنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان
- تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بالاقتران مع مكتب المفتش العام، فيما يتصل بالبرنامج المشترك للتحقق من النزاهة لـ ٣ ٠٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بالاقتران مع السلطات الهايتية الأخرى، بشأن وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود
- تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال تطوير عناصر الحدود، مع تركيز خاص على الحدود البحرية، وذلك عن طريق حفر السواحل الهايتية في بورت - أو - برانس، وكاب هايتي، وليه كاي، والمطارين الدوليين ونقاط عبور الحدود البرية الرئيسية الأربع

- تقديم المساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال تخطيط وإدارة وتنسيق خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦
- تقديم الدعم يوميا في مجال بناء القدرات للشعبة المركزية لشؤون الإدارة والخدمات العامة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية في إنشاء جهاز شرطة مستدام وفقا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى الشرطة الوطنية الهايتية في مجال التعزيز المستمر لميزانيتها ونظامها المالي، وفي مجال زيادة قدرة نظامها الخاص بإدارة المشتريات
- تقديم الدعم والمساعدة التقنية للشرطة الوطنية الهايتية يوميا لتطوير هياكلها الأساسية، ومرافقها، ولوجستياتها، وإمداداتها، وإدارة أسطولها ونظم اتصالاتها الداخلية
- تنظيم حملتين للتوعية العامة في مجال الوقاية من العنف الجنسي والجنساني
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة والمنظمات النسائية لتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالعنف الجنسي والجنساني
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين لـ ٥٠ من المسؤولين الحكوميين حول الشواغل الامنية للمرأة، وعقد ٥ حلقات عمل تدريبية لـ ٢٥ من المسؤولين الحكوميين المحليين، و ٢٥ من موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية، و ٢٥ من قادة المجتمعات المحلية بشأن العنف الجنسي والجنساني على صعيد المقاطعات
- إنشاء مناطق خاصة في ٦ من مراكز الشرطة الوطنية الهايتية لاستقبال ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وعقد اجتماعات شهرية مع الشركاء، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بشأن التعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني
- عقد ١٠ دورات تدريبية عن العنف الجنسي والجنساني، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مدرسي الشرطة الوطنية الهايتية، لـ ٢٥٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية (٢٥ ضابطا من كل مقاطعة من المقاطعات العشر)؛ وحلقة عمل واحدة لـ ٣٠ من مدرسي الشرطة الوطنية الهايتية تُعنى بصياغة وتنفيذ المواد التدريبية المتعلقة بنوع الجنس كي تستخدمها الشرطة الوطنية الهايتية؛ ودورة واحدة لتدريب المدربين لـ ٢٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية لتدريب من سيقومون بأعمال المحققين في مجال العنف الجنسي والجنساني في المستقبل
- تقديم الدعم التقني للشرطة الوطنية الهايتية عن طريق عقد ٥ دورات تدريبية لبناء قدرات لواء حماية القُصّر التابع لها، بغرض فحص الأطفال عند نقاط العبور الحدودية والمطارات الدولية وصيانة قاعدة البيانات التي أنشئت حديثا والمعنية بحالات الاتجار بالأطفال

- تقديم الدعم، من خلال توفير الأفراد والمركبات، لجعل لواء حماية القُصّر في نقطتين لعبور الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، يتشارك في موقع واحد مع الدوريات غير المنتظمة على طول الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وفي المطار الدولي في بورت - أو - برانس
- تقديم الدعم التقني، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، للواء حماية القُصّر ومعهد الرعاية والبحوث الاجتماعية في نقطتين لعبور الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وفي مطارين وميناءين بحريين
- تقديم الدعم اللوجستي، بالتعاون مع اليونيسيف، للواء حماية القُصّر ومعهد الرعاية والبحوث الاجتماعية، لصيانة ٦ مكاتب مشتركة في المناطق الحدودية، والموانئ البحرية، ومطار بورت - أو - برانس
- تقديم الدعم التقني شهريا للحكومة لتنفيذ خطة وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، وللحد من انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، ولتقليل معدل الوفيات، والحد من التمييز
- القيام بعمليات إعلامية لزيادة الوعي العام فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وقضايا حماية الطفل ودور لواء حماية القُصّر، وكذلك فيما يتعلق بإصلاح جهاز الشرطة ودور البعثة في مساعدة الحكومة في الحفاظ على الاستقرار، وإصلاح مؤسسات سيادة القانون، باستخدام أنشطة مختلفة في مجالات الإعلام والدعوة والتوعية العامة، بما في ذلك البث الإذاعي المواضيعي مرتين كل شهر في مخيمات المشردين داخليا؛ وتوعية سكان هايتي من خلال المواد المطبوعة والمسجلة على أشرطة الفيديو، والإنترنت، وحلقات العمل وأنشطة التدريب في ٩ من مراكز متعددة الوسائط، والمواد الترويجية، وإشراك وسائط الإعلام، والبث الإذاعي والتلفزيوني

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-٢ إصلاح نظامي القضاء والسجون وتعزيرهما مؤسسيا
- ١-٣-٢ صياغة تشريعات بشأن الإصلاحات القضائية (مثلا، قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقضاء الأحداث، والمساعدون العدليون، والمعونة القانونية) تقدم إلى البرلمان
- ٢-٣-٢ زيادة عدد مكاتب المعونة القانونية العاملة (٢٠١٠/٢٠١١: ١٢؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠)
- ٣-٣-٢ انخفاض النسبة المئوية للسجناء رهن الحبس الاحتياطي في بورت - أو - برانس (٢٠١٠/٢٠١١: ٨٨ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٢ في المائة) وفي المناطق (٢٠١٠/٢٠١١: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٢ في المائة)

- ٢-٣-٤ زيادة المساحة الإجمالية للزنزانات المتوفرة في السجون (٢٠١١/٢٠١٠: ٣ ٢٧٨,٣ مترا مربعا؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣ ٦٠٦,٢ مترا مربعا؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣ ٩٦٦ مترا مربعا)
- ٢-٣-٥ بدء ممارسة المجلس الأعلى للقضاء وهيئة التفتيش القضائي لأعمالهما
- ٢-٣-٦ انخفاض عدد الأحداث المحتجزين في مرافق لسجن الكبار (٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠٧؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٨٦؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٦٨)
- ٢-٣-٧ انخفاض عدد الوفيات العنيفة بين المسجونين (٢٠١١/٢٠١٠: ٦؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر)

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة (أسبوعي أو كل أسبوعين، حسبما هو مطلوب) مع وزارة العدل والأمن العام لتقديم الدعم التقني فيما يختص ببدء ممارسة المجلس الأعلى للقضاء لأعماله، والتنسيق مع الجهات المانحة بخصوص مبادرات سيادة القانون، والتعيينات في المناصب القضائية العليا، وإصلاح التشريعات الأساسية (على سبيل المثال القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية)
- عقد اجتماعات شهرية مع الهيئات الحكومية الوطنية النظرية، وعقد اجتماعات دورية مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الجهات المانحة، بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة في استراتيجية الحكومة المتعلقة بسيادة القانون
- تقديم المساعدة التقنية في تنظيم حلقة عمل لأعضاء لجنتي البرلمان المعنيتين بالأخلاق ومكافحة الفساد (٩ أعضاء من مجلس النواب و ٧ أعضاء من مجلس الشيوخ) تختص بمشروع قانون بشأن منع وقمع الفساد، وفي تنظيم حلقة عمل تقنية مع الكيانات الحكومية ذات الصلة لاستعراض قانون عام ٢٠٠١ المعني بغسل الأموال في ضوء التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية
- تقديم الدعم التقني شهريا لما مجموعه ٢٠ من رؤساء هيئات الادعاء بشأن استخدام السجلات لخدمة الادعاء، وبشأن بناء القدرات في مجال إدارة السجلات

- تقديم الدعم التقني يوميا لما مجموعه ٢٠ قاضيا في مجال إدارة الدوائر القضائية وتناول القضايا التي تشمل أشخاصا قُصَّر
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا لما مجموعه ٤ من القضاة الذين يعملون في قضايا تشمل أشخاصا قُصَّر
- تقديم المشورة التقنية أسبوعيا لمسجلي وكتبة ٢٠ محكمة محلية في مجال إدارة الملفات والسجلات
- عقد ١٥ حلقة دراسية تدريبية لما مجموعه ١٥ من مكاتب المساعدة القانونية تُعنى بحقوق الإنسان والحريات المدنية
- تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية أسبوعيا لجميع الفرق العاملة بوزارة العدل والأمن العام التي أنشئت لتنقيح القواعد القانونية، وتدريب ١٠٠ من العناصر القضائية الفاعلة على أي أحكام قانونية جديدة
- تقديم المساعدة التقنية واللوجستية أسبوعيا للمجلس الأعلى للقضاء في صياغة الأنظمة والإجراءات الداخلية، وممارسة سلطته الرقابية والتنظيمية، وعلى وجه الخصوص في مجال منح الشهادات للقضاة
- تقديم الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية شهريا للجهات القضائية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني بغية تسهيل التعاون المتبادل وتعزيز التفاعل وتبادل المعلومات
- تقديم الدعم يوميا لمدرسة القضاة لتوظيف قضاة جدد وتدريب القضاة والمدعين العامين وقضاة الصلح، وكتبة قلم المحكمة والمحضرين
- تقديم الدعم التقني يوميا لوزارة العدل والأمن العام، ولوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإنشاء ما لا يقل عن مركز إضافي واحد لإعادة تأهيل الأحداث، و ٣ محاكم للأحداث، وتدريب ٢٥ قاضيا، وتعزيز القدرات الإدارية لما مجموعه ٢٢ مكتبا للمساعدة القانونية في ١٨ ولاية قضائية، ولصياغة قانون بشأن النظام الوطني للمساعدة القانونية، وتعديل قانون المساعدة القانونية لعام ١٩٨٩
- تقديم الدعم التقني لبناء قدرات ١٤ قاضيا في مجال قضاء الأحداث من خلال القيام بزيارات ميدانية شهريا وعقد حلقات عمل
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى ٧٠٠ من المسؤولين القضائيين (مدعون عامون، وقضاة تحقيق، وقضاة محاكمات، وقضاة صلح، وكتبة، وأمناء حكم المحاكم) لكفالة الشفافية ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في الإدارة والإجراءات القضائية
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا للمؤسسات القضائية والشرطة الوطنية الهايتية من أجل تنسيق الأنشطة والممارسات فيما يتصل بإجراءات التوقيف والاعتقال
- تقديم المشورة التقنية والدعم أسبوعيا لهيئة التفتيش القضائي من أجل تحسين أداء النظام القضائي
- تقديم الدعم التقني لرؤساء القضاة ورؤساء النيابة العامة وكتبة المحاكم في ٢٠ محكمة محلية في مجال إعادة تنظيم قلم المحكمة

- تقديم المشورة التقنية والمساعدة يوميا إلى مسؤولي السجون لتقييم وتلبية الاحتياجات في مجالات الأمن، والهياكل الأساسية، والتوظيف والتدريب، بعدة سبل تشمل القيام بزيارات يومية إلى ١٧ سجنا وإلى مديرية إدارة السجون
- تقديم المشورة التقنية والمساعدة أسبوعيا إلى مدير مديرية إدارة السجون بشأن تنفيذ الإجراءات الإدارية
- تقديم الدعم التقني في مجال إجراء التدريب التوجيهي المتخصص لـ ٣٠٠ من ضباط السجون المحندين، وتدريب ٨٠ من المديرين على إدارة السجون، وإجراء تدريب لتجديد المعلومات لـ ٤٠ من المسجلين على نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع وإدارة قواعد البيانات
- تقديم الدعم التقني لمديرية إدارة السجون لتنفيذ ممارسات إدارة التزلاء الرامية إلى زيادة الوقت الذي يقضيه التزلاء خارج زنانات احتجازهم، وذلك عن طريق تنمية المهارات والتطوير المهني
- تقديم المشورة التقنية والدعم يوميا لضباط السجون لإجراء تقييمات أمنية، ورصد وتقييم خطط العمل، ووضع توقعات الميزانية والمساءلة الإدارية، وتنفيذ البرامج وإجراء التدريب
- تنظيم الحملات الإعلامية في مجالي الدعوة والتوعية لرفع مستوى الوعي العام في ما يتعلق بظروف الاحتجاز، ووضع الأحداث والنساء المخالفين للقانون، وذلك عن طريق نشر كتيبات وعقد حلقات عمل للتوعية في مراكز متعددة الوسائط
- تقديم الدعم التقني لبناء قدرات ٥٠ قاضيا في ما يتعلق بقضايا الأحداث، وذلك عن طريق عقد ٥ اجتماعات والقيام بزيارات ميدانية شهريا
- القيام بحملات إعلامية لزيادة الوعي العام فيما يتعلق بظروف الاحتجاز، ووضع الأحداث المخالفين للقانون، وإصلاح الإجراءات القضائية والمؤسسات الإصلاحية، وجهود بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون، وذلك باستخدام أنشطة مختلفة في مجالات الإعلام والدعوة والتوعية العامة، بما في ذلك البث الإذاعي المواضيعي الذي يتم مرتين كل شهر في محيمات المشردين داخليا؛ وتوعية سكان هايتي من خلال المواد المطبوعة والمسجلة على أشرطة الفيديو، والإنترنت، وحلقات العمل وأنشطة التدريب في ٩ مراكز متعددة الوسائط، والمواد الترويجية، وإشراك وسائط الإعلام، والبث الإذاعي والتلفزيوني

العوامل الخارجية

ستبقى أسعار الأغذية والطاقة ضمن النطاق الذي تستهدفه الحكومة. وستوفر الجهات المانحة التمويل لدعم أنشطة بناء القدرات المؤسسية في قطاع سيادة القانون. وستتعاون الحكومة والبرلمان على تنفيذ خطة للإصلاح في مجال سيادة القانون، وسيتمسكان بالتزامهما بشأن إصلاح الشرطة والقضاء، وإدارة السجون

الجدول ١٠

الموارد البشرية: العنصر ٢، الأمن والنظام العام وتطوير سيادة القانون

الفئة	الجموع
أولا - الوحدات العسكرية	
المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٨٩٤٠
المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٧٣٤٠
صافي التغير	(١٦٠٠)
ثانيا - شرطة الأمم المتحدة	
المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٣٥١
المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٥١
صافي التغير	-
ثالثا - وحدات الشرطة المشكّلة	
المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢٩٤٠
المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٩٠
صافي التغير	(١١٥٠)
رابعا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٠٠
المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٠٠
صافي التغير	-
الموظفون الدوليون	
	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - عام مساعد مد-١ - ف-٤
	ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعي
	متطوعو الموظفون الأمم الوطنيون ^(١) المتحدة الجموع
خامسا - الموظفون المدنيون	
مكتب قائد القوة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١ - ١ - ١ - ٤ - ٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١ - ١ - ١ - ٤ - ٥
صافي التغير	- - - - -
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١ - ١ - ١ - ١ - ٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١ - ١ - ١ - ١ - ٢
صافي التغير	- - - - -
مكتب مفوض الشرطة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢ - ٥ - ١ - ٨ - ٦ - ٢٢ - ٣٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢ - ٥ - ١ - ٨ - ٦ - ١٣ - ٢٧
صافي التغير	- - - - - (٩) (٩)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٤ - ١ - ٥ - ١٢ - ١٧

الموظفون الدوليون									
خامسا - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعي	موظفون الأمم المتحدة ^(١) الوطنيين ^(٢)	متطوعو الموظفين الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون					
				عام مساعد مد-١ - ف-٤	عام - أمين مد-٢ - ف-٥	ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعي	الموظفون الوطنيين ^(٢)	موظفون الأمم المتحدة	متطوعو الموظفين الأمم المتحدة
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-
صافي التغيير	-	-	(٤)	(١)	-	(٥)	(٢)	-	(٧)
مركز التحليل المشترك للبعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	١	٣	-	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٢	١	١	٤	-	٢	٦
صافي التغيير	-	-	١	-	-	١	-	١	٢
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٣	-	٢	٥
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	١	-	١	-	-	١
صافي التغيير	-	-	-	(٢)	-	(٢)	-	(٢)	(٤)
مركز العمليات المشتركة (مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام سابقا)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	٤	-	٥	-	-	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	٢	٣	-	٥	-	١	٦
صافي التغيير	-	-	١	(١)	-	(١)	-	١	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	-	١	٣	-	١	٤
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	١	١	-	-	١
صافي التغيير	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	(١)	(٣)
قسم العدالة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	٧	٨	-	١٦	٢٠	٨	٤٤	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	١	٧	٨	-	١٦	٢١	٨	٤٥	-
صافي التغيير	-	-	-	-	-	١	-	١	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٧	-	١٠	-
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	-	١	-	١	-
صافي التغيير	-	-	-	(٣)	-	(٣)	-	(٦)	(٩)
وحدة السجون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١	-	٢	٣	٢	٧	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	١	٢	-	٣	٣	٢	٨	-
صافي التغيير	-	-	-	١	-	١	-	١	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٤	١	٥	٢	٧	-

الموظفون الدوليون									
خامسا - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعي	موظفون الأمم المتحدة ^(أ)	متطوعو الموظفين الوطنيين ^(ب)	الموظفون المدنيون					
				١	٢	٣	٤	٥	٦
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	١	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	(٢)	(٤)	-	(٤)	-	-	(٦)
قسم الحد من العنف في المجتمعات المحلية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢٠	٦	١	٣	٢	-	٣٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢٠	٦	١	٣	٢	-	٣٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٦	-	-	-	-	-	٦
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	-	-	-	-	-	٢
صافي التغير	-	-	(٤)	-	-	-	-	-	(٤)
قسم الشؤون القانونية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	٥	١	١	٣	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	٥	١	١	٣	-	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٢	-	١	١	-	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	(٢)	-	(١)	(١)	-	(٢)
الجموع، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٣٩	٥٥	٤٦	٤	١٨	٢٠	٤	١٤٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٣٢	٥٦	٤٨	٤	١٨	٢٢	٤	١٣٦
صافي التغير	-	(٧)	١	٢	-	-	٢	-	(٤)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٣	٢٨	٢٢	٣	١٢	٧	-	٥٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١٤	٤	٣	١	-	-	١٨
صافي التغير	-	(٣)	(١٤)	(١٨)	-	(١١)	(٧)	-	(٣٥)
الجموع									
المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤٢	٨٣	٦٨	٧	٣٠	٢٧	٤	١٩٣
المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٣٢	٧٠	٥٢	٧	١٩	٢٢	٤	١٥٤
صافي التغير	-	(١٠)	(١٣)	(١٦)	-	(١١)	(٥)	-	(٣٩)

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الدوليون: نقصان ٥ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين مؤقتتين

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٩ وظائف

الجدول ١١

الموارد البشرية^(أ): مكتب مفوض الشرطة

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
١-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى قسم الإمدادات
٢-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى قسم الهندسة
١-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى مركز التحليل المشترك للبعثة
١-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى مركز العمليات المشتركة
٢-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى قسم الاتصالات والإعلام
١-	م أم	موظف برامج	انتداب	إلى قسم إدارة الممتلكات

(أ) ستلغى ٧ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٧٣ أدناه).

٧١ - يتولى مكتب مفوض الشرطة، مسؤولية توجيه وإدارة عنصر الشرطة التابع للبعثة، المكلف بتحسين وتعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل مواصلة الاضطلاع بالمسؤوليات الإقليمية والوظيفية المتعلقة بالقانون والنظام وفقا لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٧٢ - ونظرا للاحتياجات العاجلة في أقسام أخرى من البعثة، يُقترح انتداب ٩ وظائف لموظفي البرامج (من متطوعي الأمم المتحدة) كما يلي: انتداب وظيفة واحدة إلى قسم الإمدادات ليشغلها مساعد إمدادات؛ ووظيفتين إلى قسم الهندسة ليشغلها مهندسان؛ ووظيفة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليشغلها مساعد في مجلس التحقيق؛ ووظيفة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة ليشغلها محلل استراتيجي؛ ووظيفة إلى مركز العمليات المشتركة ليشغلها

محلل معلومات؛ ووظيفة إلى قسم إدارة الممتلكات ليشغلها مساعد لإدارة الممتلكات؛ ووظيفتين إلى قسم الاتصالات والإعلام ليشغلها مصور ومساعد لشؤون الإعلام.

٧٣ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي لأنشطة القوة التي زيدت بعد الزلزال، وعلى أساس التقييم الذي أجرته البعثة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، يُقترح أيضا إلغاء ٧ وظائف مؤقتة لموظف أقدم لشؤون سيادة القانون (برتبة ف-٥) وموظف تخطيط أقدم (برتبة ف-٥) وموظف أقدم للشؤون السياسية (برتبة ف-٥) وموظف مشتريات (برتبة ف-٤) وموظفا لشؤون الإعلام (برتبة ف-٣) وموظفا لشؤون سيادة القانون (موظف وطني فني) ومساعد لإدخال البيانات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

مركز التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفتين مؤقتتين
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفتين مؤقتتين

الجدول ١٢

الموارد البشرية^(أ): مركز التحليل المشترك للبعثة

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	الوظائف
من قسم الشؤون السياسية	انتداب	موظف لشؤون الإعلام	ف-٤	١+	
من مكتب مفوض الشرطة	انتداب	محلل استراتيجي	م أ م	١+	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) ستلغى ٤ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال. (انظر الفقرة ٧٣ أدناه).

٧٤ - يشكل مركز التحليل المشترك للبعثة هيكلًا متكاملًا لدعم عمليات التخطيط وصنع القرار التي يضطلع بها رئيس البعثة وفريق قيادتها، ودعم تطوير تقييم المخاطر. ويقوم المركز بجمع وتحليل وتوليف المعلومات، بما في ذلك المواد ذات الصلة بالاستخبارات، بغية إعداد تحليلات متكاملة دقيقة وتامة ومفيدة وفي الوقت المناسب، لدعم التخطيط وصنع القرارات وتنفيذ ولاية البعثة.

٧٥ - وفي هذا السياق، يُقترح انتداب وظيفة موظف برامج (برتبة ف-٤) من قسم الشؤون السياسية ليشغلها موظف لشؤون الإعلام. ويمثل الاقتراح تسوية إعاراة الوظيفة مؤقتة للمركز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وسيواصل شغالها دعم وتيسير التحليل المتكامل للتهديدات والمخاطر التي تواجهها البعثة أثناء اضطلاعها بولايتها، وتحديدًا بشأن المسائل السياسية التي قد تكون لها آثار أمنية محتملة.

٧٦ - وتُقترح أيضا تسوية الإعاراة المؤقتة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لوظيفة واحدة لموظف برامج (من متطوعي الأمم المتحدة) بانتدابه من مكتب مفوض الشرطة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة، لشغل وظيفة محلل استراتيجي. ومع مراعاة التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال، سيقدم المحلل الاستراتيجي تقييمات متعمقة للحالة الأمنية، وسيجري تحليل أمني حسب كل قطاع، وسيستجيب لما ينشأ من احتياجات حسب ما تطلبه القيادة العليا للبعثة.

٧٧ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة لمحلل إعلامي (برتبة ف-٣) وموظف لنظم المعلومات (برتبة ف-٣)، ومحللين استراتيجيين (٢ من متطوعي الأمم المتحدة).

مركز العمليات المشتركة (مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام سابقا)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين مؤقتتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفة مؤقتة واحدة

الجدول ١٣

الموارد البشرية^(أ): مركز العمليات المشتركة

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	الوظائف
من قسم الاتصالات والإعلام	انتداب	موظف عمليات	ف-٤	١+	
إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام	انتداب	موظف عمليات	ف-٣	١-	
من مكتب مفوض الشرطة	انتداب	محلل معلومات	م أم	١+	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) ستلغى ثلاث وظائف مؤقتة بسبب تخفيض مهام تنسيق المساعدات. (انظر الفقرة ٨٢ أدناه).

٧٨ - اعتباراً من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، يُقترح أن يتحول اسم "مركز العمليات المشتركة وإسناد المهام" إلى "مركز العمليات المشتركة"، من أجل إبراز الانخفاض المطرد في مهام تنسيق المساعدات التي تضطلع بها البعثة. ويعمل رئيس المركز تحت إشراف رئيس الأركان، ويقدم الدعم في إنجاز التقارير عن العمليات والتخطيط لها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام. ويتألف المركز من وحدتين: وحدة رصد العمليات وإعداد التقارير، ومكتب الرئيس، الذي تشمل مهامه تنسيق الخطط. ويتولى المركز المسؤولية عن: (أ) توفير جهة للتنسيق تكفل إمكانية حصول الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل ملائم على أصول وموارد تابعة للبعثة من أجل أنشطة إعادة الإعمار وأنشطة التمكين التي تعزز قدرة الحكومة، مثل تقديم الدعم للقيام بزيارات رفيعة المستوى ومراسم بدء العمل في البرامج؛ (ب) وتيسير الوعي بالأوضاع السائدة داخل منظومة الأمم المتحدة في هايتي بواسطة معلومات العمليات التي يجري تبادلها في التقارير اليومية بشأن الأوضاع وإعداد التقارير عن الحوادث الطارئة التي يوفرها مركز لرصد العمليات يعمل على مدار الساعة؛ (ج) وتنسيق مركز إدارة الأزمات التابع للبعثة، مما ييسر الإدارة العليا للبعثة من اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق باستخدام موارد البعثة للاستجابة للكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات الكبيرة.

٧٩ - وفي هذا السياق، يُقترح انتداب وظيفة موظف برامج واحد (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب مفوض الشرطة ليشغل وظيفة محلل معلومات، وذلك لتسوية الإعارة المؤقتة الحالية للوظيفة، وضمان مواصلة المسؤوليات المنوطة بمركز العمليات المشتركة فيما يتعلق بالرصد وإعداد التقارير وإدارة الأزمات. وستستلزم هذه المهام توسيع نطاق مهام الرصد وإعداد التقارير وإدارة الأزمات لتشمل عدة قطاعات وستتضمن وظيفة متخصصة في إعداد التقارير في مركز إدارة الأزمات التابع للبعثة.

٨٠ - وعلى ضوء اقتراح إلغاء الوظيفة المؤقتة لموظف العمليات (برتبة ف-٤) الذي يقوم بمهام نائب رئيس القسم (انظر الفقرة ٨٢ أدناه)، يُقترح انتداب وظيفة موظف إعلام (برتبة ف-٤) من قسم الاتصالات والإعلام ليشغلها موظف عمليات، تمثيلاً مع توجيهات سياسات إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن مراكز العمليات المشتركة. ويقوم هذا الموظف، بصفته نائب رئيس القسم، بدور مزدوج يتمثل في النيابة عن رئيس مركز العمليات المشتركة عند الاقتضاء، وقيادة وحدة رصد العمليات وإعداد التقارير بالإشراف على فريق يتكون من موظف عمليات (برتبة ف-٣)، ومحلل معلومات (برتبة ف-٣)، ومحلل معلومات (من متطوعي الأمم المتحدة)، و ٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة النظاميين، المسؤولين عن جمع معلومات شاملة لعدة قطاعات والتحقق منها بدقة. وسيقيم الفريق أيضاً مركزاً لرصد العمليات يعمل على مدار الساعة، وبالتعاون الوثيق مع الوحدات العسكرية والشرطة وإدارة

شؤون السلامة والأمن ومراكز العمليات الأمنية التابعة لوكالات الأمم المتحدة، لتيسير تنسيق تقارير البعثة، والاستجابة للأزمات، حسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، سيواصل مركز العمليات المشتركة الاضطلاع بمسؤولية مركز إدارة الأزمات التابع للبعثة. وفي مكتب رئيس مركز العمليات المشتركة، سيواصل مساعد إداري/مساعد لشؤون التدريب (وظيفة مؤقتة من فئة الخدمة الميدانية) توفير الدعم اللازم في التنسيق الإداري وتنسيق التدريب، بينما سيستمر موظف عمليات واحد (برتبة ف-3)، يساعده أحد موظفي الوحدات العسكرية أو موظفي الشرطة النظاميين، في تيسير وتنسيق الدعم الذي تقدمه جميع وحدات البعثة إلى حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، في المناسبات الرفيعة المستوى، والمشاريع التي تدعم جهود إعادة الإعمار وتعزيز قدرة الحكومة.

٨١ - وعلى أساس انخفاض الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه البعثة للأعمال الإنسانية وأعمال الإغاثة العاجلة، يُقترح انتداب وظيفة موظف عمليات (برتبة ف-3) إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٨٢ - وتمشيا مع تقليص القدرات التي زادت بعد الزلزال، يُقترح أيضا إلغاء الوظائف المؤقتة لموظفي العمليات (رئيسا فريقين) (وظيفتان برتبة ف-4) ووظيفة لموظف إعداد التقارير (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم العدالة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان ٦ وظائف مؤقتة

الجدول ١٤

الموارد البشرية^(أ): قسم العدالة

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير
الوظائف				
من قسم النقل	انتداب	موظف للشؤون القضائية	م و ف	١+

(أ) ستلغى ٩ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٨٤ أدناه).

- ٨٣ - يُقترح انتداب وظيفة واحدة لموظف نقل (موظف وطني فني) من قسم النقل إلى قسم العدالة ليشغلها موظف للشؤون القضائية. وسيوفر شاغل الوظيفة الخبرة الفنية بشأن قانون هايتي، وسيكون موقعه في المكتب الإقليمي للبعثة في ميراغوان، وهو ما يتماشى مع هدف البعثة في زيادة القدرات المحلية في الميدانين القانوني والقضائي.
- ٨٤ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء تسعة وظائف مؤقتة لموظفين للشؤون القانونية (٣ برتبة ف-٣ و ٦ موظفين وطنيين فنيين).

وحدة السجون

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان ٤ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصانوظيفتين مؤقتتين

الجدول ١٥

الموارد البشرية^(أ): وحدة السجون

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
١+	ف-٣	موظف سجون	انتداب	من قسم الاتصالات والإعلام

الوظائف

(أ) ستلغى ٦ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٨٧ أدناه).

- ٨٥ - تتمثل ولاية وحدة السجون في الإسهام في صون السلم والأمن المستدامين، بتقديم الدعم الأساسي لمديرية إدارة السجون بغية تطوير وإدارة نظام سجون مستدام وسالم ومأمون وإنساني يخلو من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك عن طريق نقل المعارف والمهارات.
- ٨٦ - وفي هذا السياق، يُقترح انتداب وظيفة موظف إعلام (برتبة ف-٣) من قسم الاتصالات والإعلام ليشغلها موظف سجون. وسيساعد شاغل الوظيفة رئيس الوحدة (برتبة ف-٤) في إدارة الوحدة، فضلا عن إدارة وتوجيه عمل موظفي السجون في الميدان، وإعداد التقارير عن النتائج، وإدارة المشاريع.
- ٨٧ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح أيضا إلغاء ست وظائف مؤقتة، ٣ لموظفي سجون (٣ برتبة ف-٣) وموظف للسياسات والتخطيط (برتبة ف-٣)، ومساعدين إداريين (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة).

قسم الحد من العنف في المجتمعات المحلية

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف مؤقتة

٨٨ - تمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة لموظفي التنسيق (من الموظفين الوطنيين الفنيين).

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين مؤقتتين

٨٩ - رغم أن عبء العمل بقسم الشؤون القانونية، الذي زاد نتيجة لزلزال عام ٢٠١٠، لم يُعد بعد إلى مستواه قبل الزلزال تماما، فقد انخفض بما يكفي لتمكين القسم من إدارة عبء عمله بما لديه من الموظفين الاعتياديين. ونتيجة لذلك، يُقترح إلغاء الوظيفتين المؤقتتين لموظفي الشؤون القانونية (واحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣).

العنصر ٣: حقوق الإنسان

٩٠ - يشمل العنصر ٣ الأنشطة التي تقوم بها البعثة لمساعدة الحكومة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويتكون من قسم حقوق الإنسان ووحدة حماية الطفل ووحدة الشؤون الجنسانية. وسترکز الجهود على مساعدة السلطات الهايتية على حماية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل والمرأة، وزيادة مساءلة وشفافية مؤسسات الدولة ومسؤوليها عن طريق المراقبة التي يقوم بها القضاء والمجتمع المدني. ولهذا الغرض، فيما يلي الأولويات الرئيسية الثلاث خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: (أ) مكافحة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة، وتعزيز سيادة القانون، وتخفيض معدلات الاحتجاز غير القانوني، وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، والحق في المحاكمة العادلة، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني؛ (ب) ودعم الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الحصول على التعليم، والصحة، والسكن اللائق، والمياه والصرف الصحي للفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال، وذوي الإعاقة، وسكان المخيمات؛ (ج) وزيادة امتثال حكومة هايتي والتزامها بآليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

٩١ - وستواصل البعثة، بالتركيز على حقوق الإنسان في إقامة العدل، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم التحقيقات والملاحقات القضائية التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية والقضاء، على التوالي، خاصة فيما يتعلق بالتصدي للحالات الفردية لانتهاكات

حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة، وانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الحرمان من الحرية والعنف الجنسي والجنساني. وسترکز البعثة على الحالات الفردية وتفاعلها مع سلطات الدولة في تحديد الاهتمامات المنتظمة بشأن حقوق الإنسان، والحلول المناسبة لها، ودعم الحكومة في اتخاذ الإجراءات العلاجية. كما ستواصل البعثة تشجيع وتيسير ودعم تحديد أولويات السياسات العامة، على الصعيدين المحلي والوطني، التي تفضي إلى إعمال حقوق المرأة والطفل والحق في التعليم والصحة والسكن والمياه والصرف الصحي.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٣-١ زيادة امتثال كيانات الدولة في سياساتها وبرامجها ذات الصلة للمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضطلع بمسؤولية احترام وتعزيز الحق في العدل والتعليم والصحة والسكن اللائق والمياه والصرف الصحي
- ١-٣-١ اعتماد البرلمان للقانون الأساسي لمكتب حماية المواطنين وإنفاذ المكتب له
- ١-٣-٢ زيادة قدرة مكتب حماية المواطنين بما في ذلك مكاتبه الميدانية على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق ظروف الاحتجاز، وعلى تعزيز حقوق الإنسان، (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٨٦ قضية؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٤٠٠ قضية)
- ١-٣-٣ قيام كلية القضاء وأكاديمية الشرطة بوضع منهج وبرنامج للتدريب بشأن حقوق الإنسان، لهما طابع مؤسسي

النواتج

- إسداء المشورة التقنية إلى مكتب حماية المواطنين في وضع وإنفاذ قانونه الأساسي، ودعوة أعضاء البرلمان إلى اعتماده
- تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي إلى المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب حماية المواطنين لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيزها بين سلطات السجون والشرطة والقضاء والسلطات البلدية
- تقديم المشورة التقنية والدعم إلى مدرسة القضاء وأكاديمية الشرطة في وضع منهج ذي طابع مؤسسي لحقوق الإنسان، ودعم مدرسة القضاء في القيام بالتدريب بشأن حقوق الإنسان
- تنظيم حملتين إعلاميتين لتوعية المجتمعات المحلية الهايتية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠)
- عقد اجتماعين مع لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان للدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة

- تقديم الدعم التقني في ميدان قضاء الأحداث والاتجار بالأطفال إلى الجهات المعنية، بما فيها قضاة القصر، ولواء الشرطة الوطنية الهايتية لحماية القصر، ومعهد الرعاية والبحوث الاجتماعية، وذلك بالمشاركة في الاجتماعات الأسبوعية لصياغة مدونة حماية الطفل، والموائد المستديرة الشهرية المعنية بقضاء الأحداث، والزيارات الشهرية إلى مراكز الاحتجاز لمتابعة ملفات الأحداث وظروف الاحتجاز، وتنظيم ما لا يقل عن حلقتي عمل مواضيعيتين بشأن قضاء الأحداث والاتجار بالأطفال
- تنظيم ٢٢ اجتماعا بشأن حماية الطفل والتنسيق مع اليونيسيف في ١٠ مقاطعات، وأيام وطنية ودولية للطفل من أجل التوعية بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، و ٣ حملات إعلامية للتوعية بالقانون المتعلق بالتبني
- تقديم المساعدة التقنية وبالتعاون مع اليونيسيف وشركاء آخرين، إلى الحكومة والبرلمان في صياغة مشاريع قوانين وأنظمة لتجريم الاتجار بالأطفال، بما في ذلك عقد اجتماعات أسبوعية بشأن مراجعة مشروع قانون منع الاتجار بالأطفال
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل والأمن العام للتشجيع على تسجيل أسر كافلة لإعادة تأهيل الأحداث كبديل عن الاحتجاز، وتشديد ثلاثة مراكز لإعادة التأهيل، وتنفيذ برنامج للمساعدة القانونية للأطفال المخالفين للقانون
- تنظيم ١٠ حملات بشأن حقوق الإنسان من أجل التوعية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وبحقوق الطفل بواسطة المطبوعات والفيديو والمواقع الشبكية، وحلقات العمل وأنشطة التدريب في ٩ مراكز الإعلام متعددة الوسائط، والمواد الترويجية، والأنشطة الإعلامية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- | | |
|---|--|
| ٢-٣ تحسين آليات القضاء والمساءلة، امتثالا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، من أجل رصد الانتهاكات المدنية والسياسية لحقوق الإنسان والقيام بالتحقيق والإنصاف بشأنها | ١-٢-٣ مواصلة تحقيقات الهيئة العامة للتفتيش التابعة للشرطة الوطنية الهايتية بخصوص مزاعم ارتكاب ضباط الشرطة انتهاكات لحقوق الإنسان، التي أبلغ بها قسم حقوق الإنسان (٢٠١٠/٢٠١١: ٥٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٠) |
| ٢-٢-٣ ارتفاع عدد التوصيات بفرض الجزاءات المرسلة من الهيئة العامة للتفتيش التابعة للشرطة الوطنية الهايتية إلى المديرية العامة (٢٠١٠/٢٠١١: ١٥؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٦) | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣-٢-٣ ارتفاع عدد الجزاءات التي تفرضها المديرية العامة بناء على توصيات الهيئة العامة للتفتيش التابعة للشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٠/٢٠١١: ٥؛ ٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠)

النواتج

- الرصد وتقديم التقارير إلى سلطات السجون والشرطة والقضاء، وإذا اقتضى الحال، إلى العموم، ودعوة هذه السلطات إلى تخفيض انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الحرمان من الحرية، خاصة فيما يتعلق بالأحداث
- الرصد وتقديم التقارير إلى سلطات الشرطة والقضاء، وإذا اقتضى الحال إلى العموم والقادة السياسيين، وتشجيع سلطات الشرطة والقضاء، وتقديم الدعم والمشورة التقنية لها لكي تقوم بالتحقيق والملاحقة القضائية بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما قد ترتكبه الشرطة الوطنية الهايتية، ولكي تتخذ الإجراءات الإدارية والقضائية المناسبة بشأن الجناة الذين تثبت إدانتهم
- الرصد وتقديم التقارير إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة وسلطات الشرطة والقضاء بشأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والصكوك والأطر القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتشجيع تقديم المشورة التقنية لإجراء التحقيقات وملاحظات قضائية بشأن حالات العنف الجنسي والجنساني
- القيام بزيارات شهرية إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، وتقديم المشورة إليها بشأن تنفيذ جهود الوقاية ومساعدة الناجين، وتشجيع سلطات الشرطة والقضاء على التحقيق في حالات الاغتصاب وملاحقة مرتكبيها، وتقديم المشورة التقنية في ذلك، ودعم منظمات المجتمع المدني في إنفاذ آليات سبل الوقاية والإحالة المتاحة للضحايا
- الرصد وتقديم التقارير إلى سلطات الشرطة والقضاء، وإذا اقتضى الحال، إلى العموم والقادة السياسيين، وتشجيع سلطات الشرطة والقضاء، وتقديم المشورة التقنية لها لكي تقوم بالتحقيق والملاحقة القضائية بشأن قضايا الاغتصاب

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٣-١ قيام حكومة هايتي بالتنفيذ المتواصل لتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان (٢٠١٠/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ١٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠)	٣-٣ ازدياد امتثال حكومة هايتي لآليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتزامها بها، وخاصة بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان
٣-٣-٢ إسفار جميع الطلبات المرتبطة بإجراءات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان عن زيارات إلى هايتي (٢٠١٠/٢٠١١: ٥ زيارات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٣ زيارات؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣ زيارات)	

النواتج

- تنظيم عقد اجتماعات مرة كل شهرين مع اللجنة المشتركة بين المؤسسات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وإعداد تقارير هايتي إلى مجلس حقوق الإنسان
- الاستمرار في الاتصال المنتظم بالحكومة من أجل التشجيع على قبول الزيارات المتعلقة بإجراءات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، وتقديم الدعم التقني واللوجستي للقيام بهذه الزيارات

العوامل الخارجية

ستلتزم المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وستتعاون في اتخاذ إجراءات ضد مسؤولي الشرطة والموظفين العموميين المتهمين بارتكابها. وستقدم الحكومة والبرلمان الدعم الملائم لمكتب حماية المواطنين (مؤسسة أمين المظالم)

الجدول ١٦

الموارد البشرية: العنصر ٣، حقوق الإنسان

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع م	أ ع م	ف-١	ف-٢	ف-٣	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(١)		
قسم حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٦	١٣	-	٢٠	٢٥	٦	٥١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٦	١٢	-	١٩	٢٤	٦	٤٩
صافي التغير	-	-	-	(١)	-	(١)	(١)	-	(٢)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٣	-	٥
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	١	-	١
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	(٢)	(٢)	-	(٤)
وحدة حماية الطفل									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٣	١	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	١	-	٢	٣	١	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	١	-	-	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٢	-	٢	١	١	٤
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	(٢)	-	(٢)	(٢)	(١)	(٤)
وحدة الشؤون الجنسانية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٥	١	٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	-	-	٢	٥	١	٨
صافي التغير	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(٣)	(٢)	(٦)
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٨	١٤	-	٢٣	٣٣	٨	٦٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٩	١٣	-	٢٣	٣٢	٨	٦٣
صافي التغير	-	-	١	(١)	-	-	(١)	-	(١)

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	٣	-	٧	٣	١٥
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	١	-	١
صافي التغير	-	-	(٢)	(٣)	-	(٦)	(٣)	(١٤)
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٠	١٧	-	٢٨	١١	٧٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٩	١٣	-	٣٣	٨	٦٤
صافي التغير	-	-	(١)	(٤)	-	(٧)	(٣)	(١٥)

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) مول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

قسم حقوق الإنسان

موظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة ووظيفتين مؤقتتين

موظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة ووظيفتين مؤقتتين

الجدول ١٧

الموارد البشرية^(أ): قسم حقوق الإنسان

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
١ -	ف-٢	موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	انتداب	إلى وحدة حماية الطفل
١ -	م و ف ^(ب)	موظف لشؤون حقوق الإنسان	انتداب	إلى قسم الشؤون السياسية

(أ) ستلغى أربع وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٩٣ أدناه).

(ب) م و ف: موظف وطني فيني.

٩٢ - في قسم حقوق الإنسان، يقترح انتداب وظيفة موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (برتبة ف-٢) إلى وحدة حماية الطفل ليشغلها موظف معاون لشؤون حماية الطفل، وانتداب وظيفة موظف لشؤون حقوق الإنسان (موظف وطني فيني) إلى قسم الشؤون السياسية ليشغلها موظف للشؤون السياسية.

٩٣ - وتماشياً مع التحقيق الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح أيضاً إلغاء أربع وظائف مؤقتة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، وموظفان وطنيان فنيان) في قسم حقوق الإنسان.

وحدة حماية الطفل

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة ونقصان وظيفتين مؤقتتين

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة

الجدول ١٨

الموارد البشرية^(أ): وحدة حماية الطفل

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير
من قسم حقوق الإنسان	انتداب	موظف معاون لشؤون حماية الطفل	ف-٢	+ ١

(أ) ستلغى أربع وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ٩٦ أدناه).

٩٤ - تظطلع وحدة حماية الطفل بمسؤولية تعميم مراعاة حماية الطفل في جميع وحدات البعثة عن طريق أنشطة التدريب والدعوة وإسداء المشورة التقنية وتنسيق شبكة مراكز تنسيق حماية الطفل في مقر البعثة وعلى صعيد المقاطعات؛ والعمل بمثابة واجهة للتواصل فيما بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والجهات الفاعلة في الميدان؛ وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ بشأن الحوادث الجسيمة لانتهاك حقوق الأطفال وإساءة معاملتهم؛ وتوفير الخبرة الفنية لنظراء البعثة والحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات للتصدي للقضايا المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك قضايا الاتجار بالأطفال والأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة والعنف الجنسي، وقضاء الأحداث؛ والاستفادة من الموارد السياسية وغيرها من الموارد المتاحة للبعثة لكفالة حماية حقوق الطفل ومنع انتهاكها.

٩٥ - وكما أشير إليه أعلاه، تظطلع وحدة حماية الطفل بمسؤولية تخطيط وتنفيذ جميع برامج التدريب التوجيهية والمتخصصة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في سياق تعميم حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ومراعاة حقوقهم وتأمين سلامتهم. وبالرغم من التخفيض المقرر في عدد الأفراد في الوحدة، ستشهد دورات التدريب

وتجديد المعلومات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين زيادة من حيث التواتر والعدد، وذلك لكفالة اتباع أفراد البعثة لنهج يراعي الأطفال باستمرار لدى اضطلاعهم بالمهام المنوطة به، والالتزام بمستوى عال من السلوك والانضباط فيما يتعلق برفاه الأطفال. وعلاوة على ذلك، وسع نطاق "قائمة العار"، بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، لتشمل قتل الأطفال وتشويههم وارتكاب حوادث حسيمة من العنف الجنسي ضدهم، وشن الهجمات المتكررة على المدارس و/أو المستشفيات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التزامات الإبلاغ الواقعة على الوحدة. وبناءً عليه، يجب تطوير آليات لجمع وتصنيف البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل لإصدار تقارير نصف شهرية، وتقارير مواضيعية، وإعداد الإسهامات المتصلة بحماية الطفل لإدراجها في تقريرين للأمين العام سنوياً. وبالنظر إلى عبء العمل الحالي لوحدة حماية الطفل، وإلغاء الوظائف المؤقتة في الوحدة على النحو المشار إليه في الفقرة ٩٦ أدناه، من يقترح انتداب وظيفة موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (برتبة ف-٢) من قسم حقوق الإنسان ليشغلها موظف معاون لشؤون حماية الطفل. وسيُكرّس شاغل الوظيفة لمساعدة الوحدة في إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية في أوثها، وفي كفالة اتباع أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والموظفين المدنيين لنهج حماية الأطفال الطفل في جميع ما يضطلعون به من مهام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) وبسياسة إدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بتعميم حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ومراعاة حقوقهم وتأمين سلامتهم. كما سيضطلع شاغل الوظيفة بمهام إعداد التقارير مما سيستلزم التعاون مع شركاء شتى بشأن وضع جمع البيانات بصورة منهجية بشأن انتهاكات حقوق الطفل، وصياغة تقارير مواضيعية ودورية عن القضايا المتصلة بحماية الطفل. وسيساعد شاغل الوظيفة أيضاً في إنشاء قاعدة بيانات خاصة بجمع البيانات والتحقق منها وتجميعها لاستخدامها لأغراض إعداد التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل وقضايا حماية الأطفال، ومن بينها الاتجار بالأطفال/تهريب الأطفال؛ والأطفال المخالفون للقانون (قضاء الأحداث)؛ والتدريب؛ والأطفال وأعمال العنف المسلح؛ والعنف الجنسي ضد القصر واستغلالهم؛ والأطفال المشردون. وأخيراً، سيضطلع شاغل الوظيفة بمسؤولية إدارة الوحدة في غياب رئيس الوحدة، بالنظر إلى أن رئيس الوحدة سيكون هو الموظف الوحيد المعين دولياً بخلافه.

٩٦ - وتماشياً مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زيدت بعد الزلزال، يقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة لمستشارين في مجال حماية الطفل (وظيفة برتبة ف-٣ وموظف وطني فيني)، وموظف معاون في مجال حماية الطفل (برتبة ف-٢)، وموظف لإعداد التقارير (من متطوعي الأمم المتحدة).

وحدة الشؤون الجنسانية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصانوظيفتين مؤقتتين

الجدول ١٩

الموارد البشرية^(أ): وحدة الشؤون الجنسانية

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
الوظائف				
١ +	ف-٤	موظف للشؤون الجنسانية	انتداب	من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإمائية
١ -	ف-٣	موظف لشؤون حقوق الإنسان	انتداب	إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) ستلغى ست وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٠٠ أدناه).

٩٧ - تطلّع وحدة الشؤون الجنسانية بمسؤولية بناء قدرات البعثة لتنفيذ الولاية المنوطة بها في مجال المساواة بين الجنسين، ولتيسير إدراج منظور جنساني في الأعمال التي تقوم بها جميع عناصر البعثة، امتثالاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) وغيرها من الصكوك الدولية والوطنية، من خلال التوعية والتدريب والدعم التقني. وهي تقدم أيضاً الدعم التقني للمؤسسات الحكومية لأغراض إدراج المنظور الجنساني في السياسات والقوانين الوطنية، بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٩٨ - وفي هذا السياق، من يقترح انتداب وظيفة موظف للشؤون الإنسانية (برتبة ف-٤) من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإمائية ليشغلها موظف للشؤون الجنسانية، بهدف تعزيز استراتيجية التدريب وبناء القدرات الخاصة بوحدة الشؤون الجنسانية، وتيسير آليتي الرصد والتقييم الوثيق لبرنامجها التدريبي. وسيضطلع الموظف بمسؤولية قيادة عملية استعراض وتعزيز استراتيجية التدريب الجنساني، بما في ذلك زيادة وتيرة التدريب وتحسين نوعيته، وتقييم تأثير التدريب التمهيدي والمتخصص للأفراد النظاميين والمدنيين، واستعراض نماذج التدريب، والتشجيع على وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتدريب بالتعاون مع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٩٩ - ويقترح أيضاً انتداب وظيفة موظف للشؤون الجنسانية (برتبة ف-٣) إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام ليشغلها موظف لشؤون التنسيق، على النحو الوارد في الفقرة ٣٥ أعلاه.

١٠٠ - وتماشياً مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح أيضاً إلغاء ست وظائف مؤقتة لموظفين للشؤون الجنسانية (وظيفة برتبة ف-٤ وموظفان وطنيان فيان)، ومساعد لشؤون البرامج (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وموظف تدريب (من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظف لإعداد التقارير (من متطوعي الأمم المتحدة).

العنصر ٤: تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

١٠١ - يعكس العنصر ٤ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لمساعدة الحكومة على بناء القدرات في مجالات التأهب للطوارئ والتصدي لها، والحد من الفقر، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. وتمثل الأولويات الرئيسية لهذا العنصر خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ فيما يلي: (أ) مساعدة وزارة التخطيط والتعاون الخارجي على تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية في المقاطعات، وتعزيز آليات التخطيط والتنسيق القائمة على صعيد المقاطعات والمجتمع المحلي (لجان تشاور المقاطعات، ولجان تشاور المجتمع المحلي، والأفرقة القطاعية المتصلة بها) لتنفيذ خطة عمل للإنعاش والتنمية؛ (ب) وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات الإغاثية وتنفيذها؛ (ج) ومساعدة الحكومة في بناء القدرات المؤسسية على صعيد المقاطعات والبلديات والمحليات، لتخفيف الأخطار ومواطن الضعف المتعلقة بالكوارث الطبيعية المتكررة (مثل الفيضانات والأعاصير) وتحسين قدرتها على التصدي لها.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-٤-١	زيادة عدد هياكل الحماية المدنية المعمول بها على صعيد البلديات (٢٠١٠/٢٠١١: ٧٨؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٢٥؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٣٢)	١-٤-١	تحسُّن الحالة الإنسانية وإحراز تقدم في مجالات إعادة الإعمار والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية والتخفيف من أخطار الكوارث
١-٤-٢	زيادة عدد لجان إدارة أخطار الكوارث التي تعمل بدون دعم خارجي، لتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى مفوضيات المقاطعات (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥)		

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٤-١-٣ زيادة عدد لجان تشاور المقاطعات التي تعمل بدون دعم خارجي لتقديم المشورة إلى ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الخارجي: (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥)
- ٤-١-٤ زيادة عدد لجان تشاور المقاطعات ولجان تشاور المجتمع المحلي التي تعمل بانتظام (٢٠١١/٢٠١٢: ٨٧؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٧)
- ٤-١-٥ زيادة عدد المقاطعات التي يوجد بها خطط للحد من أخطار الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ يجري استكمالها بانتظام والعمل بها وتنسيقها مع خطة حكومة هايتي للاستجابة للكوارث على الصعيد الوطني (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥)

النواتج

- قيام سرايا الهندسة العسكرية بعمليات يومية للاضطلاع بأنشطة الهياكل الأساسية العامة لإصلاح الطرق ومشاريع المجاري والصرف وحفر الآبار، ولدعم الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء الدوليون لإعادة الإعمار والتنمية والحد من أخطار الفيضانات
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني يومياً وأسبوعياً إلى مفوضيات المقاطعات لتحسين قدراتها على التصدي والتأهب للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ والأوبئة
- تقديم المساعدة التقنية مرتين شهرياً إلى ١٤٠ إدارة بلدية لتحسين درجة تأهبها وقدرتها على التصدي لحالات الكوارث، وتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن الآليات الوظيفية والتنظيمية والتشغيلية لإطار التشاور والتنسيق
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الممثلين المحليين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والأطراف المعنية الأخرى المشتركة في جهود التأهب للكوارث والتخفيف من أخطارها
- إجراء ٥ تدريبات للمحاكاة العملية، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري، للتدريب على تنفيذ ترتيبات الحكومة للاستجابة في حالات الكوارث، بما في ذلك ترتيبات التعاون الإقليمية مع الجمهورية الدومينيكية، حسب الاقتضاء
- تقديم المشورة التقنية والدعم يومياً وأسبوعياً لتنفيذ لجان تشاور المقاطعات وعددها ١٠ لجان ولجان تشاور المجتمع المحلي وعددها ٥٠ لجنة

- عقد ٦ دورات لتدريب وتوعية الجهات الفاعلة المحلية المشتركة في تنفيذ آليات التشاور والتنسيق المحلية، بما فيها جماعات المجتمع المدني.
- القيام بجملة إعلامية مختلفة لإذكاء الوعي العام بمسألة إعادة توطين المشردين، وإزالة الأنقاض، وإدارة الأخطار والكوارث الطبيعية لدعم المؤسسات الوطنية، بالاستعانة بمختلف وسائل الإعلام وأنشطة الدعوة والتوعية، بما في ذلك بث مواضيع معينة إذاعياً مرتين في الشهر في مخيمات المشردين داخلياً؛ وتوعية سكان هاييتي عن طريق المواد المطبوعة وتسجيلات الفيديو والإنترنت وعقد حلقات عمل ودورات تدريبية في ٩ مراكز إعلام متعددة الوسائط، ونشر مواد ترويجية، وإشراك وسائط الإعلام، وبث برامج إذاعية وتلفزيونية

العوامل الخارجية

توفير مواد كافية للمهندسين العسكريين من أجل إصلاح الطرق وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية. وقيام الجهات المانحة بتوفير التمويل اللازم لدعم أنشطة إعادة الإعمار والتزامها بما أعلنته من تبرعات لصالح صندوق تعمير هاييتي

الجدول ٢٠

الموارد البشرية: تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون						
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة
الموظفون المدنيون	أ ع م	مد-١	ف-٤	ف-٢			المجموع
وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٤	١	١	٩	١٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ب)	-	-	٣	-	-	٧	١١
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	(١)	(٢)	(٥)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	٦	٧
الوظائف المؤقتة المقترحة ^{(ب)(ج)} للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	٣	٣
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(٣)	(٤)
المجموع							
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٥	١	١	١٥	٢٣
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ب)	-	-	٣	-	-	١٠	١٤
صافي التغير	-	-	(٢)	(١)	(١)	(٥)	(٩)

(أ) يشملون موظفين وطنيين فنيين وموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمثل ٣ وظائف برتبة ف-٤، و ٧ وظائف لموظفين وطنيين فنيين، ومتطوعاً واحداً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣ وظائف مؤقتة لموظفين وطنيين فنيين، متنسبة إلى العنصر ٤.

(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

الموظفون الدوليون: نقصان ٦ وظائف ووظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٩ وظائف و ٦ وظائف مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

الجدول ٢١

الموارد البشرية^(أ): وحدة تنسيق

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير
الوظائف				
إلى قسم الشؤون المدنية	نقل	موظف للشؤون الإنسانية	ف-٤	٣ -
إلى وحدة الشؤون الجنسانية	انتداب	موظف للشؤون الإنسانية	ف-٤	١ -
إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية	نقل	موظف للشؤون الإنسانية	ف-٣	١ -
إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية	نقل	مساعد إداري	م خ	١ -
إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية	انتداب	موظف لشؤون حقوق الإنسان	م و ف	١ -
إلى قسم الشؤون المدنية	نقل	موظف للشؤون الإنسانية	م و ف	٧ -
إلى قسم الاتصالات والإعلام	نقل	مساعد إداري	م و خ ع	١ -
الوظائف المؤقتة				
إلى قسم الشؤون المدنية	نقل	موظف تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية	م و ف	٣ -
متطوعو الأمم المتحدة				
إلى قسم الشؤون المدنية	نقل	موظف للشؤون الإنسانية	م أم	١ -

(أ) ستلغى أربع وظائف مؤقتة بسبب تخفيض القدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٠٦ أدناه).

١٠٢ - بالرغم من الاستمرار المقرر لتواجد منظمات المعونة والتنمية الدولية، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة الإنسانية والقطرية، بمستويات أعلى مما كانت عليه قبل وقوع الزلزال في الأجل الطويل، في ضوء مواصلة هاتي جهود الانتقال من الإنعاش إلى الإعمار والتنمية،

فإنه من المتوقع أن تنخفض موارد الأفرقة انخفاضاً كبيراً في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وبالنظر إلى أن الحالة الإنسانية ما زالت مترعزعة، لا سيما فيما يتعلق بنشوء حالات طارئة بشكل مفاجئ، يجب على البعثة أن تكفل زيادة التنسيق مع الأفرقة الإنسانية والقطرية، مع إيلاء انتباه خاص إلى تعزيز قدرات المؤسسات الهايتية في مجالات من بينها التخفيف من أخطار الكوارث وإعادة الإعمار والتنمية. وتزداد كذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون في سياق المرحلة الانتقالية التي ستشرع منظومة الأمم المتحدة في هايتي فيها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وتشمل إعادة تشكيل البعثة مع التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال، والالتزام المشترك للحكومة والشركاء الدوليين بزيادة الاهتمام والموارد فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الهايتية كي تتمكن من أن تتولى شؤون الدولة بصورة كاملة في إطار ما يلي: (أ) تحسن الظروف الأمنية؛ (ب) وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة في جميع أنحاء البلد؛ (ج) ووضع التدابير الأساسية للحماية الاجتماعية.

١٠٣ - وفي ضوء هذا السياق الانتقالي، وسعيًا لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه، وفي الوقت نفسه لترشيد أنشطة البعثة وإعادة تنظيم مواردها، يقترح إدماج وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية في قسم الشؤون المدنية، وذلك لتعميم منظور إنساني وإغاثي في الأنشطة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وآليات التنسيق لدى وزارة التخطيط والتعاون الخارجي والإدارة العامة على الصعيدين المركزي والمحلي. ومن خلال الدمج المقترح، سيصبح قسم الشؤون المدنية أحد الكيانات الرئيسية في العنصر، وسيستند أيضاً إلى الدعم المقدم من جميع عناصر البعثة الأخرى، وبخاصة المهندسين العسكريين ومركز العمليات المشتركة، من أجل مساعدة حكومة هايتي ومنظمات التنمية في أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار.

١٠٤ - ويُقترح لذلك نقل ١٠ وظائف لموظفين للشؤون الإنسانية (٣ برتبة ف-٤ و ٧ موظفين وطنيين فنيين) وموظف واحد للشؤون الإنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة)، و ٣ وظائف مؤقتة لموظفين لتنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية (موظفون وطنيون فنيون)، إلى قسم الشؤون المدنية.

١٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل وظيفة موظف واحد للشؤون الإنسانية (برتبة ف-٣) ووظيفة مساعد إداري واحد من فئة (الخدمة الميدانية)، وانتداب وظيفة موظف واحد لشؤون حقوق الإنسان (موظف وطني فني)، إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. ويقترح أيضاً انتداب وظيفة موظف واحد للشؤون الإنسانية (برتبة ف-٤) إلى وحدة الشؤون الجنسانية، ونقل وظيفة مساعد إداري واحد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الاتصالات والإعلام.

١٠٦ - وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة لموظف أقدم لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية (برتبة ف-٥) لموظفين لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية (٣ موظفين وطنيين فنيين).

العنصر ٥: الدعم

١٠٧ - يجسّد عنصر الدعم العمل الذي تقوم به شعبة دعم البعثة، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، وقسم الأمن في مجال تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية بفعالية وكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، عن طريق تقديم نواتج ذات صلة وإدخال تحسينات على الخدمات، وكذلك بتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيقدم الدعم للقوة المأذون بها وقوامها ٣٤٠ ٧ فرداً من الوحدات العسكرية، و ١ ٧٩٠ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة، و ١ ٤٥١ فرداً من شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ١٠٠ من موظفي السجون المعارين، علاوة على ٥٠٦ موظفين دوليين، و ١ ٣٩٤ موظفاً وطنياً، و ٢٢٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة. وسيضم نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والانضباط، وإدارة شؤون الموظفين، وإدارة العقود، وخدمات المالية، والمشتريات، وصيانة وتشبيد مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، وعمليات النقل الجوي والبري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة بأكملها.

١٠٨ - وسيواصل مكتب الدعم في سانتو دومينغو تقديم مهام الخدمات الإدارية وخدمات الدعم في مجال الاتصال إلى جميع موظفي البعثة في هايتي وسانتو دومينغو، بما في ذلك إدارة شؤون الموظفين، وشؤون السفر، والمالية والمشتريات، وإدارة مرافق التدريب في بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو (بغية تقليل السفر المتعلق بالتدريب)، وخدمات تسجيل حضور الموظفين وانصرافهم، والعمل كجهة للاتصال بين حكومة الجمهورية الدومينيكية وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيعمل مكتب الدعم أيضاً بمثابة مرفق احتياطي لبرنامج البعثة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، الذي سيجري نقله من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سابقاً، مما سيخفض التكاليف التشغيلية السنوية بمقدار ١٩٠ ٠٠٠ دولار، من حيث تكاليف استئجار الأماكن وأجهزة الخوادم الاحتياطية ووصلات الإنترنت. وكما سبق الإشارة إليه في الفقرتين ٦ و ٢٠ أعلاه، تم الانتهاء في شباط/فبراير ٢٠١٢ من إجراء تقييم استراتيجي وتحليل للاستعراض رفيع المستوى لمهام مكتب الدعم، استكمالاً للمراجعة المتعلقة بإدارة

التغيير التي أنجزها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستوضع مؤشرات أساسية للأداء لزيادة تحسين تقديم الخدمات، بغية تحديد المزيد من سبل تحقيق الوفورات في التكاليف.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٥ تزويد البعثة بالدعم الإداري واللوجستي والأمني المتسم بالفعالية والكفاءة	١-١-٥ استمرار توفير الخدمات الطبية على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع لجميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس (٢٠١١/٢٠١٠: ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع)
	٢-١-٥ استمرار توفير الخدمات الطبية أثناء ساعات العمل وحسب الطلب بعد ساعات العمل لجميع أفراد البعثة في المناطق (٢٠١١/٢٠١٠: ٨ ساعات في اليوم، ٥ أيام؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٨ ساعات في اليوم، ٥ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٨ ساعات في اليوم، ٥ أيام)
	٣-١-٥ استمرار توفير الخدمات الطبية أثناء ساعات العمل وعند الطلب بعد ساعات العمل لجميع أفراد البعثة في سانتو دومينغو (٢٠١١/٢٠١٠: صفر ساعة في اليوم؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٨ ساعات في اليوم، ٥ أيام في الأسبوع؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٨ ساعات في اليوم، ٥ أيام في الأسبوع)
	٤-١-٥ الشروع في العمل باستمارة إذن السفر الإلكترونية (ePT8)، وقسيمة سداد النفقات الإلكترونية (eF10)، وتطبيق وحدات تسجيل الحضور والانصراف داخل نظام برامجيات الدعم الميداني، وبرامج مطابقة لنظام بروجين (Progen) للمرتبات، والواجهة البينية للنظامين الماليين سان - ميركوري (Sun-Mercury)
	٥-١-٥ تعهّد خدمات تسجيل الحضور والانصراف في مكتب الدعم في سانتو دومينغو، وتشمل توفير معلومات موجزة خاصة بالبعثة، وتجهيز المدفوعات الأولية المقدمة للوافدين الجدد قبل وصولهم إلى هايتي

النواتج

تحسين الخدمات

- توفير الرعاية الطبية على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع لجميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس، وعلى مدى ٨ ساعات يوميا في ٥ أيام في الأسبوع أثناء ساعات العمل وعند الطلب بعد ساعات العمل لجميع أفراد البعثة في المناطق وفي سانتو دومينغو
- إنجاز أذون السفر (ePT8)، وقسائم سداد النفقات (eF10)، ونماذج الحضور/الانصراف في حزمة برامجيات الدعم الميداني، فضلا عن نسخ من نظام بروجين للرواتب وواجهة تطبيقات نظامي صان وميركوري
- تقديم خدمات مرشدة تتعلق بالشؤون المالية، وشؤون المشتريات، وشؤون الموظفين انطلاقا من أحد مواقع المكتب الخلفي
- إعادة هيكلة الخدمات الإدارية
- مراجعة إجراءات التشغيل الموحدة المتصلة بالشؤون المالية وشؤون الموظفين والمشتريات حتى مراعاة مسار العمليات المنقح بين بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو ولتقليل تكرار العمليات بين الموقعين إلى الحد الأدنى
- تقديم خدمات تتعلق بحضور/انصراف ٥٠٦ من الموظفين الدوليين و ٢٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة في مكتب الدعم في سانتو دومينغو
- صيانة خادوم البعثة الاحتياطي في موقعها الحالي في مكتب الدعم في سانتو دومينغو

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تنفيذ عمليات تمرکز الأفراد وتناوبهم وإعادةهم إلى الوطن لقوة مأذون بها قوامها ٧ ٣٤٠ فردا من الوحدات العسكرية، و ١ ٧٩٠ فردا من وحدات الشرطة المشكّلة، و ١ ٤٥١ فردا من شرطة الأمم المتحدة (بمن فيهم ١٠٠ موظف من موظفي السجون المعارين)
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ورصدها وتفقيشها والاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بـ ٧ ٢٢١ فردا من الوحدات العسكرية و ١ ٧٩٠ من أفراد الشرطة المشكّلة
- تخزين وتوريد ٩ ٨٦٦ طنا من حصص الإعاشة الطازجة و ٣٥٩ طنا من حصص الإعاشة الميدانية و ٧١٣ طنا من مياه الشرب المعبأة لقوة مأذون بها قوامها ٧ ٢٢١ من أفراد الوحدات العسكرية و ١ ٧٩٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، في ٤٠ موقعا
- تخزين وتوريد ١٢٧ ٧٠٠ لتر من وقود الديزل والكيروسين لأغراض الطهي دعما لقوة يبلغ قوامها نحو ٢ ٦٥٠ فردا من الوحدات العسكرية، و ٦١٧ فردا من وحدات الشرطة المشكّلة، في ٩ مواقع

- إدارة شؤون ملاك من الموظفين المدنيين يبلغ ١٢٥ ٢ موظفاً، يتكون من ٥٠٦ موظفين دوليين، و ٣٩٤ ١ موظفاً وطنياً، و ٢٢٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية في حالة إساءة السلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- تشغيل وصيانة ٤٥ موقعا للوحدات العسكرية و ١٨ موقعا لوحدات الشرطة المشكّلة، و ٧ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ٥٨ مكان عمل تتقاسمه شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية، و ٥٢ مكان عمل للموظفين المدنيين
- إنشاء ٣٠ مكان عمل مشترك لشرطة الأمم المتحدة
- تزويد جميع أماكن العمل بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها
- تشغيل وصيانة ٣٨ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٨ موقعا
- تشغيل وصيانة ٢٨ من منشآت معالجة المياه العادمة في ٢٥ موقعا
- تشغيل وصيانة ٢٨٣ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة ومولدين للحام و ١٠٨ من أبراج الإضاءة الخاصة بالأمم المتحدة في ١٦ موقعا، و ٥٦٣ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات في ٢٠ موقعا
- تخزين وتوريد ١١,٤ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم لتشغيل المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة وتلك المملوكة للوحدات
- صيانة وتجديد ١٠٠ كيلومتر من الطرق في بورت - أو - برانس وفي المناطق، فضلا عن جسرين في المناطق
- صيانة وإصلاح ٤ من مرافق المطارات و ١١ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
- صيانة وإصلاح ٧ منشآت مرفئية

النقل البري

- تشغيل وصيانة ١٥٥٧ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ١٧ مركبة مدرعة و ٤ مقطورات و ١٢٧ عربة ملحقة بمركبة، في ١١ ورشة في ١١ موقعا
- إدارة مخزون قطع الغيار دعما لمركبات ومعدات البعثة البالغ عددها ١٥٥٧ قطعة، بما في ذلك العربات الملحقة بمركبات

- تشغيل خدمة نقل مكوكية يومية في بورت - أو - برانس لما متوسطه ٢٠٠ ١ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مكاتب البعثة
- تنفيذ برامج فصلية للسلامة على الطرق لتوعية موظفي الأمم المتحدة بأخطار قيادة المركبات في منطقة البعثة
- توفير إمدادات قدرها ٥,٤ مليون لتر من وقود المركبات

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة طائرة ثابتة الجناحين و ٩ طائرات ذات أجنحة دوارة، من بينها ٦ طائرات عسكرية
- توفير الدعم لعمليات الطيران على مدار الساعة، بما في ذلك عمليات البحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وعمليات الطيران الليلي والرحلات الجوية للاستطلاع العسكري
- توفير ٢,٣ مليون لتر من وقود الطائرات

النقل البحري

- تشغيل وصيانة ١٦ سفينة بحرية و ١٢ زورقا من طراز Zodiac من السفن والزوارق المملوكة للوحدات
- توفير إمدادات قدرها ٠,٢ مليون لتر من الوقود للنقل البحري

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية تتكون من محطتين أرضيتين محورييتين من أجل توفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، وكفالة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية الأعمال
- دعم وصيانة ٢٤ نظاما ذا فتحات طرفية صغيرة جداً، و ٢٥ مقسما هاتفيا و ٨٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة شبكة عالية التردد تتكون من ٦١ محطة قاعدية عالية التردد و ٨٩٣ جهازا لاسلكيا متنقلا مزودا بخيار النظام العالمي لتحديد المواقع
- دعم وصيانة شبكة ذات تردد فوق عالٍ تتكون من ٣ ٢٥٢ جهازا لاسلكيا محمولاً باليد ذا تردد فوق عالٍ، و ١ ٧٠١ جهاز لاسلكي متنقل تردد فوق عالٍ، و ٣ ٦٣٢ جهازا لاسلكيا محمولاً باليد للربط ذا تردد فوق عالٍ، و ٣٧٧ جهازا لاسلكيا متنقلا للربط ذا تردد فوق عالٍ
- دعم وصيانة ٩٨ جهاز إعادة إرسال وإرسال ذا تردد فوق عالٍ من النوع التقليدي والنوع المخصص للربط
- دعم وصيانة ٢٥ موقعا للاتصالات بهدف صيانة وتحسين التغطية بشبكة الموجات المتناهية القصر وموجات التردد فوق العالی وموجات التردد العالی في جميع أنحاء هايتي

- دعم وصيانة ١٣ مركزا للاتصالات في جميع أنحاء هايتي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٣٩ خادوما و ٢ ٩١٦ حاسوبا منضديا و ١ ٤٥٤ حاسوبا حجريا و ٣١٦ طابعة و ١٠٦ أجهزة للإرسال الرقمي في ١٤ موقعا
- دعم وصيانة ١٤ شبكة منطقة محلية و ١٤ شبكة منطقة واسعة لفائدة ٢٠٠ ٤ مستعمل في ١٤ موقعا

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٣٨ عيادة من المستوى الأول و ٣ مستوصفات في المناطق ومستشفى من المستوى الثاني في بورت - أو - برانس، في ما مجموعه ٤٢ موقعا، تقدم خدمات لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في حالات الطوارئ
- المحافظة على ترتيبات الإحلاء البري والجوي لجميع أفراد البعثة، على مستوى منطقة البعثة بأكملها، بما في ذلك الإحلاء الجوي الاستراتيجي من عيادات المستوى الأول إلى مستشفى المستوى الثاني ومن مستشفى المستوى الثاني إلى مرافق من المستوى الثالث أو المستوى الرابع
- رصد المؤشرات الوبائية، مثل حالات العدوى بالكوليرا والملاريا ووباء الإنفلونزا وحمى الضنك، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
- صيانة مختبر مركزي في بورت - أو - برانس وثلاثة مختبرات أساسية في المناطق
- تنفيذ برنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التعليم عن طريق الأقران وخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية لجميع أفراد البعثة

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
- توفير الحماية الشخصية على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين رفيعي المستوى
- إجراء تقييم لأمن المواقع يشمل البعثة بأكملها، بما في ذلك عمليات مسح لعدد ٢٠٠ ١ من أماكن الإقامة
- عقد ٢٤ جلسة إعلامية عن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة
- تقديم خدمات السلامة من الحرائق في مواقع مهابط الطائرات ومهابط طائرات الهليكوبتر على صعيد منطقة البعثة بأكملها

- توفير التدريب الأمني التوجيهي والتدريب الأولي/التمرين العملي لجميع موظفي البعثة الجدد في مجال مكافحة الحرائق، وكذلك تنظيم دورات تدريبية أساسية لتجديد المعلومات في مجال مكافحة الحرائق لجميع موظفي الأمن ومراقبي الحرائق في البعثة
- تنظيم حملات للوقاية الأمنية تتمثل في تسيير دوريات أمنية يوميا تكفل الامتثال للتدابير الأمنية، مثل إقامة مناطق محظورة وفرض قيود على الحركة، ومواجهة حالات الطوارئ الأمنية والقدرة على الاستجابة الفورية على مدار الساعة
- تنفيذ الخطة الأمنية القطرية وتحديثها
- التحقيق في جميع الحوادث التي تنطوي على مسؤولية قبل الغير تتحملها البعثة و/أو أفرادها، وحوادث المرور على الطرق، وفقدان معدات مملوكة للأمم المتحدة، وإصابات أفراد البعثة أو وفياتهم، وسوء السلوك، بما فيه القضايا من الفئة ١
- تنفيذ نظام المراقبة بأجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة في أماكن عمل البعثة
- تنفيذ برنامج لأمن الطيران يشمل فرز الركاب والحمولات في كل موقع من مواقع الركوب والشحن
- تدريب موظفي الأمن على استخدام أسلحة الخدمة، وبرنامج التأهيل الأمني، واستعمال حقائب الإسعاف في حالات الطوارئ، وإدارة حالات حدوث إصابات جماعية، وإدارة مواجهة حالات الطوارئ
- تنفيذ وحدة التدريب المتعلقة بنهج السلامة والأمن في البيئة الميدانية لجميع موظفي الأمم المتحدة
- تنفيذ القدرة على مواجهة الطوارئ في ما يتعلق بحوادث المركبات باستخدام معدات متخصصة (مُخلّص المركبات) عند الاقتضاء، وإنقاذ الأفراد في مناطق الفيضانات أو المناطق المتضررة بإعصار باستخدام زوارق الإنقاذ ومعدات الانتشال من المياه

العوامل الخارجية

ستسَلَّم اللوازم والمعدات والخدمات التي تقدمها مصادر خارجية وفقاً لما تنص عليه العقود، ولن تتأثر العمليات سلباً من الكوارث الطبيعية

الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
-	-	-	٢	١	-	١	-	٤
-	-	-	٢	١	-	١	-	٤
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	١	-	١	١	-	٣
-	-	-	١	-	١	١	-	٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن								
-	-	-	٢	١٤	٤٢	٢٢١	-	٢٧٩
-	-	-	٢	١٢	٤٥	٢٢١	-	٢٨٠
-	-	-	-	(٢)	٣	-	-	١
-	-	-	١	١	١٥	١٧	-	٤٤
-	-	-	-	-	٣	١٧	-	٢٠
-	-	-	(١)	(١)	(١٢)	(١٤)	-	(٢٤)
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز								
-	-	-	١	-	-	٣	٢	٦
-	-	-	١	-	-	٣	٢	٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	١	-	١	-	٢
-	-	-	-	-	-	١	-	١
-	-	-	-	(١)	-	(١)	-	(١)
شعبة دعم البعثة مكتب المدير								
-	-	١	٥	٧	١٩	٢٧	١	٦٠
-	-	١	٥	٩	١٦	١٩	٢	٥٢
-	-	-	-	٢	(٣)	(١)	١	(٨)
-	-	١	٢	٤	٢	٩	-	١٠
-	-	١	-	-	٢	-	-	٣
-	-	-	(٢)	(٤)	-	(٦)	-	(٧)

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المجموع الفرعي									
		٢	٧	١١	٢١	٤١	٢٨	١	٧٠
		٢	٥	٩	١٨	٣٤	١٩	٢	٥٥
		-	(٢)	(٢)	(٣)	(٧)	(٩)	١	(١٥)
الخدمات الإدارية									
		-	٨	١٨	٤٢	٦٨	٤٤٩	٣١	٥٤٨
		-	٧	١٠	٣٥	٥٢	٤١٩	٢٣	٤٩٤
		-	(١)	(٨)	(٧)	(١٦)	(٣٠)	(٨)	(٥٤)
		١	١٢	١٣	٢٨	٥٤	٤٣	١٠	١٠٧
		-	-	-	٥	٥	٣	١	٩
		(١)	(١٢)	(١٣)	(٢٣)	(٤٩)	(٤٠)	(٩)	(٩٨)
المجموع الفرعي									
		١	٢٠	٣١	٧٠	١٢٢	٤٩٢	٤١	٦٥٥
		-	٧	١٠	٤٠	٥٧	٤٢٢	٢٤	٥٠٣
		(١)	(١٣)	(٢١)	(٣٠)	(٦٥)	(٧٠)	(١٧)	(١٥٢)
خدمات الدعم المتكامل									
		-	٩	٢٥	١١١	١٤٥	٣٥١	٩٧	٥٩٣
		-	١٠	٢٩	١٢١	١٦٠	٣٨٨	١٠٧	٦٥٥
		-	١	٤	١٠	١٥	٣٧	١٠	٦٢
		١	١١	١٢	٣٢	٥٦	٩٢	٣٤	١٨٢
		-	-	-	١٣	١٣	٦٥	١٠	٨٨
		(١)	(١١)	(١٢)	(١٩)	(٤٣)	(٢٧)	(٢٤)	(٩٤)
المجموع الفرعي									
		١	٢٠	٣٧	١٤٣	٢٠١	٤٤٣	١٣١	٧٧٥
		-	١٠	٢٩	١٣٤	١٧٣	٤٥٣	١١٧	٧٤٣
		(١)	(١٠)	(٨)	(٩)	(٢٨)	١٠	(١٤)	(٣٢)
المجموع									
		١	٢٧	٦٥	٢١٤	٣٠٧	١٠٥٢	١٣١	١٤٩٠
		١	٢٧	٦١	٢١٧	٣٠٦	١٠٥١	١٣٤	١٤٩١
		-	-	(٤)	٣	(١)	(١)	٣	١
		٣	٢٧	٣١	٧٨	١٣٩	١٦٥	٤٤	٣٤٨
		١	١	-	٢٤	٢٦	٨٧	١١	١٢٤
		(٢)	(٢٦)	(٣١)	(٥٤)	(١١٣)	(٧٨)	(٣٣)	(٢٢٤)

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	-	٤	٥٤	٩٦	٢٩٢	٤٤٦	١ ٢١٧	١٧٥	١ ٨٣٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	-	٢	٢٨	٦١	٢٤١	٣٣٢	١ ١٣٨	١٤٥	١ ٦١٥
صافي التغير	-	(٢)	(٢٦)	(٣٥)	(٥١)	(١١٤)	(٧٩)	(٣٠)	(٢٢٣)

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، في تكاليف الموظفين المدنيين.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: زيادة صافيتها وظيفة واحدة ونقصان ١٤ وظيفة مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٠ وظائف مؤقتة

الجدول ٢٣

الموارد البشرية^(١): قسم الأمن

الوظائف	التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
	١+	ف-٢	موظف أمن	انتداب	من قسم الخدمات العامة
	١+	خ م	موظف للسلامة من الحرائق	نقل	من قسم الطيران
	١-	خ م	مساعد إداري	نقل	إلى مكتب رئيس الخدمات الإدارية
	٩+	ف-٣	موظف أمن	ترقية	داخل قسم الأمن
	٩-	ف-٢	موظف أمن معاون	ترقية	داخل قسم الأمن
	٣-	ف-٢	موظف أمن معاون	تحويل	داخل قسم الأمن
	٣+	خ م	موظف أمن	تحويل	داخل قسم الأمن

(أ) ستلغى ٢٤ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١١٦ أدناه).

١٠٩ - تشمل ولاية قسم الأمن إدارة المخاطر في ما يتعلق بالأفراد وأماكن العمل وأصول البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، امتثالاً لسياسات إدارة شؤون السلامة والأمن. وتتضمن هذه الولاية إسداء المشورة الأمنية للمسؤول المعين، وجمع المعلومات الأمنية

وتحليلها وتوزيعها على المسؤول المعين وفريق إدارة الأمن، وتقديم خدمات الحماية الشخصية للقيادات العليا للبعثة، وحماية أماكن عمل البعثة وأصولها، والتخطيط للطوارئ والتأهب لها، والتكفل بأمن الطيران، وإدارة الأمن في المناطق للمكاتب الواقعة خارج العاصمة، وتنفيذ خدمات جوازات المرور والتحقق من الهوية، وخدمات السلامة من الحرائق ومواجهة طوارئ الحريق، بما في ذلك احتواء تسرب المواد الخطرة والمواد الملوثة، وخدمات التحقيق الخاصة المتصلة بإجراء التحقيقات الإدارية، ومنها التحقيق في القضايا من الفئة ١.

١١٠ - وفي أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، كانت هناك حاجة ماسة إلى التصدي للتحديات الأمنية الناتجة عن تدمير أماكن العمل، والزيادة الكبيرة في عدد الموظفين وعدد أماكن عمل الأمم المتحدة التي تتطلب تغطية أمنية في غياب ما يستتبع ذلك من هياكل أساسية، مثل الأسوار المحيطة ونظم المراقبة. وازدادت أيضا مسؤوليات القسم مع إنشاء مكتب الدعم في سانتو دومينغو والمكتب الإقليمي في ليوغان. ورغم أن البعثة ستتجاوز مرحلة الطوارئ والإنعاش في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فسيظل المكتبان يعملان.

١١١ - ولدى قسم الأمن مكاتب في بورت - أو - برانس، وكاب هايتي، وفور - ليبرتي، وهانش، وبور دو بي، ولي كاي، وجيرمي، وميراغوان، وغوناييف، وسان مارك، وجاكميل، ويدير كل واحد منها ضابط أمن إقليمي. ويتولى هذا الموظف الضابط في المقام الأول المسؤولية عن أمن وسلامة جميع أفراد الأمم المتحدة داخل منطقة مسؤوليته. وفضلا عن ذلك، يضطلع بالاتصال الدائم مع منسق شؤون الأمن الإقليمي؛ وتحرير الخطط الموحدة وتنفيذها وإعداد العمليات التدريبية؛ وتحقيق التكامل التام للخدمات الأمنية مع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكفالة الاتصال الفعال مع المنظمات غير الحكومية؛ وتنفيذ عمل مركز الاتصالات الأمنية الإقليمي والإشراف عليه على مدار الساعة؛ وتنفيذ تتبع المرور على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي من خلال مركز الاتصالات الأمنية؛ وعقد اجتماعات فريق إدارة الأمن في المنطقة؛ وإجراء التقييم المتواصل لأمن أماكن عمل الأمم المتحدة وأصولها؛ وتدريب أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة في مجالات إقليمية خاصة. وقد أظهرت عمليات معيارية أجرتها الجهات المعنية بشؤون الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام أنه يتعين أن يكون جميع موظفي الأمن الإقليميين برتبة ف-٣. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن رتبة هؤلاء الموظفين في بعثات أخرى هي ف-٣، فقد وجدت البعثة صعوبة في اجتذاب مرشحين مؤهلين والاحتفاظ بهم. وبالتالي، يُقترح ترفيع ثماني وظائف موظف أمن من رتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٣، وتحويل ثلاث وظائف موظف أمن (برتبة ف-٢) إلى فئة الخدمة الميدانية. وسيتيح هذا التحويل إلى فئة الخدمة الميدانية مزيدا من المرونة في إسناد المهام من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بوظائف تقنية خاصة بالخدمة

الميدانية، تتسم بالأهمية البالغة من أجل ضمان أن يؤدي موظفون لديهم المهارات والخبرات المطلوبة مهام مثل تسيير الدوريات والحماية الشخصية والسلامة من الحرائق والتحقيق.

١١٢ - ومركز عمليات الأمن هو خدمة للمراقبة والتنسيق والاتصالات على مدار الساعة، يرأسه ضابط العمليات الأمنية الذي يكون مسؤولاً أمام كبير ضباط الأمن. ويُشغل المركز ونظام الاتصالات في حالات الطوارئ، نظام تتبع الموظفين، ويدير الدوريات في أماكن السكن وعمليات المرافقة، وينسق أنشطة الإبلاغ عن الحوادث الأمنية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وينسق ويجري عمليات الاستجابة للتدخل في حالات الطوارئ سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، إذا ما طُلب منه ذلك وأذن به. ويضطلع موظف العمليات الأمنية أيضاً بمسؤولية إضافية عن تعزيز الخطة الأمنية للتأهب للطوارئ. ونظراً لطبيعة ومستوى مسؤولية هذه الوظيفة، يُقترح ترفيعها من رتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٣.

١١٣ - وتُقترح أيضاً انتداب وظيفة موظف معاون للشؤون القانونية (ف-٢) من قسم الخدمات العامة ليشغلها ضابط أمن في وحدة الإعلام والتنسيق في مجال الأمن التابعة للقسم، تعزيراً لهيكل ملاك الموظفين في تلك الوحدة. مما يمكنها من التصدي لعبء العمل المنوط بها.

١١٤ - وعلاوة عن ذلك، تقترح نقل وظيفة ضابط للسلامة من الحرائق (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم الطيران. ويرتكز النقل المقترح لهذه الوظيفة على نتائج العملية المعيارية التي أجرتها مراكز تنسيق شؤون الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وهي تهدف إلى تعزيز قدرة القسم في مجال السلامة من الحرائق ومواجهة الأولويات الطارئة والمسؤوليات الإضافية للقسم، ومنها التأهب على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للإنقاذ في حالات الطوارئ الناجمة عن حوادث الطائرات.

١١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب رئيس الخدمات الإدارية.

١١٦ - وتمشيًا مع أنشطة التخفيض الجزئي للأنشطة التي زيدت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ما مجموعه ٢٤ وظيفة مؤقتة في قسم الأمن، على النحو التالي: ضابط أمن أقدم (برتبة ف-٤)، وضابط أمن معاون (برتبة ف-٢)، و ١٢ ضابط أمن (من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٠ حراس أمن (من فئة الخدمات العامة).

الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة

١١٧ - تمشيًا مع أنشطة التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (رتبة ف-٣) في الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

شعبة دعم البعثة

١١٨ - تتطلب التحديات المعقدة التي تواجهها البعثة في مهمتها الفريدة المتمثلة في دعم حكومة هايتي مستوىً عاليًا من التخطيط والاستعراض العام الاستراتيجي. وقد اعتبر هذا المستوى القيادي أيضًا ضروريًا لإدارة التغييرات المطلوبة في هيكل عنصر الدعم من أجل توفير الدعم الفعال لتغير محور اهتمام البعثة، تمشيًا مع قرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١)، الذي سمح بإجراء تصفية لقدرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التي زادت مؤقتًا. ويُقترح، بناءً على ذلك، الإبقاء خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على وظيفة مؤقتة لمدير دعم البعثة (مدير العمليات والإدارة سابقًا) برتبة مد-٢، ويدعمه نائب مدير دعم البعثة (رئيس دعم البعثة سابقًا) برتبة مد-١.

١١٩ - وبالاقتران مع الإلغاء المقترح لما مجموعه ٣٥٢ وظيفة من الوظائف المؤقتة الدولية والوطنية، أجرت البعثة استعراضًا إداريًا شاملاً لاتخاذ خطوات نحو كفاءة فعالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لدعم العناصر الفنية. ومن بين الوظائف المؤقتة التي ستلغى وعددها ٣٥٢ وظيفة، ١٩٩ وظيفة (٢ برتبة ٢ مد-١، و ١٠ برتبة ف-٥، و ١٥ برتبة ف-٤، و ٢٩ برتبة ف-٣، و ٤٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦٨ من الموظفين الوطنيين، و ٣٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، في شعبة دعم البعثة. ونتيجة لذلك، سيعاد تنظيم عنصر دعم البعثة وفق ما هو مبين في الفقرتين ١٢٠ و ١٢١ أدناه، وما هو مفصل أكثر في إطار كل وحدة تنظيمية داخل الشعبة.

١٢٠ - وفي إطار إعادة التنظيم الشامل لخدمات دعم البعثة، ومن أجل تحسين الاستجابة والإبلاغ التشغيليين وفق الاهتمام المتزايد للدول الأطراف بإدارة المعدات المملوكة للأمم المتحدة المنشورة في بعثات حفظ السلام، يُقترح تدعيم مهام إدارة الممتلكات في إطار قسم إدارة الممتلكات، المسؤول أمام رئيس خدمات الدعم المتكامل، من خلال نقل هذه المهام من قسم الخدمات العامة. ولتحسين تقديم الخدمات وتحقيق التآزر، يُقترح أيضًا توحيد إدارة المرافق، التي يقوم بها قسم الخدمات العامة التابع لقسم الهندسة، وإدارة واستنساخ السجلات

الإلكترونية، التي يضطلع بها قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومهام دعم السفر والدعم اللغوي، التي يقوم بها قسم شؤون الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، ستنقل مهام مراجعة المطالبات من قسم الخدمات العامة إلى مكتب مدير دعم البعثة. ونتيجة لذلك، سيتم حلُّ قسم الخدمات العامة.

١٢١ - وسيشرف قسم إدارة الممتلكات على الأصول التي تحوزها وتستخدمها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في البعثة، وسيضطلع بإدارة التحقق من المخزون وتقديم الدعم لجميع وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا، أي أقسام الهندسة، والنقل، والدعم، والخدمات الطبية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وسيقوم القسم بتجميع الممتلكات وإدارتها واستلامها، وسيجري عمليات التفتيش، وسيشرف على أنشطة شطب الممتلكات والتصرف فيها، وسيكون من وحدة المعدات المملوكة للوحدات، ووحدة الاستلام والتفتيش، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، ووحدة حصر الممتلكات، ووحدة التصرف في الأصول.

مكتب المدير

الموظفون الدليون: نقصان صافيه وظيفه واحده و ٦ وظائف مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ٨ وظائف ووظيفة واحدة مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافيه وظيفه واحده

١٢٢ - يشتمل مكتب المدير على المكتب التابع مباشرة لمدير دعم البعثة ومكتب نائب مدير دعم البعثة، وقسم التنسيق الإقليمي.

المكتب التابع مباشرة لمدير دعم البعثة

الجدول ٢٤

الموارد البشرية: المكتب التابع مباشرة لمدير دعم البعثة (مكتب مدير العمليات والإدارة سابقا)

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١+	ف-٣	موظف الشؤون البيئية	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	ف-٣	رئيس إدارة العقود	نقل من وحدة إدارة العقود
١-	ف-٣	موظف بمجلس التحقيق	نقل إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١+	ف-٣	موظف مطالبات	ترفيه في إطار مكتب مدير دعم البعثة
١-	ف-٢	موظف معاون لشؤون المطالبات	ترفيه في إطار مكتب مدير دعم البعثة

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	الوظائف
١+	ف-٢	موظف معاون للشؤون القانونية	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	خ م	مساعد إداري	نقل	من مكتب نائب مدير دعم البعثة
٢+	خ م	موظف إدارة العقود	نقل	من وحدة إدارة العقود
١+	خ م	مساعد إداري	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	و خ ع	مساعد إداري	نقل	من مكتب نائب مدير دعم البعثة
١+	و خ ع	مساعد لإدارة العقود	نقل	من وحدة إدارة العقود
١-	و خ ع	مساعد بمجلس التحقيقات	انتداب	إلى قسم شؤون الموظفين
١+	م أم	مساعد لشؤون البيئة	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	م أم	مساعد لشؤون المطالبات	نقل	من قسم الخدمات العامة
١-	م أم	مساعد بمجلس التحقيق	نقل	إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام

* و خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أم = متطوعو الأمم المتحدة.

١٢٣ - يواصل المكتب التابع مباشرة لمدير دعم البعثة (مكتب مدير العمليات والإدارة سابقاً) تقديم التوجيه الاستراتيجي لشعبة الدعم الشامل للبعثة ويتولى تيسير الدعم الأوثق للتشغيل بين العناصر الفنية وعناصر الدعم بسبب التكامل الوثيق للعمل المطلوب في أعقاب الزلزال. وسيضطلع المكتب أيضاً بدور رئيسي في التواصل مع المكتبيين الخاصين بالممثل الخاص ونائب الممثل الخاص للأمين العام وكفالة تطوير التوجيه الاستراتيجي بهدف كفالة التنفيذ من خلال الدعم التشغيلي والإداري. وسيكون المكتب أيضاً مسؤولاً أمام الممثل الخاص للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج خلال فترة إعداد الميزانية.

١٢٤ - وكان هيكل قيادة دعم البعثة يتألف قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من رئيس دعم البعثة، برتبة مد-١، والذي كان مسؤولاً عن جميع جوانب إدارة شعبة دعم البعثة. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تُرجم التعزيز المباشر لهيكل القيادة في إنشاء وظيفة مؤقتة لمدير العمليات والإدارة برتبة مد-٢. وأصبح المدير العام مسؤولاً عن دعم توسيع ولاية البعثة، ونشر القدرات التي زيدت، وإدارة الزيادة في الموارد المادية والمالية التي جرى نشرها في أعقاب وقوع الزلزال ومن أجل جميع الجهود المتعلقة بمعالجة الأزمة، بما في ذلك تقديم الإغاثة الإنسانية وإعادة بناء المرافق والهياكل الأساسية للبعثة.

١٢٥ - وفي حين أن استعادة القدرة التشغيلية للبعثة اكتملت تقريبا فإنه سيجري في نهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تخفيض جزئي للأنشطة التي زيدت، وهناك حاجة مستمرة إلى وظيفة مؤقتة لمدير دعم البعثة إلى ما بعد مرحلة الإنعاش من آثار الزلزال، وتماشيا مع تحويل البعثة من الاستجابة في حالات الطوارئ إلى تقديم المساعدة في تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة وتقديم دعم مباشر للحكومة هايتي.

١٢٦ - وبينما سيستمر نائب مدير دعم البعثة في أن يكون الموظف المسؤول فيما يتعلق بوظائف الدعم، فإن مدير دعم البعثة سيعمل لمدة عام واحد آخر كمستشار خاص للممثل الخاص للأمين العام وسيضع وينفذ استراتيجيات وسياسات تنظيمية تراعي احتياجات مؤسسات هايتي وقدرات الشرطة وسيادة القانون.

١٢٧ - وسيواصل أيضا إعادة ترتيب أولويات وموارد البعثة، بما في ذلك الموارد المائية والبشرية لزيادة الجهود المبذولة في المجالات الرئيسية لاستقرار وتنمية هايتي في الأجل الطويل، مع الإبقاء على الهدف الكلي المتمثل في تسليم مسؤوليات البعثة إلى حكومة هايتي، وإعداد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين للانسحاب المحتمل للبعثة.

١٢٨ - وسيعمل المدير أيضا على تحسين العمليات والسياسات الداخلية للبعثة واللازمة لممارسات الإصلاح التي تضطلع بها حاليا إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، بما في ذلك الاستراتيجية العامة للعدم الميداني والاستعدادات الجارية لتطبيق نظام أوجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيضطلع المدير، بالإضافة إلى ذلك بدور حيوي في تطوير البعثة في الأجل الطويل وذلك من خلال صقل المفهوم التشغيلي لمكتب الدعم في سانتو دومينغو استنادا إلى المزيد من تحليل العمليات التجارية. وبناء على ذلك فإنه من المقترح الإبقاء على الوظيفة المؤقتة لمدير دعم البعثة (برتبة مد-٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، شاغل وظيفة رئيس دعم البعثة (مد-١) والذي يعمل بوصفه نائبا لمدير دعم البعثة المسؤول عن العمليات اليومية لشعبة دعم البعثة.

١٢٩ - وبهدف تحسين آليات الرقابة الداخلية، يقترح أيضا نقل المهام المتصلة بإدارة العقود إلى مكتب مدير دعم البعثة، أي وظائف رئيس إدارة العقود (برتبة ف-٣) و ٣ مساعدين لإدارة العقود (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة لموظف وطني واحد من فئة الخدمات العامة) من قسم إدارة العقود الذي تم حله، وكذلك نقل وحدة المطالبات من قسم الخدمات العامة الذي تم توزيع مهامه.

١٣٠ - وفي ضوء العدد الكبير من المطالبات المعلقة التي تمثل ديونا محتملة على البعثة، فإن وحدة المطالبات ستتطلب موظفا للمطالبات لكي يرأس الوحدة ويتبع مباشرة مدير دعم البعثة. وسيتولى شاغل الوظيفة الحالي إدارة الوحدة لكفالة سداد جميع المطالبات العالقة في الوقت المحدد، وسيكون مسؤولاً عن استعراض وتقديم توصيات بشأن منح التعويض استناداً إلى سلطته أو سلطتها المفوضة إليه أو إليها في ضوء المعدل المتزايد للمسؤوليات، ووفقاً للنظام الإداري للموظفين. ويقترح ترفيع وظيفة موظف المطالبات المعاون (رتبة ف-٢) إلى موظف مطالبات برتبة ف-٣. وعلاوة على تولي شاغل الوظيفة وظيفة موظف مطالبات سيعمل كرئيس للوحدة وسيشتمل ملاك الموظفين المقترح لوحدة المطالبات على وظيفتين (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة.

١٣١ - ومن المقترح أيضاً نقل ٣ وظائف لمساعدين إداريين (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان لموظف وطني من فئة الخدمة العامة) إلى المكتب الخاص لمدير دعم البعثة، وذلك من مكتب نائب المدير لدعم البعثة لرفع كفاءة الموارد البشرية للبعثة عن طريق تنظيم الموظفين الحاليين لمواجهة الأولويات الناشئة.

١٣٢ - وكما أُشير إليه في الفقرة ٢٩ أعلاه، ستنقل وحدة التحقيق من المكتب الخاص لمدير دعم البعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

١٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أيضاً إعادة انتداب وظيفة لمساعد بمجلس التحقيق لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) من المكتب الخاص لمدير دعم البعثة إلى قسم شؤون الموظفين. وستستوعب المهام التي كان يؤديها شاغلها في إطار الموظفين الموجودين في المكتب.

مكتب نائب مدير دعم البعثة

الجدول ٢٥

الموارد البشرية: مكتب نائب مدير دعم البعثة

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١+	ف-٥	موظف إداري أقدم	نقل من قسم التنسيق الإقليمي
١-	خ م	مساعد إداري	نقل إلى مكتب مدير دعم البعثة
١-	م و ف	موظف للرعاية الاجتماعية	نقل إلى وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين
٢-	و خ ع	مساعد إداري	نقل إلى مكتب مدير دعم البعثة

م و ف = موظف وطني فني؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ و خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

١٣٤ - يقترح نقل وظيفة موظف إداري أقدم (ف-٥) من قسم التنسيق الإقليمي إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة. وتعد عملية النقل جزءاً من استعراض هيكل دعم البعثة وزيادة مواردها البشرية إلى الحد الأقصى عن طريق التوفيق بين ملاك الموظفين القائم والأولويات الناشئة.

١٣٥ - ومن المقترح أيضاً نقل ٣ وظائف لمساعدين إداريين (واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) من مكتب نائب مدير دعم البعثة إلى المكتب الخاص لمدير دعم البعثة. وسيتم استيعاب المهام التي يؤديها شاغلوها في إطار الموظفين الموجودين في المكتب.

١٣٦ - ويقترح كذلك نقل وظيفة موظف شؤون رفاه الموظفين (موظف وطني فني) إلى وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين والخدمات الإدارية.

قسم التنسيق الإقليمي

الجدول ٢٦

الموارد البشرية^(أ): قسم التنسيق الإقليمي

الوظائف	التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
	١-	ف-٥	موظف إداري أقدم	نقل	إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة
	٣-	خ م	مساعد موارد بشرية	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
	٢-	خ م	مساعد للشؤون المالية	نقل	إلى قسم الشؤون المالية
	١-	خ م	مساعد إداري	نقل	إلى مكتب رئيس الخدمات الإدارية
	٤-	و خ ع	مساعد موارد بشرية	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
	٣-	و خ ع	مساعد للشؤون المالية	نقل	إلى قسم الشؤون المالية

خ م = خدمة ميدانية؛ و خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

(أ) ستلغى سبع وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٣٩ أدنا).

١٣٧ - يتألف قسم التنسيق الإقليمي من وحدة الدعم الإقليمي، ووحدة المعلومات والتخطيط، ووحدة العمليات اللوجستية الحالية، ووحدة التخطيط.

١٣٨ - وتمشيا مع استعراض هيكل دعم البعثة، ومن أجل الاستفادة القصوى من مواردها البشرية، يقترح نقل وظيفة موظف إداري أقدم (برتبة ف-٥) إلى مكتب نائب مدير دعم

البعثة؛ و ٧ وظائف لمساعد موارد بشرية (٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) إلى قسم شؤون الموظفين، و ٥ وظائف لمساعد للشؤون المالية (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الشؤون المالية، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب رئيس الخدمات الإدارية.

١٣٩ - وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح إلغاء ٧ وظائف مؤقتة في قسم التنسيق الإقليمي، تشمل ستة موظفين إداريين (وظيفتان برتبة ف-٤ و ٤ برتبة ف-٣) ومساعد إداري (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة).

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ١٦ وظيفة و ٤٩ وظيفة مؤقتة
الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ٣٠ وظيفة و ٤٠ وظيفة مؤقتة
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه ٨ وظائف و ٩ وظائف مؤقتة
١٤٠ - تضم الخدمات الإدارية مكتب رئيس الخدمات الإدارية، وقسم الشؤون المالية، وقسم شؤون الموظفين، وقسم المشتريات، ووحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين، والقسم الطبي.

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الجدول ٢٧

الموارد البشرية^(أ): مكتب مدير الخدمات الإدارية

الوصف	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير
من قسم الأمن	نقل	مساعد إداري	خ م	١+
من قسم التنسيق الإقليمي	نقل	مساعد إداري	خ م	١+

خ م = من فئة الخدمة الميدانية.

(أ) ٤ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٤٢ أدناه).

١٤١ - يُقترح لدعم رئيس الخدمات الإدارية، وهو مسؤول عن إدارة الخدمات الإدارية في بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو، نقل وظيفتين لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة من كل من قسم الأمن وقسم التنسيق الإقليمي.

١٤٢ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح إلغاء ٤ وظائف مؤقتة من مكتب رئيس الخدمات الإدارية، تشمل رئيس الخدمات الإدارية (مد-١)، و ٢ من الموظفين الإداريين (برتبة ف-٤ و برتبة ف-٣) ومساعد لشؤون التدريب (من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الشؤون المالية

الجدول ٢٨

الموارد البشرية^(أ): قسم الشؤون المالية

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
الوظائف				
٢+	خ م	مساعد للشؤون المالية	نقل	من قسم التنسيق الإقليمي
٣+	و خ ع	مساعد للشؤون المالية	نقل	إلى قسم التنسيق الإقليمي
١-	و خ ع	مساعد إداري	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
١	و خ ع	مساعد للشؤون المالية	انتداب	إلى قسم شؤون الموظفين
متطوعو الأمم المتحدة				
١-	م أ م	مساعد للشؤون المالية	انتداب	إلى وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين

خ م = خدمة ميدانية؛ و خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.
(أ) ستلغى ٦ وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٤٦ أدناه).

١٤٣ - وتمشيا مع استعراض هيكل دعم البعثة وخاصة في يتعلق بتركيز وظائف الشؤون المالية الإقليمية في قسم الشؤون المالية، يقترح نقل خمس وظائف لمساعد الشؤون المالية (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية و ٣ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) من قسم التنسيق الإقليمي.

١٤٤ - ومن المقترح أيضا نقل وظيفة لمساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة مساعد للشؤون المالية (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى قسم شؤون الموظفين. وستستوعب المهام التي كان يؤيدها شاغلوها في إطار ملاك الموظفين الموجودين في القسم.

١٤٥ - وعلاوة على ذلك، يُقترح انتداب وظيفة واحدة لمساعد للشؤون المالية (من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وحدة تقدم المشورة والرعاية للموظفين. وستستوعب المهام التي كان يضطلع بها شاغلها في إطار ملاك الموظفين الموجودين في القسم.

١٤٦ - وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح إلغاء ست وظائف مؤقتة من قسم الشؤون المالية تشمل رئيس موظفي الشؤون المالية (رتبة ف-٥)، وأمين الصندوق (رتبة ف-٤)، وموظفين للشؤون المالية (رتبة ف-٤)، و ٢ من المساعدين للشؤون المالية (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة).

قسم شؤون الموظفين

الجدول ٢٩

الموارد البشرية^(أ): قسم شؤون الموظفين

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	الوظائف
٣+	خ م	مساعد للموارد البشرية	نقل	من قسم التنسيق الإقليمي
١+	خ م	مساعد لشؤون السفر	نقل	من قسم الخدمات العامة
٤+	و خ ع	مساعد للموارد البشرية	نقل	من قسم التنسيق الإقليمي
٥+	و خ ع	مساعد لشؤون السفر	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	و خ ع	مساعد إداري	نقل	من قسم الخدمات العامة
٣٣٣+	و خ ع	مترجم شفوي	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	و خ ع	مساعد إداري	نقل	من قسم الشؤون المالية
١+	و خ ع	مساعد للموارد البشرية	انتداب	من قسم الشؤون المالية
١+	و خ ع	مساعد إداري	انتداب	من مكتب مدير دعم البعثة
وظائف مؤقتة				
١+	م و ف	موظف لشؤون السفر	نقل	من قسم الخدمات العامة

خ م = الخدمة الميدانية؛ و خ ع = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ و م ف = موظف وطني في.

(أ) ستلغى ست وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٥١ أدناه).

١٤٧ - وبهدف تحسين أداء الخدمات والسعي إلى التآزر، ستنقل وحدة السفر ووحدة دعم اللغات إلى قسم شؤون الموظفين من قسم الخدمات العامة الذي جرى حله. وسيأسس وحدة السفر موظف لشؤون السفر (من فئة الخدمة الميدانية). وستصبح وحدة دعم اللغات وحدة

فرعية في إطار وحدة الموظفين الوطنيين بالقسم، وسيتولى رئاستها موظف للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية).

١٤٨ - وفيما يتعلق بوحدة السفر، سيتم نقل ست وظائف لمساعد شؤون السفر (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٥ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة مؤقتة لموظف شؤون السفر (موظف وطني فني) من قسم الخدمات العامة الذي تم حله. ومن المقترح أيضا نقل وظيفة واحدة لمساعد إدارية (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) وانتداب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) من قسم الشؤون المالية لدعم إعداد وحدة شؤون السفر لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبغية الوفاء بتحقيق هدف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيقدم مساعد الشؤون الإدارية ومساعد الموارد البشرية الدعم لتحديد موازنات مرحلة البداية في ما يتعلق بالسفر داخل منطقة البعثة، والإجازات غير المستخدمة، والعمل لوقت إضافي والإجازات التعويضية حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وختاماً، ودعمًا لجهود البعثة لتعزيز الرقابة على نفقات السفر داخل منطقة البعثة، يقترح انتداب وظيفة واحدة لمساعد إداري من مكتب مدير دعم البعثة.

١٤٩ - وستعكس وحدة الدعم اللغوي نقل ٣٣٣ وظيفة لمترجم شفوي (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) من قسم الخدمات العامة الذي تم حله.

١٥٠ - ويقترح أيضا نقل سبع وظائف لمساعد للموارد البشرية (٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٤ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) إلى قسم شؤون الموظفين من قسم التنسيق الإقليمي لدعم إعداد ملفات استحقاقات الموظفين قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكذلك الاحتفاظ بالقدرة التشغيلية المثلى للقسم بهدف إلغاء الوظائف المؤقتة كما هو مشار إليه أدناه.

١٥١ - وتماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يقترح إلغاء ست وظائف مؤقتة بقسم شؤون الموظفين تشمل رئيس شؤون الموظفين المدنيين (برتبة ف-٥)، وموظف شؤون الموارد البشرية (برتبة ف-٣)، و ٤ مساعدين لشؤون الموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية).

قسم المشتريات

١٥٢ - تماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة في قسم المشتريات تشمل كبير موظفي المشتريات (برتبة ف-٥)، ومساعدين اثنين لشؤون المشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) وموظف لشؤون المشتريات (موظف وطني في).

قسم الخدمات العامة

الجدول ٣٠

الموارد البشرية^(١) بقسم الخدمات العامة

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
الوظائف				
١ -	٤-ف	رئيس الخدمات العامة	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	٣-ف	موظف إدارة المعلومات	نقل	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١ -	٣-ف	موظف للشؤون البيئية	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
١ -	٣-ف	موظف مراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	٣-ف	موظف لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	٣-ف	موظف لشؤون المطالبات	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	٢-ف	موظف معاون لشؤون السفر	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
١ -	٢-ف	موظف معاون للشؤون القانونية	انتداب	إلى قسم الأمن
١ -	خ م	مساعد لشؤون السفر	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
١٠ -	خ م	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	خ م	مساعد لشؤون المطالبات	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	خ م	مساعد لشؤون السفر	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
١١ -	و خ ع	مترجم شفوي	انتداب	إلى قسم الهندسة
٦ -	و خ ع	مساعد لشؤون البريد	نقل	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١ -	و خ ع	مساعد إداري	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	و خ ع	سائق	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	و خ ع	مساعد مراقبة الحركة	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
٥ -	و خ ع	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	و خ ع	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
٦ -	و خ ع	مساعد لشؤون المخازن	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
٣٣٣ -	و خ ع	مترجم شفوي	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
٥ -	و خ ع	مساعد لشؤون السفر	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
٢ -	و خ ع	مساعد إداري	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
٦ -	و خ ع	مترجم شفوي	نقل	إلى مركز العمليات اللوجستية المشتركة
الوظائف المؤقتة				
١ -	خ م	مساعد إداري	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	خ م	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	إلى قسم الهندسة
١ -	و م ف	موظف مراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	و م ف	موظف لشؤون السفر	نقل	إلى قسم شؤون الموظفين
٢ -	و خ ع	مساعد للخدمات العامة	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
٣ -	و خ ع	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
٤ -	و خ ع	مساعد للتصرف في الممتلكات	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
متطوعو الأمم المتحدة				
١ -	م أم	مساعد إداري	نقل	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١ -	م أم	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢ -	م أم	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	م أم	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	م أم	مساعد للتصرف في الممتلكات	نقل	إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	م أم	مساعد إداري	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
١ -	م أم	مساعد لشؤون السفر	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة

(أ) ستلغى ٢٥ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٥٥ أدناه).

١٥٣ - من أجل تحسين تقديم الخدمات وسعيًا إلى تحقيق التآزر، ستُنقل كل من وحدة إدارة المرافق، ووحدة إدارة المعلومات، ووحدة السفر والدعم اللغوي من قسم الخدمات العامة الذي تم حله إلى قسم الهندسة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقسم شؤون الموظفين على التوالي. وإضافة إلى ذلك، ستُنقل وحدة المطالبات إلى مكتب مدير دعم البعثات. كما أن الموظفين المسؤولين عن مهام إدارة الممتلكات سوف يشكلون قسما لإدارة الممتلكات ويوضعون تحت الإشراف المباشر لرئيس خدمات الدعم المتكامل.

١٥٤ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح انتداب وظيفة موظف معاون للشؤون القانونية (برتبة ف-٢) إلى قسم الأمن ونقل ست وظائف لمترجمين شفويين (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى مركز العمليات اللوجستية المشتركة تماشياً مع استعراض هيكل دعم البعثات وبغرض تعظيم موارده البشرية عن طريق استخدام الموظفين الموجودين في الأولويات الناشئة.

١٥٥ - تماشياً مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ٢٥ وظيفة مؤقتة في قسم الخدمات العامة تشمل كبير موظفي إدارة الممتلكات (برتبة ف-٥)، وسبعة مساعدين لإدارة المرافق (٦ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وستة مساعدين إداريين (لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، وأربعة مساعدين لإدارة المعلومات (لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، وثلاثة مساعدين لشؤون السفر (٢ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وثلاثة مساعدين لشؤون البريد (٢ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، ومساعد للخدمات العامة (لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة).

قسم إدارة العقود

الجدول ٣١

الموارد البشرية^(أ): قسم إدارة العقود

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
الوظائف				
١ -	ف-٣	موظف لإدارة العقود	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
٢ -	خ م	مساعد لإدارة العقود	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة
١ -	و خ ع	مساعد لإدارة العقود	نقل	إلى مكتب مدير دعم البعثة

(أ) ستلغى ست وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٥٧ أدناه).

١٥٦ - كما هو مبين في الفقرة ١٢٩، سُنقل الموظفون المسؤولون عن وظائف إدارة العقود، ألا وهم موظف لإدارة العقود (برتبة ف-٣) وثلاثة مساعدين لإدارة العقود (٢ من فئة الخدمة الميدانية و ١ موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، إلى مكتب مدير دعم البعثة.

١٥٧ - وعلاوة على ذلك، وتماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ست وظائف مؤقتة في قسم إدارة العقود تشمل كبير موظفي إدارة العقود (برتبة ف-٤)، وموظفين اثنين لإدارة العقود (برتبة ف-٣)، و ٣ مساعدين لإدارة العقود (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، و ٤ مساعدين لإدارة المعلومات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، و ٣ مساعدين لشؤون السفر (٢ من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة).

وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين

الجدول ٣٢

الموارد البشرية^(أ): وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
				الوظائف
١ +	م و ف	مساعد لمستشار الموظفين	نقل	من مكتب نائب مدير دعم البعثة
				متطوعو الأمم المتحدة
١ +	م أم	مساعد لمستشار الموظفين	إعادة انتداب	من قسم الشؤون المالية

(أ) ستلغى ٢٥ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٥٩ أدناه).

١٥٨ - ومع مراعاة إلغاء الوظائف المؤقتة على النحو المبين في الفقرة ١٥٩، وعبء العمل الذي لا يزال موجود، في وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين بعد الزلزال، يُقترح نقل وظيفة مساعد لمستشار الموظفين (موظف وطني فني) من مكتب نائب مدير دعم البعثة، وإعادة انتداب وظيفة مساعد للشؤون المالية (من متطوعي الأمم المتحدة) من قسم الشؤون المالية ليشغلها مساعد لمستشار الموظفين.

١٥٩ - وتماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ٢٥ وظيفة مؤقتة في وحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين تشمل مستشار موظفين أقدم (برتبة ف-٥)، و ١٤ مستشار موظفين (١ برتبة ف-٤، و ٨ برتبة ف-٣، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، وموظف وطني فني)، و ٦ مساعدين لمستشار الموظفين (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدين إداريين اثنين (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية (من فئة الخدمة الميدانية)، وسائق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

قسم الخدمات الطبية

١٦٠ - تماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١٠ وظائف مؤقتة في قسم الخدمات الطبية تشمل ٥ موظفين طبيين (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٣، وموظف وطني فني، و ٢ لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، و ٢ من أخصائيي المختبرات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، و ٢ من المرضين (موظف وطني من فئة الخدمات العامة ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وسائق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: زيادة صافيتها ١٥ وظيفة ونقصان صافيه ٤٣ وظيفة مؤقتة
الموظفون الوطنيون: زيادة صافيتها ٣٧ وظيفة وانخفاض صافيه ٢٧ وظيفة مؤقتة
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافيتها ١٠ وظائف وانخفاض صافيه ٢٤ وظيفة مؤقتة
١٦١ - تشمل خدمات الدعم المتكامل مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل، وقسم إدارة الممتلكات، ومركز العمليات اللوجستية المشتركة، وقسم مراقبة الحركة، وقسم الهندسة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقسم النقل، وقسم الإمدادات.

مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل

الجدول ٣٣

الموارد البشرية^(أ): مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١ -	ف-٣	موظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات
٢ -	خ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات
٣ -	و خ ع	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات
١ -	و خ ع	مساعد للأعمال المكتبية	نقل إلى مركز العمليات اللوجستية المشتركة
الوظائف المؤقتة			
١ -	خ م	مساعد إداري	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات
٢ -	خ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات
متطوعو الأمم المتحدة			
٣ -	م أ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل إلى قسم إدارة الممتلكات

(أ) ستلغى أربع وظائف مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٦٤ أدناه).

١٦٢ - وكما يرد تفصيلاً في الفقرة ١٦٧ أدناه، تنقل ست وظائف (١ برتبة ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وست وظائف مؤقتة (٣ لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل إلى قسم إدارة الممتلكات بتوحيد مهام إدارة الممتلكات.

١٦٣ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة مساعد للأعمال المكتبية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل إلى مركز العمليات اللوجستية المشتركة. وستستوعب المهام التي يؤديها شاغل الوظيفة في إطار الموظفين الموجودين في المكتب.

١٦٤ - تماشياً مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء أربع وظائف مؤقتة في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل، تشمل رئيس خدمات الدعم المتكامل (برتبة مد-١)، وموظف لوجستيات (برتبة ف-٤)، وموظفاً لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (برتبة ف-٣)، وموظفاً لشؤون الميزانية (من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم إدارة الممتلكات

الجدول ٣٤

الموارد البشرية: قسم إدارة الممتلكات

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١+	ف-٤	كبير موظفي إدارة الممتلكات	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	ف-٣	موظف مراقبة الممتلكات والمخزون	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	ف-٣	موظف لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	ف-٣	موظف لشؤون المطالبات	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	ف-٣	موظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
١+	خ م	مساعد لشؤون المطالبات	نقل من قسم الخدمات العامة
٤+	خ م	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل من قسم الخدمات العامة
٤+	خ م	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل من قسم الخدمات العامة
٢+	خ م	مساعد للتصرف في الممتلكات	نقل من قسم الخدمات العامة
١+	خ م	مساعد إداري	نقل من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
١+	خ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	من قسم الخدمات العامة
٥+	و خ ع	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	و خ ع	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	من قسم الخدمات العامة
٦+	و خ ع	مساعد لشؤون المخازن	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	و خ ع	مساعد للتصرف في الممتلكات	نقل	من قسم الخدمات العامة
٣+	و خ ع	مساعد إداري	نقل	من قسم الخدمات العامة
٣+	و خ ع	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل	من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
الوظائف المؤقتة				
١+	خ م	مساعد إداري	نقل	من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
٢+	خ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل	من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
١+	خ م	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	م و ف	موظف لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	و خ ع	مساعد للخدمات العامة	نقل	من قسم الخدمات العامة
٣+	و خ ع	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	من قسم الخدمات العامة
٤+	و خ ع	مساعد للتصرف في الممتلكات	نقل	من قسم الخدمات العامة
متطوعو الأمم المتحدة				
٢+	م أم	مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	م أم	مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش	نقل	من قسم الخدمات العامة
١+	م أم	مساعد لشؤون إدارة الممتلكات	إعادة انتداب	من مكتب مفوض الشرطة
٣+	م أم	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	نقل	من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
وظائف مؤقتة				

١٦٥ - وبغية تحسين إدارة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة وتحقيق الإشراف الأمثل على المعدات المملوكة للوحدات التي وزعتها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، يُقترح توحيد مهام إدارة الممتلكات في إطار قسم إدارة الممتلكات.

١٦٦ - سيرأس القسم كبير موظفي إدارة الممتلكات (برتبة ف-٤) يكون مسؤولاً أمام رئيس خدمات الدعم المتكامل، ويتولى المسؤولية عن إدارة وصيانة النظام الإلكتروني لمراقبة أصول البعثة؛ وإدارة المخزون وحفض مستوياته؛ والتصرف في الأصول المشطوبة، وتقديم المشورة المتخصصة فيما يتعلق بالمخزون وإدارة سلسلة الإمدادات للوحدات التي تمارس المحاسبة المستقلة ذاتياً؛ ومداومة استعراض المخزونات الموجودة بحوزة المشرفين على المخازن

على جميع الصُّعد داخل البعثة، وتحديث معايير وممارسات التخزين؛ وتقليل وقت تجهيز المخزون؛ وجمع ومقارنة وتحليل بيانات موجودات المخزون واستهلاكه؛ وتعهد قواعد البيانات، وإجراء عمليات التفتيش والتحقق من وصول المعدات المملوكة للوحدات وجاهزيتها للاستخدام في العمليات، وبشكل دوري، وعند إعادتها.

١٦٧ - سيشمل الملاك الوظيفي المقترح للقسم ٣٦ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٤، و ٤ برتبة ف-٣، و ١٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٨ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، وثمانين وظائف للمتطوعي الأمم المتحدة (٥ وظائف ثابتة، و ٣ مؤقتة)، و ١٤ وظيفة مؤقتة (٤ من فئة الخدمة الميدانية، وموظف وطني فني، و ٩ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، ويعكس هذا الملاك نقل ٣٠ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣، و ١١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٥ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، وأربع وظائف للمتطوعي الأمم المتحدة، و ١١ وظيفة مؤقتة (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة لموظف وطني فني، و ٩ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) من قسم الخدمات العامة الذي تم حله؛ ونقل ست وظائف (وظيفة برتبة ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، و ٦ وظائف مؤقتة (٣ للمتطوعي الأمم المتحدة و ٣ من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل؛ وانتداب وظيفة (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب مفوض الشرطة.

مركز العمليات اللوجستية المشتركة

الجدول ٣٥

الموارد البشرية^(أ): مركز العمليات اللوجستية المشتركة

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
٦+	و خ ع	مساعد لشؤون اللوجستيات	من قسم الخدمات العامة
١+	و خ ع	مساعد لشؤون اللوجستيات	من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل

(أ) ستلغى ١٣ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٦٩ أدناه).

١٦٨ - تماشيا مع استعراض هيكل دعم البعثة وبغرض تعظيم مواردها البشرية عن طريق استخدام الموظفين الموجودين من أجل الأولويات الناشئة، يُقترح نقل سبع وظائف لمساعدين لشؤون اللوجستيات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى مركز العمليات اللوجستية

المشتركة، من بينها ست وظائف من قسم الخدمات العامة ووظيفة من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل.

١٦٩ - وتماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زيدت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١٣ وظيفة مؤقتة في مركز العمليات اللوجستية المشتركة، تشمل كبير موظفي اللوجستيات (برتبة ف-٥)، وموظفا لشؤون التخطيط (برتبة ف-٤)، و ١١ موظفا للوجستيات (٦ برتبة ف-٣ و ٥ من فئة الخدمة الميدانية).

قسم مراقبة الحركة

١٧٠ - تماشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زيدت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١١ وظيفة مؤقتة في قسم مراقبة الحركة تشمل موظفا لمراقبة الحركة (برتبة ف-٣)، ومساعد إداريا (من فئة الخدمة الميدانية)، وتسعة مساعدين لمراقبة الحركة (٥ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الهندسة

الجدول ٣٦

الموارد البشرية^(أ): قسم الهندسة

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف			
١+	ف-٣	موظف مسؤول عن المياه والصرف الصحي	انتداب من قسم الطيران
١١+	و خ ع	مشغولون	انتداب من قسم الخدمات العامة
الوظائف المؤقتة			
١+	خ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	نقل من قسم الخدمات العامة
متطوعو الأمم المتحدة			
٢+	م أم	مهندس	انتداب من مكتب مفوض الشرطة

(أ) ستلغى ٣٤ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٧٦ أدناه).

١٧١ - بغية تحسين إدارة أماكن عمل البعثة ومرافقها، يُقترح توحيد مهام إدارة المرافق في إطار قسم الهندسة. وستنقل وحدة إدارة المرافق إلى قسم الهندسة من قسم الخدمات العامة الذي تم حله، وسيبدأ الوحدة مساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية)

وسيتولى مسؤولية تشغيل وصيانة أبنية البعثة ومكاتبها ومرافق الإقامة وهياكل الدعم الأساسية الخاصة بالبعثة (مياه المجاري والتخلص من الفضلات الصلبة والتنظيف وإعادة الآفات والقوارض والحشرات)، ورصد ومراقبة الخدمات الإدارية التعاقدية في ١٩٦ موقعا وفي مراكز متعددة تتواجد فيها البعثة، فضلا عن وضع وتنفيذ خطط توزيع موظفي البعثة على المكاتب.

١٧٢ - وإضافة إلى عمل شاغل وظيفة مساعد شؤون إدارة المرافق كرئيس للوحدة، يتألف ملاك الوظائف المقترح للوحدة من ١٧ وظيفة، ووظيفة مؤقتة، و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة.

١٧٣ - ويُقترح أيضا انتداب ١١ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من قسم الخدمات العامة إلى قسم الهندسة ليشغلها مشغلو محطات معالجة المياه المستعملة في وحدة المياه والصرف الصحي. وسيكون شاغلو هذه الوظائف مسؤولين عن التشغيل والتنظيف الروتيني والصيانة البسيطة لثمان وعشرين من محطات معالجة المياه المستعملة المملوكة للأمم المتحدة في محافظات هايتي العشر. وسيتولى المشغلون أيضا مسؤولية الاختبار الروتيني للمياه المستعملة المعالجة من أجل ضمان نوعية نفايات مياه المجاري طبقا لسياسة إدارة الدعم الميداني.

١٧٤ - وإضافة إلى ذلك، يُقترح انتداب وظيفة موظف لشؤون سلامة الطيران (برتبة ف-٣) من قسم الطيران إلى قسم الهندسة ليشغلها موظف لشؤون المياه والصرف الصحي. وسيتولى شاغل الوظيفة المسؤولية عن تخطيط وتصميم وتنفيذ خطة عمل البعثة المتعلقة بإدارة المياه المستعملة بغية كفاءة إدارة كل المياه المستعملة للبعثة طبقا لتوجيهات إدارة الدعم الميداني. وقد صارت إدارة المياه المستعملة قضية بالغة الأهمية في أعقاب تفشي وباء الكوليرا في هايتي، وستحتاج البعثة إلى موارد كبيرة لإدارة المياه المستعملة في جميع المعسكرات. وسوف يوفر موظف شؤون المياه والصرف الصحي الخبرة التخطيطية والفنية في ركب وتشغيل وإدارة ٢٨ محطة لمعالجة المياه المستعملة تابعة للبعثة وسيكفل مراقبة النوعية طبقا لخطة العمل المتعلقة بإدارة المياه المستعملة.

١٧٥ - وبسبب التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال في العناصر الفنية، ومن أجل الاستخدام الأمثل للموارد البشرية عن طريق الاستفادة من الموظفين الموجودين من أجل ما ينشأ من أولويات، يُقترح انتداب وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة من مكتب مفوض الشرطة إلى قسم الهندسة ليشغلها مهندسون.

١٧٦ - وتماشيا أيضا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح أيضا إلغاء ٣٤ وظيفة مؤقتة في قسم الهندسة، تشمل كبير المهندسين (برتبة ف-٥)، ومهندس (برتبة ف-٤)، و ٥ من مهندسي الكهرباء (٣ برتبة ف-٣ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٦ مساعدين هندسيين (من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٤ مساعدين لشؤون المواد والأصول (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٢ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظفين اثنين لإدارة المرافق (لموظف وطني فني)، و ٣ مساعدين لإدارة المرافق (من متطوعي الأمم المتحدة)، ومساعد لشؤون الميزانية (من متطوعي الأمم المتحدة)، وأحصائي في نظم المعلومات الجغرافية (من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الطيران

الجدول ٣٧

الموارد البشرية: قسم الطيران

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة	الوصف
الوظائف				
١-	ف-٣	موظف لشؤون سلامة الطيران	ندب	إلى قسم الهندسة
١-	خدمة ميدانية	موظف للسلامة من الحرائق	نقل	إلى قسم الأمن

١٧٧ - يُقترح انتداب وظيفة واحدة لموظف لشؤون سلامة الطيران (برتبة ف-٣) إلى قسم الهندسة. وستستوعب المهام التي كان يؤديها شاغل الوظيفة في إطار الموظفين الموجودين.

١٧٨ - ونظرا لارتفاع تكاليف عقود الخدمات الخارجية في حالات الطوارئ وحوادث الطائرات، يُقترح إضفاء الطابع المركزي على جميع قدرات مكافحة الحرائق وتعزيزها تحت المراقبة الإدارية لقسم الأمن. وبناء عليه، بغية تقديم خدمات أكثر كفاءة وكفالة توفير الموارد البشرية اللازمة لأداء خدمات الإنقاذ في حالات الطوارئ وحوادث الطائرات، يُقترح نقل وظيفة موظف للسلامة من الحرائق (من فئة الخدمة الميدانية) إلى قسم الأمن.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الجدول ٣٨

الموارد البشرية^(أ): قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	الوظائف
١+	ف-٣	موظف لإدارة المعلومات	نقل	من قسم الخدمات العامة
٦+	و خ ع ^(ب)	مساعد لشؤون البريد	نقل	من قسم الخدمات العامة
٢+	م أم ع ^(ج)	مساعد لإدارة المعلومات	نقل	من قسم الخدمات العامة

(أ) ستلغى ٢١ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زيدت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٨١ أدناه).

(ب) موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

(ج) متطوعو الأمم المتحدة.

١٧٩ - وبغية تحسين تقديم الخدمات، والسعي إلى تحقيق التآزر، ستنقل وحدة إدارة المعلومات إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قسم الخدمات العامة الذي تم حله. وسيؤسس الوحدة موظف لإدارة المعلومات (برتبة ف-٣)، تشمل مسؤولياته: (أ) كفالة المساءلة في إدارة المعلومات في عهدة البعثة أو تحت رقابتها؛ (ب) والاحتفاظ بسجل كامل ودقيق لبرنامج الإدارة يوثق القرارات والإجراءات؛ (ج) ودعم أقسام البعثة الفنية والإدارية والجهات الرئيسية الأخرى في تقديم المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة من حيث التكاليف وبشكل دقيق؛ (د) وحماية معلومات البعثة بطريقة تحفظ حجية المعلومات ومصداقيتها وإمكانية الحصول عليها وسلامتها، ما دام ذلك لازماً؛ (هـ) دعم الحصول على معلومات البعثة بشكل شفاف وفعال في إطار قيود الخصوصية والسرية المحددة قانوناً وفقاً لنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها (ST/SGB/2007/6)، ووفقاً لسياسات البعثة الداخلية؛ (و) وإدارة المخاطر وحماية السجلات والبيانات الحيوية لاستمرار سير الأعمال، في حالة وقوع كوارث مرتبطة بالبعثة.

١٨٠ - وبالإضافة إلى وظيفة موظف لإدارة المعلومات التي سيشغلها رئيس الوحدة، سيضم ملاك وحدة إدارة المعلومات المقترح ست وظائف لمساعدين لشؤون البريد (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتين لمساعدين اثنين لإدارة المعلومات (من متطوعي الأمم المتحدة) ستنقل من قسم الخدمات العامة.

١٨١ - وتمشيا مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح إلغاء ١٢ وظيفة مؤقتة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تضم وظيفة لرئيس موظفي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (رتبة ف-٥)، ووظيفة لرئيس موظفي تكنولوجيا (رتبة ف-٤)، وموظفي اتصالات (موظفان وطنيان فنيان) و ٨ مساعدين للاتصالات (من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم النقل

الجدول ٣٩

الموارد البشرية^(أ): قسم النقل

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف	الوظائف
١-	م و ف	موظف نقل	انتداب	إلى قسم العدالة
١+	م و خ ع	سائق	نقل	من قسم الإمدادات
٨+	م و خ ع	سائق	نقل	من قسم الإمدادات

(أ) ستلغى ١٩ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٨٤ أدناه).

(ب) موظف وطني فني.

(ج) موظف وطني من فئة الخدمات العامة.

١٨٢ - لاستيعاب الزيادة في الطلب على المركبات لنقل أفراد البعثة بين بورت - أو - برانس والمناطق، وهي زيادة ناجمة عن تقليص عدد الطائرات وساعات الطيران على نحو ينسجم مع التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال، يُقترح نقل تسعة سائقين (وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة و ٨ وظائف مؤقتة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) من قسم الإمدادات إلى قسم النقل.

١٨٣ - ويُقترح أيضا انتداب وظيفة لموظف النقل (موظف وطني فني) إلى قسم العدالة. وستستوعب المهام التي كان يؤديها شاغلها في إطار الموظفين الموجودين.

١٨٤ - وبما يتماشى مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح أيضا إلغاء ١٩ وظيفة مؤقتة في قسم النقل تتضمن نقل خمس موظفي نقل (موظف واحد برتبة ف-٤، وموظف واحد برتبة ف-٣، و ٣ موظفين من فئة الخدمة الميدانية)، ومنظم واحد لشؤون النقل

(من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٣ ميكانيكي مركبات (١٠ وظائف لموظف وطني من فئة الخدمات العامة و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الإمدادات

الجدول ٤٠

الموارد البشرية^(أ): قسم الإمدادات

الوظائف	التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة الوصف
الوظائف المؤقتة	١-	م خ ع	سائق	إلى قسم النقل
متطوعو الأمم المتحدة	٨-	م خ ع	سائق	إلى قسم النقل
	١+	م أم	مساعد لشؤون الإمدادات	انتداب من مكتب مفوض الشرطة

(أ) ستلغى ١٣ وظيفة مؤقتة بسبب التخفيض الجزئي للقدرات التي زادت بعد الزلزال (انظر الفقرة ١٨٦ أدناه).

(ب) موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛

(ج) موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛

(د) متطوعو الأمم المتحدة.

١٨٥ - استناداً إلى استعراض هيكل دعم البعثة و من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد البشرية باستخدام ملاك الموظفين الموجود لتغطية ما ينشأ من أولويات، يُقترح نقل تسعة سائقين (وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، و ٨ وظائف مؤقتة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى قسم النقل، وانتداب وظيفة موظف برامج (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب مفوض الشرطة ليشغلها مساعد لشؤون الإمدادات.

١٨٦ - وبالتماشي مع التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال، يُقترح أيضاً إلغاء ١٣ وظيفة مؤقتة في قسم الإمدادات تتضمن رئيس موظفي الإمدادات (برتبة ف-٥)، وموظفاً معنياً بالوقود (برتبة ف-٤)، وموظفاً لشؤون حصص الإعاشة (برتبة ف-٤)، و ٨ مساعدين لشؤون الإمدادات (موظفان من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و متطوعان من متطوعي الأمم المتحدة)، ومساعدين اثنين لشؤون حصص الإعاشة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

ثانياً - الموارد المالية

ألف - ملحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق		تقديرات التكلفة	الاعتماد	النفقات	
النسبة المئوية	المبلغ	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١١/٢٠١٠)	
(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)	(٢)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
-	-	-	-	-	المراقبون العسكريون
(١٩,٩)	(٤٦ ٥٤٨,٢)	١٨٦ ٩٧٤,١	٢٣٣ ٥٢٢,٣	٢٤٥ ٢٣٥,٠	الوحدات العسكرية
(١,١)	(٨٩٤,٩)	٧٩ ٧٩٠,٢	٨٠ ٦٨٥,١	٧٧ ٤٧٣,٩	شرطة الأمم المتحدة
(٢٩,٦)	(١٨ ٨٥٣,٥)	٤٤ ٩١٧,٠	٦٣ ٧٧٠,٥	٥٦ ٣٨٧,٠	وحدات الشرطة المشكّلة
(١٧,٥)	(٦٦ ٢٩٦,٦)	٣١١ ٦٨١,٣	٣٧٧ ٩٧٧,٩	٣٧٩ ٠٩٥,٩	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون					
(٥,١)	(٤ ٨٧٣,٥)	٩٠ ٣٩٠,٦	٩٥ ٢٦٤,١	٩١ ٢٨٧,١	الموظفون الدوليون
(١٣,٨)	(٤ ٨١٩,٢)	٣٠ ٠١٩,١	٣٤ ٨٣٨,٣	٣٤ ١٧٣,١	الموظفون الوطنيون
(١٥,٨)	(١ ٩٨١,٣)	١٠ ٥٨٩,٩	١٢ ٥٧١,٢	١١ ٧٣٨,٩	متطوعو الأمم المتحدة
(٧٤,٩)	(٢٠ ٧٣٢,٧)	٦ ٩٤٢,١	٢٧ ٦٧٤,٨	١٣ ٥٤٣,٥	المساعدة المؤقتة العامة
(١٩,٠)	(٣٢ ٤٠٦,٧)	١٣٧ ٩٤١,٧	١٧٠ ٣٤٨,٤	١٥٠ ٧٤٢,٦	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
(٢,٣)	(١٠٨,٩)	٤ ٥٢٦,١	٤ ٦٣٥,٠	٢ ٨٧٠,٧	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٦٢,٠)	(٣٨٨,٣)	٢٣٨,١	٦٢٦,٤	٦٠٤,٧	الخبراء الاستشاريون
(٤٥,٦)	(٣ ٥٣٤,٩)	٤ ٢١٠,٤	٧ ٧٤٥,٣	٦ ٣٧٥,٠	السفر الرسمي
(٢٢,٣)	(٢٧ ٠٣٢,٨)	٩٤ ٠٠٤,٨	١٢١ ٠٣٧,٦	١١٩ ٩٨٨,١	المرافق والهياكل الأساسية
(١,٩)	(٢٤٤,١)	١٢ ٥٥٢,٤	١٢ ٧٩٦,٥	٣١ ٥١٢,١	النقل البري
(١٩,٠)	(٥ ٠٧٤,٥)	٢١ ٦٩٢,٧	٢٦ ٧٦٧,٢	٢٨ ٤٦٣,٧	النقل الجوي
(٣٦,٤)	(٣٥١,٢)	٦١٣,٣	٩٦٤,٥	٩٢٦,٩	النقل البحري
(١٨,٢)	(٥ ٥٠٧,٨)	٢٤ ٦٧٧,٣	٣٠ ١٨٥,١	٣٢ ٣٨٩,٢	الاتصالات
١,٠	٦٤,٣	٦ ٤٠٠,٧	٦ ٣٣٦,٤	١٣ ٤٨٧,٧	تكنولوجيا المعلومات

الفرق		تقديرات التكلفة	الاعتماد	النفقات	
النسبة المئوية	المبلغ	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١١/٢٠١٠)	
(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
(١٠,٤)	(٩٠٣,٠)	٧ ٧٣٨,٥	٨ ٦٤١,٥	٩ ٤٠٥,٦	الخدمات الطبية
(٢٨,٨)	(١ ٤١٣,٠)	٣ ٤٩٦,٤	٤ ٩٠٩,٤	٣ ٩٣١,٧	المعدات الخاصة
(٢٦,٣)	(٣ ٤٢٩,٨)	٩ ٦١٦,١	١٣ ٠٤٥,٩	٢٣ ٢٧١,٩	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
(٣٣,٣)	(٢ ٥٠٠,٠)	٥ ٠٠٠,٠	٧ ٥٠٠,٠	٧ ٤٩٦,٩	المشاريع سريعة الأثر
(٢٠,٦)	(٥٠ ٤٢٤,٠)	١٩٤ ٧٦٦,٨	٢٤٥ ١٩٠,٨	٢٨٠ ٧٢٤,٢	المجموع الفرعي
(١٨,٨)	(١٤٩ ١٢٧,٣)	٦٤٤ ٣٨٩,٨	٧٩٣ ٥١٧,١	٨١٠ ٥٦٢,٧	إجمالي الاحتياجات
(٣٠,١)	(٥ ٤٤٦,٠)	١٢ ٦٢٤,٠	١٨ ٠٧٠,٠	١٦ ٦٩٩,٠	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(١٨,٥)	(١٤٣ ٦٨١,٣)	٦٣١ ٧٦٥,٨	٧٧٥ ٤٤٧,١	٧٩٣ ٨٦٣,٧	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
(١٨,٨)	(١٤٩ ١٢٧,٣)	٦٤٤ ٣٨٩,٨	٧٩٣ ٥١٧,١	٨١٠ ٥٦٢,٧	مجموع الاحتياجات

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٨٧ - فيما يلي تقديرات قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات ^(أ)	٥ ٢٣٥,٧
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٥ ٢٣٥,٧

(أ) القيمة التقريبية لإيجار الأراضي والأماكن المقدمة من الحكومة.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١٨٨ - تراعى تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ المبادرات التالية المتعلقة بزيادة الفعالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
تناوب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٥٠٠,٠	تحسين ترتيبات التخطيط والنقل
حصص الإعاشة	١ ٠٦٦,٦	تعزيز إدارة مخزونات حصص الإعاشة
	٣٩٨,٠	إنتاج المياه المعبأة لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة عن طريق محطات تنقية المياه التابعة للبعثة
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٤٠٠,٠	تمديد فترة الاستعمال المجدي للمعدات الموجودة حالياً
	٩٠٠,٩	تخفيض استهلاك وقود المولدات الكهربائية
	٨٢٩,٢	تخفيض استخدام قطع الغيار واللوازم
النقل البري	١ ٣٣٢,٨	تمديد فترة الاستعمال المجدي للمركبات الحالية ولمعدات ورشة إصلاح المركبات
	٤٠٠,٠	تخفيض استخدام قطع الغيار بتنفيذ نظام جرد في الوقت المناسب
	٨٧٣,٩	تخفيض استهلاك الوقود
النقل الجوي	٣ ٣٠٠,٠	إعادة تشكيل أسطول الطائرات بحيث يتكون من طائرة واحدة ثابتة الجناحين و ٩ طائرات ذات أجنحة دوارة
	١ ٠٢٨,٣	تخفيض استهلاك الوقود
النقل البحري	٣١٣,٤	تحسين استخدام القوارب بترشيد المسارات لتحقيق زيادة كفاءة استهلاك الوقود
الاتصالات	٨٥٠,٠	تمديد فترة الاستعمال المجدي للمعدات الموجودة حالياً
	٢٤٠,٠	تحسين تغطية البنية التحتية للاتصالات بالموجات الدقيقة وتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الشمالية من هايتي، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة خدمات الإنترنت
تكنولوجيا المعلومات	٢ ٤١٩,٤	تمديد فترة الاستعمال المجدي للمعدات الموجودة حالياً
المجموع	١٧ ٨٥٢,٥	

دال - عوامل الشغور

١٨٩ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	العدد الفعلي ٢٠١١/٢٠١٠	الدرجة في الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١	المتوقعة ٢٠١٣/٢٠١٢
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
الوحدات العسكرية	٣	٣	٤
شرطة الأمم المتحدة	٦	٥	٦
وحدات الشرطة المشكّلة	٣١	٢٠	٦
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٦	١٠	١٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون الفنيون	١٢	٨	٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٦	٨	٦
متطوعو الأمم المتحدة	١٩	١٠	٨
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	٥٨	٣٠	٣٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون الفنيون	٧٣	١٠	١٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٤٧	١٠	١٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤٧	١٦	٢٥

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٩٠ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١)، تركزت تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ على النشر الكامل للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إثر إتمام تخفيض ٦٠٠ فرد من قوات الأمم المتحدة، و ١٥٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وتعكس تقديرات التكاليف، بالاستناد إلى أنماط عمليات النشر في الآونة الأخيرة، تطبيق عوامل تأخير النشر بنسبة ٤ في المائة للوحدات العسكرية و ٦ في المائة لشرطة الأمم المتحدة. وبالاستناد إلى أنماط عمليات النشر قبل الزيادة بعد الزلزال، تم تطبيق عامل تأخير في النشر نسبته ٦ في المائة على تقديرات تكاليف أفراد الشرطة المشكّلة.

١٩١ - وتعكس تقديرات التكاليف، بالاستناد إلى أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة، تطبيق عامل شغور يقدران بنسبة ١٠ في المائة من الموظفين الدوليين وبنسبة ٢٥ في المائة من الأفراد المقدمين من الحكومات. ومع مراعاة اقتراح إلغاء ٣٥٢ وظيفة مؤقتة (١٦٢ موظفاً دولياً، و ٤٦ موظفاً وطنياً فنياً، و ٩٢ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة، و ٥٢ من متطوعي الأمم المتحدة)، تعكس تقديرات التكاليف عامل شغور يُقدر بنسبة ٣٠ في المائة من الوظائف الدولية المؤقتة للموظفين الدوليين، ونسبة ١٠ في المائة من الوظائف المؤقتة للموظفين الوطنيين، ونسبة ٨ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة. واستناداً إلى توقعات بأن يرفع إلغاء الوظائف المؤقتة المقترح مستويات شغل الوظائف العادية، تعكس كذلك تقديرات التكاليف عامل شغور يُقدر بنسبة ٨ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين الفنيين، ونسبة ٦ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

١٩٢ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره ٨٠ ٨٤٥,٨٠٠ دولار، توزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٣٤ ٠٩٩,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٨ ٥٦٦,٤
المجموع الفرعي	٤٢ ٦٦٥,٤
معدات الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهيكّل الأساسية	٢١ ٢٧٠,١
الاتصالات	٧ ٧١٨,٩
الخدمات الطبية	٥ ٧٢٩,٥
المعدات الخاصة	٣ ٤٦١,٩
المجموع الفرعي	٣٨ ١٨٠,٤
المجموع	٨٠ ٨٤٥,٨

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,١	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	١,٠	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	-
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٦,٢٥-٠,٢٥		

واو - التدريب

١٩٣ - ترد فيما يلي تقديرات الاحتياجات من الموارد للتدريب عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
الخبراء الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٢٣٨,١
السفر الرسمي	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٨١٥,٢
لوازم وخدمات ومعدات الأخرى	
رسوم التدريب واللوازم والخدمات	٤٨٠,٥
المجموع	١ ٥٣٣,٨

١٩٤ - وفيما يلي العدد المقرر للمشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بالفتريات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون		
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠
٢ ٦٦٩	٢ ٣٤١	٩٩٤	٢ ٢٥٨	٢ ٥٤٤	١ ٦٣٩	١ ٦٣١	١ ٦٠٦	٨٨٩
—	—	٤	٢٤	٢٨	١١	٥٩	٩٢	٨٤
٢ ٦٦٩	٢ ٣٤١	٩٩٨	٢ ٢٨٢	٢ ٥٧٢	١ ٦٥٠	١ ٦٩٠	١ ٦٩٨	٩٧٣
المشاركون من الداخل								
المشاركون من الخارج ^(١)								
المجموع								

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، والموظفين من خارج منطقة البعثة.

١٩٥ - وتُعزى الزيادة في عدد المشاركين في التدريب الداخلي أساساً إلى زيادة مشاركة الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين، وكذلك الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في برامج البعثة المتعلقة بتعليم اللغات، وبالتحديد اللغتين الكريولية والفرنسية، بعد الجهود التي بذلتها البعثة لتعزيز هذه البرامج اللغوية لتشمل جميع عناصر البعثة.

١٩٦ - أما انخفاض عدد المشاركين في التدريب الخارجي، فيُعزى أساساً إلى التخفيض المقترح في عدد الموظفين المدنيين، بالإضافة إلى تركيز البعثة على أنشطة التدريب الداخلية والشبكية بدلاً من أنشطة التدريب الخارجية.

زاي - برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية

١٩٧ - ترد فيما يلي تقديرات الاحتياجات من الموارد المخصصة لبرنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
لوازم وخدمات ومعدات الأخرى	
خدمات أخرى	٦ ٠٠٠,٠
المجموع	٦ ٠٠٠,٠

١٩٨ - لا يزال برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية يشكل أحد تدابير الاستقرار الحيوية لمعالجة التقلبات السياسية الجارية وضعف المؤسسات الأمنية واستمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ولما كان التأخير المتوقع في تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية

والحلية قد يؤدي إلى زيادة حدة التوتر، فإن مشاريع الحد من العنف في المجتمعات المحلية ستساعد على التخفيف من حدة هذه التوترات في المجتمعات الحضرية المهشة التي تشكل محور تركيز هذا البرنامج.

١٩٩ - وبناءً على ذلك، سيقوم برنامج البعثة للحد من العنف في المجتمعات المحلية، خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، بدعم الوزارات والسلطات المحلية ومجموعات المجتمعات المحلية من أجل وضع ما لا يقل عن ٣١ مشروعاً وتنفيذها بغية خلق فرص للعمل وتقديم المعونة القانونية، والفرص الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة النفسية والاجتماعية إلى ٣٥ ٠٠٠ مستفيد، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر، والسجناء، والأطفال والنساء المتضررون من العنف في ١٤ من المناطق المعرضة للجريمة التي حددها الحكومة. وتستهدف ٣ مشاريع من بين هذه المشاريع الـ ٣١ بشكل خاص، منع العنف الجنساني، وحماية الأطفال في المناطق المتضررة من الجريمة، بمن في ذلك ٢ ٢٥٠ طفلاً و ٤ ٥٠٠ امرأة من ضحايا العنف. وسيواصل كذلك برنامج البعثة للحد من العنف في المجتمعات المحلية التركيز على تشجيع عودة المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم الأصلية.

٢٠٠ - وستقوم البعثة أيضاً بتنفيذ مشروع للاتصال بالجمهور والوساطة المجتمعية لدعم أعمال قادة المجتمعات المحلية، وممثلي الشباب، والمنظمات النسائية، والسلطات المحلية في ذات المناطق المتضررة من الجريمة والمعرضة لها. وسيجري تكملة هذه المبادرات بتنظيم ٨٠ من أنشطة التوعية والتعبئة الاجتماعية للفئات المحرومة في المناطق المتضررة من الجريمة من أجل النهوض بثقافة السلام والتوعية بالعنف الجنساني والجنساني، بطرق منها استخدام منافذ وسائط الإعلام المكتوبة والمذاعة.

٢٠١ - ولتحسين تقييم أثر برنامج البعثة للحد من العنف في المجتمعات المحلية، ستدرج الدروس المستفادة من الفترات السابقة في أنشطتها للرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، سيستطلع برنامج البعثة ردود فعل شركائه في التنفيذ والمجتمعات المحلية التي نفذت فيها مشاريع من أجل دراسة التأثير العام للبرنامج وتقييمه.

٢٠٢ - ولما كان الوضع الأمني والسياسي في هايتي هشاً، فلا يمكن تسليم عملية برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية للسلطات الوطنية إلا بطريقة تدريجية، وعلى مراحل، ولعدة سنوات، بداية من تحديد الإطار المؤسسي الوطني الملائم والجهات الفاعلة المناسبة. ووضعت البعثة نهجاً منطلقاً من القاعدة ينطوي على إقامة شراكات في المقام الأول مع عناصر المجتمع المدني الوطنية والدولية الفاعلة ومع مؤسسات الدولة. وفي الواقع، نفذت بالفعل المنظمات غير الحكومية الهايتية، بما في ذلك شبكة من المؤسسات التجارية الهايتية

ومديرية إدارة السجون الحكومية، مشاريع مولها برنامج البعثة للحد من العنف في المجتمعات المحلية. ولتعزيز بناء قدرات المنظمات الوطنية في إدارة الأموال وتقديم تقارير عما تنفذه، ستضطلع البعثة بسلسلة من المشاريع الرائدة مع مجموعة مختارة من المؤسسات الوطنية والوزارات، يمكن أن تشمل وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي. وسيجري النظر أيضاً وتيسير إمكانية عمل موظفي البعثة الوطنيين سواء في منظمات غير حكومية وطنية، أو إنشاء مثل هذه المنظمات، أو العمل كخبراء في المؤسسات الحكومية.

حاء - المشاريع سريعة الأثر

٢٠٣ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع سريعة الأثر خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الموارد الفعلية)	٧ ٤٩٦,٩	٢٢٩
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد المعتمدة)	٧ ٥٠٠,٠	٢٠٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الموارد المقترحة)	٥ ٠٠٠,٠	١٦٥

٢٠٤ - وما زالت الآثار الاجتماعية الاقتصادية للزلازل الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ واضحة في جميع أنحاء البلد. وفي حين يرجح أن تتناقص جهود المساعدة الإنسانية التي أعقبت الزلازل وينخفض التمويل الدولي لإجراءات مكافحة الكوليرا، فقد مول المجتمع الدولي عدداً من المشاريع لإعادة تعمير هايتي. على أن الحاجة إلى تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية عن طريق المشاريع سريعة الأثر ما زالت قائمة، إذ تبين أن هذه المشاريع أداة أساسية وفعالة من حيث التكاليف على الأقل إلى أن يحدث التنفيذ الملموس لخطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية في هايتي آثاراً أوسع نطاقاً وتكملها مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف في نطاق شيق ومتوسط على صعيد البلد.

٢٠٥ - وفي هذا السياق، وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ستظل المشاريع سريعة الأثر تشكل أداة فريدة لتلبية أشد احتياجات السكان إلحاحاً، بدعم مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في هايتي في مكافحة الكوليرا، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز قدرات سلطات الحكومة المحلية، ودعم إمكانية اللجوء إلى نظام قضاء عادل، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية العامة، وسد الثغرات القائمة في مجال إنعاش البلد وإعادة تعميره. المشاريع الصغيرة الحجم

التي يمكن تنفيذها بسرعة لا تعتبر ضرورية لتلبية احتياجات السكان الأساسية، لا سيما في المناطق النائية من البلد فحسب، بل هي ضرورية أيضا لبناء ثقة الهايتيين في بعثة وولايتها وبالتالي في عملية تحقيق الاستقرار.

٢٠٦ - وتبلغ الموارد المقترحة للمشاريع سريعة الأثر ٥ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وسيغطي التقدير المقترح نفقات تنفيذ ما مجموعه ١٦٥ مشروعا تشمل ١٠٠ مشروع تتعلق بإصلاح/بناء الهياكل الأساسية العامة وتقديم الخدمات العامة الأساسية و ٤٠ مشروعا لإيجاد أسباب المعيشة/فرص العمل و ٢٥ مشروعات للتدريب وبناء القدرات والتوعية.

ثالثا - تحليل الفروق^(١)

٢٠٧ - يرد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المطبقة في ما يخص تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. وما زالت المصطلحات المستخدمة هي نفسها الواردة في التقارير السابقة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات
(١٩,٩ في المائة)	(٤٦ ٥٤٨,٢)
الوحدات العسكرية	

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٠٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض في القوام المأذون به بمقدار ١ ٦٠٠ من أفراد الوحدات العسكرية (من ٨ ٩٤٠ إلى ٧ ٣٤٠ فردا) كجزء من التخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد الزلزال عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١)، مما أدى إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة لتكاليف السفر لأغراض التناوب وحصص الإعاشة والبدلات اليومية، وبدلات الإجازة الترويجية، والمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف المعدات الرئيسية والقوات إلى البلدان المساهمة بقوات؛ (ب) واستبعاد اعتماد محصص لدفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بقوات، تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ فقط.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما لا يقل عن ٥ في المائة، أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١, ١)	(٨٩٤, ٩)

شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: انخفاض المدخلات وعدم تغير النواتج

٢٠٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى تطبيق عامل لتأخر النشر نسبته ٦ في المائة من تقديرات التكاليف ذات الصلة، مقابل عامل تأخر النشر بنسبة ٥ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، استنادا إلى أنماط النشر الأخيرة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢٩, ٦)	(١٨ ٨٥٣, ٥)

وحدات الشرطة المشكلة

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢١٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض القوام المأذون به بمقدار ١ ١٥٠ من أفراد الشرطة المشكلة (من ٢ ٩٤٠ إلى ١ ٧٩٠ فردا) كجزء من التخفيض الجزئي للزيادة بعد الزلزال، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠١٢ (٢٠١١)، الذي أدى انخفاض الاعتمادات المخصصة للمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة وما يتصل بها من المعدات الرئيسية والسفر لأغراض التناوب وحصص الإعاشة للبلدان المساهمة بها؛ (ب) واستبعاد اعتماد مخصص لدفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة، تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ فقط.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٥, ١)	(٤ ٨٧٣, ٥)

الموظفون الدوليون

• معايير التكاليف: وقف استحقاق بلد مراكز العمل الخطرة

٢١١ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) استبعاد اعتماد مخصص لبديل مراكز العمل الخطرة، بسبب وقف استحقاق الموظفين المدنيين له اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١١؛ (ب) وانخفاض الاعتماد المخصص للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، استنادا إلى جداول المرتبات الدولية الذي أصبح ساريا اعتبارا

من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتقابل الفرق جزئياً احتياجات إضافية للتكاليف العامة للموظفين تقدر بنسبة ٩٤ في المائة من مجموع صافي المرتبات، مقابل نسبة ٩٠,٤ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، على أساس أنماط الإنفاق الأخيرة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٣,٨)	(٤ ٨١٩,٢)

الموظفون الوطنيون

• معايير التكاليف: وقف استحقاق بلد مراكز العمل الخطرة

٢١٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى استبعاد اعتماد مخصص لبدل مراكز العمل الخطرة، بسبب وقف استحقاق الموظفين المدنيين اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٥,٨)	(١ ٩٨١,٣)

متطوعو الأمم المتحدة

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢١٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الإلغاء المقترح لما يبلغ ٥٢ من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتخفيض الجزئي للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة التي زيدت بعد الزلزال.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٧٤,٩)	(٢٠ ٧٣٢,٧)

المساعدة المؤقتة العامة

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢١٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى الإلغاء المقترح لما يبلغ ١٦٢ من الوظائف الدولية المؤقتة و ١٣٨ من الوظائف الوطنية المؤقتة، فيما يتعلق بالتخفيض الجزئي للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة التي زيدت بعد الزلزال.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣,٢)	(١٠٨,٩)

الأفراد المقدمون من الحكومات

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢١٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تطبيق عامل لتأخر النشر نسبته ٢٥ في المائة، مقابل تطبيق عامل لتأخر النشر نسبته ١٦ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٣، استنادا إلى أنماط النشر الأخيرة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٦٢,٠)	(٣٨٨,٣)

الخبراء الاستشاريون

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢١٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض في عدد الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب من ٥٣ خبيرا استشاريا في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٣٦ خبيرا استشاريا في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، بسبب انخفاض عدد برامج التدريب التي تتطلب خبراء استشاريين، تماشيا مع تخفيض عدد أفراد البعثة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٤٥,٦)	(٣٥٣٤,٩)

السفر في مهام رسمية

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢١٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة لتكاليف السفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب نتيجة لانخفاض عدد الرحلات داخل البعثة (من ١٣٠٤٢ رحلة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٥٦٤٤ رحلة مقررة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣)، مما يعزى بدوره إلى ما يلي: (أ) انخفاض عدد الوظائف المؤقتة تماشيا مع التخفيض الجزئي للزيادة بعد الزلزال؛ (ب) وتزايد استخدام خدمات التداول بالفيديو بدلا من السفر، لا سيما في الاتصال مع أفراد البعثة في مكتب الدعم في سانتو دومينغو.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢٢,٣)	(٢٧٠٣٢,٨)

المرافق والهياكل الأساسية

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢١٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاعتمادات المخصصة لخدمات التشييد، إذ ليس من المقرر تنفيذ أي مشروع تشييد كبير خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، مع مراعاة التخفيض الجزئي للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة والقدرات المدنية التي زادت بعد الزلزال؛ (ب) وانخفاض الاعتمادات المخصصة للمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف الدعم الذاتي للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكلة، الناجمة عن تخفيض القوام المأذون به بمقدار ٦٠٠ ١ من أفراد الوحدات العسكرية وبمقدار ١٥٠ ١ من أفراد الشرطة المشكلة؛ (ج) وانخفاض الاعتمادات المخصصة لخدمات أمن أماكن سكن الأفراد غير المدنيين على أساس أنماط الإنفاق الأخيرة وانخفاض الاعتمادات المخصصة للأمن في مخيمات المشردين داخليا وفي مواقع حكومية نتيجة لتحسن الحالة الأمنية وتوافر خدمات الأمن الحكومية؛ (ج) وانخفاض الاعتمادات المخصصة لخدمات التعديل والتجديد يعزى إلى انخفاض عدد أفراد البعثة واستبعاد الاعتمادات المخصصة للمخيمات السبعة التي لم تشيد في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١,٩)	(٢٤٤,١)
النقل البري	

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢١٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) الانخفاض المتوقع في استهلاك وقود الديزل إلى ٥,٢ مليون لتر، مقابل ٧ ملايين لتر في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، فيما يتعلق بالتخفيض الجزئي لعدد أفراد البعثة؛ (ب) وانخفاض تأمين المسؤولية تجاه الغير، بسبب عدم اشتراط التأمين المحلي الذي رصدت له اعتمادات في أعقاب وقوع الزلزال. وتقابل الفرق جزئيا احتياجات إضافية من قطع الغيار ناجمة عن إبقاء الاعتمادات عند حدها الأدنى في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ حيث إن مخزونات قطع الغيار كانت متاحة عقب الزيادة بعد وقوع الزلزال.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٩,٠)	(٥٠٧٤,٥)
النقل الجوي	

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٢٢٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى سحب طائرة ثابتة الجناحين وطائرة ذات أجنحة دوارة لمواءمة أسطول الطائرات مع مستوى عمليات ما قبل وقوع الزلزال وما يتصل بها من احتياجات وقود الطائرات. ويقابل الفرق جزئياً ارتفاع التكلفة المقدرة لوقود الطائرات حيث بلغ سعر اللتر الواحد ١,٣٤ دولار مقابل ١,٠٠ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٣٦,٤)	(٣٥١,٢)	النقل البحري

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٢٢١ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى الانخفاض المتوقع في استهلاك الوقود إلى ٠,٢ مليون لتر، مقابل ٠,٦ مليون لتر في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وقد نجم ذلك عن تحسين استخدام الزوارق، بما في ذلك استخدام طرق أكثر اقتصاداً في الوقود بين المواقع الثلاثة التي تستفيد من خدمات الزوارق.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(١٨,٢)	(٥٥٧,٨)	الاتصالات

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٢٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاعتمادات المخصصة للمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف الدعم الذاتي الناجمة عن خفض القوام المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشككلة إلى البلدان المساهمة بأفراد عسكريين والبلدان المساهمة بأفراد شرطة مشككلة؛ (ب) وانخفاض عدد برامج الإذاعة والتلفزيون وتكاليف العقود الخاصة بها وانخفاض كميات المواد الترويجية؛ (ج) وانخفاض عدد الموظفين المتعاقدين الدوليين (من ٢٧ موظفاً في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢٠ موظفاً في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣) وعدد الموظفين المتعاقدين الوطنيين (من ٣٠ موظفاً في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢٠ موظفاً في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣) للاحتفاظ بالهيكل الأساسية للاتصالات لدى البعثة، وانخفاض الاعتمادات المخصصة لعمليات غرفة اللاسلكي التي تستخدم فيها الموارد الداخلية بدلا من العقد السابق المبرم مع جهة خارجية. وتقابل الفرق جزئياً احتياجات إضافية لاقتناء معدات للاتصالات لدعم إذاعة البعثة وتغطية شبكة الموجات الدقيقة في المناطق الشمالية

من هايتي، لدعم المشاركة المقررة في المكاتب بين ٣٠ مكتبا آخر من مكاتب شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الهايتية، واستبدال المعدات التي تعتبر متقادمة و/أو يتعذر إصلاحها بشكل اقتصادي.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٠,٤)	(٩٠٣,٠)

الخدمات الطبية

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٢٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة للمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف الدعم الذاتي الناجمة عن خفض القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة مشكلة. ويعزى الفرق أيضا إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة للوزم الطبية، بسبب الانخفاض في الوظائف المدنية المؤقتة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢٨,٨)	(١ ٤١٣,٠)

المعدات الخاصة

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٢٤ - انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض الاعتمادات المخصصة للمدفوعات الاعتيادية لرد تكاليف الدعم الذاتي الناجمة عن تخفيض القوام المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة مشكلة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢٦,٣)	(٣ ٤٢٩,٨)

الوزم والخدمات والمعدات الأخرى

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٢٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض عدد ونطاق مشاريع الحد من العنف في المجتمعات المحلية، المتصل بالتخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت بعد وقوع زلزال عام ٢٠١٠.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣٣,٣)	(٢ ٥٠٠,٠)

المشاريع سريعة الأثر

• الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية

٢٢٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات بصورة رئيسية إلى انخفاض عدد ونطاق المشاريع سريعة الأثر، المتصل بالتخفيض الجزئي للأنشطة التي زادت عقب وقوع زلزال عام ٢٠١٠.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٢٧ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:

- (أ) اعتماد مبلغ قدره ٨٠٠ ٣٨٩ ٦٤٤ دولار لتغطية نفقات استمرار البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
- (ب) قسمة مبلغ قدره ٠٢٥ ٩٤٧ ١٨٧ دولاراً كأصلبة مقررة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛
- (ج) قسمة مبلغ قدره ٧٧٥ ٤٤٢ ٤٥٦ دولاراً كأصلبة مقررة للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمعدل شهري قدره ١٥٠ ٦٩٩ ٥٣ دولاراً، إذا ما قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٨٩/٦٥ و ٢٦٥/٦٥ بء، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٦٥/٢٨٩)

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

أخذت البعثة في الاعتبار جميع المعالم التي تستمد منها الميزانية المقترحة وذلك كي تقدم ميزانية أكثر واقعية ودقة.

اتخذت البعثة التدابير اللازمة لتنفيذ وفورات الحجم عن طريق نقل مهامها الإدارية التي يضطلع بها مكتبها الخلفي إلى سانتو دومينغو، مما أدى إلى تحقيق وفورات للمنظمة. ومكتب الدعم في سانتو دومينغو هو مكتب خلفي للخدمات الإدارية يقدم الدعم للعناصر الفنية في البعثة الموجودة في هايتي. ويهدف المكتب إلى تحقيق وفورات الحجم، والحد من المخاطر التي تتعرض لها الموارد البشرية، وتقديم خدمات مكتب خلفي لأغراض السفر والإحلاء الطبي وقدرات الاستجابة للطوارئ.

وقد أُنجز في شباط/فبراير ٢٠١٢ تقييم استراتيجي وتحليل الاستعراض رفيع المستوى لمهام مكتب الدعم في سانتو دومينغو. وكان الهدف من الاستعراض هو: (أ) التحديد الواضح لمفهوم عمليات مكتب خلفي يخدم بعثة واحدة؛ (ب) ووضع خريطة للعمليات في مختلف كيانات الخدمات الإدارية لإنشاء خدمات تُنجز على نحو فعال من حيث التكلفة وبكفاءة تشغيلية من موقع مكتب خلفي موحد. ويرجّح أن تسفر التوصيات الناجمة عن هذه الدراسة عن إعادة تشكيل هيكل الدعم الحالي للبعثة، في حين تكفل الكفاءة التشغيلية والفعالية.

أتمت البعثة، في منتصف عام ٢٠١١، عملية فريق نمور التوظيف وذلك بسبب التخفيض الكبير الذي أُجري في عدد الوظائف وأيضاً كنتيجة إيجابية للجهود التي بذلها الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت البعثة متوسط معدل شغور وظائف الموظفين الدوليين من ١٥,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١١ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

تشدد على أهمية اتخاذ الأمين العام خطوات إضافية صوب تحسين عروض الميزانية وصوغ توقعات أكثر دقة (الفقرة ١٥).

تطلب إلى الأمين العام أن يكشف جهوده لتحقيق وفورات الحجم داخل البعثات الميدانية وفيما بينها دون المساس باحتياجاتها التشغيلية وتنفيذ ولاية كل منها وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقرير الاستعراض العام (الفقرة ١٧).

تشير إلى الفقرة ٤٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الفقرة ٢٤).

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

أجرت البعثة تدريبا للمدرسين في برامج مختلفة لبناء القدرات وستواصل توسيع نطاق هذه البرامج من أجل الاستفادة إلى الحد الأقصى من استثماراتها في مجال التدريب. ومن حيث التعلم الإلكتروني، تواصل البعثة الاشتراك في برامج تفاعلية للتعلم عن بعد تقدمها إدارة عمليات حفظ سلام، وهي تتيح برامج تدريب إلكترونية مختلفة على شبكتها الداخلية كي يستخدمها أفرادها كبديل للتدريب في قاعات الدراسة. وسيستكشف استخدام التداول عن طريق الفيديو كبديل آخر حينما تجري توسعة مرافق التدريب، وسيجري التعاقد مع خبير استشاري لتطبيق أفضل الممارسات في منهجية التدريب باستخدام معدات التداول عن طريق الفيديو.

من حيث التدريب والتكاليف المترتبة على البعثة، من المتوقع أن يشترك ٢٥٨ ٢ موظفا وطنيا في أنشطة تدريب داخلي و ٢٤ موظفا في أنشطة تدريب خارجي.

وتكفل البعثة منح الموظفين الوطنيين الفرص للاستفادة من برامج التدريب. وتقدم البعثة التدريب في المناطق وأيضا في بورت - أو - برانس على مجموعة متنوعة من الدورات الدراسية، وعادة ما تزيد أعداد المشاركين من الموظفين الوطنيين على أعداد الموظفين الدوليين.

أدى التركيز على المساءلة بشأن حصص الإعاشة ورضا المستعملين النهائيين عنها إلى وضع نظام فعال لإدارة حصص الإعاشة ومراقبتها. وتساعد الوحدات في عملية طلب الشراء وذلك لتعزيز التوازن الغذائي والتغذوي لخصص الإعاشة، وتجهز الفواتير لضمان دفعها في الوقت المناسب لمتعهدي حصص الإعاشة، ويقدم التدريب للضباط المعيّنين الوافدين لتوفير أدوات ومهارات للوحدات فيما يتعلق بسياسة حصص الإعاشة.

تجري البعثة بانتظام عمليات تفتيش للتحقق والتأكد من أن متعهدي حصص الإعاشة المتعاملين معها يكفلون الامتثال لمواصفات العقود وللمعايير مثل الممارسات الصحية الجيدة والممارسات الصناعية الجيدة.

تشدد على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات لجعل برامج التدريب أوثق صلة بالاحتياجات وأكثر فعالية من حيث التكلفة، بطرق منها تدريب المدرسين والاستعانة، حيثما أمكن، بالتداول عن طريق الفيديو والتعلم الإلكتروني، وتؤكد ضرورة إبقاء السفر لأغراض التدريب قيد الاستعراض الدقيق (الفقرة ٣١).

تلاحظ الدور المتزايد للموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام، والحاجة إلى بناء قدرات وطنية، وتوفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وتشدد على ضرورة إدماج الموظفين الوطنيين على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٣٢).

تؤكد أن الإدارة الفعالة لخصص الإعاشة تعني ضمان تلقي أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة حصص إعاشة كافية لثلاث وجبات غذائية في اليوم ذات نوعية ملائمة، بما في ذلك تخطيط العمليات وتنظيمها ومراقبتها ابتداء بأمر الشراء الأولي وحتى تسديد الدفعة النهائية للموردين وحفظ السجلات والملفات بشكل دقيق موثوق به (الفقرة ٤٠).

تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تقوم جميع البعثات برصد نظم إدارة النوعية التي يعتمدها متعهدهو حصص الإعاشة وتقييمها بما يكفل مطابقة نوعية الأغذية والظروف الصحية المحيطة بها للمعايير المعمول بها (الفقرة ٤١).

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

تطبق البعثة النسب القياسية لأجهزة المستعمل النهائي. ويجري الانتقال من هياكل أساسية تعمل بفتحات طرفية صغيرة جدا (VSAT) إلى هياكل أساسية تعمل بموجات متناهية القصر، لتحسين الاستجابة لطلب المستعملين من حيث القدرة والتوافر. ويجري باستمرار رصد خدمات الإنترنت عن طريق استخدام أدوات رصد تعدل بانتظام لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

تعمل البعثة من أجل كفالة أن يُجرى على جميع العقود الإطارية تحليل للتكلفة الإجمالية للملكيتها قبل منح هذه العقود وتبعتها وذلك بتقديم مدخلات أثناء عملية التحليل وعن طريق التعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة.

وضع الفريق المعني بالسلوك والانضباط في البعثة وحدات تدريب توجيهي موحدة لجميع فئات الأفراد بشأن سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، يجري تقديمها لهم بانتظام. كما تم تطوير دورات تدريبية لتجديد المعلومات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأفراد القوات النظامية. ويضع الفريق المعني بالسلوك والانضباط حاليا استراتيجية تدريبية لجميع الأفراد ستشمل وحدة إضافية ومنفصلة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعن التحرش الجنسي. ونُظمت دورات تدريب وتوعية بشأن المسائل الجنسانية لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت دورات تدريب خاصة للضباط العسكريين وضباط الشرطة الذين تم نشرهم في المناطق المتضررة من الزلزال، مع التركيز بشكل خاص على المستوطنات المؤقتة. كما نُظمت تدريب خاص لدعم إجراءات التشغيل الموحدة بشأن الاعتداء الجنسي والعنف العائلي لضباط شرطة الأمم المتحدة.

من أجل إزالة/منع المشاكل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات، أنشأت البعثة قسم إدارة الممتلكات اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ لمعالجة جميع هذه المسائل، والعمل كجهة استشارية للعناصر الأخرى عند الضرورة،

تحت الأمين العام على مواصلة تطبيق النسب القياسية الجديدة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشخصية في ضوء الاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠١٠ وكفالة توفير أنسب مستوى من الخدمة فيما يتعلق بالاتصالات باستخدام السواتل وخدمات الإنترنت في كل مكان داخل البعثات، مع أخذ الاحتياجات التشغيلية في الاعتبار (الفقرة ٤٢).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ضمان أن يخضع استخدام العقود الإطارية لتحليل كامل مسبق لجميع التكاليف وفقا للممارسة المعمول بها حاليا (الفقرة ٤٤).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده في مجال التدريب الموحد فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتوعية بها (الفقرة ٦٤).

تلاحظ مع القلق تكرر مشاكل سبق أن حددها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ٧٥).

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

ولكفالة تحقيق جميع مؤشرات الأداء الرئيسية، واتخاذ تدابير استباقية، لا سيما فيما يتعلق بمخزون الوحدة والأصول غير المستهلكة. وعلى سبيل المثال، ترسل تقارير منتظمة إلى وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا لإخطارها بوجود مخزون زائد عن الحاجة ولا اتخاذ إجراءات تصحيحية.

بادر قسم إدارة الممتلكات في البعثة بعقد اجتماعات منتظمة مع مديري الأصول في وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا لتحديد ومعالجة المسائل ذات الاهتمام. كما تكتف وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون في البعثة بتحقيقها الفعلي بنسبة ١٠٠ في المائة من جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة الموجودة في البعثة وترسل إشعارات منتظمة لإجراء تسويات لأصول لم يتم تحديد أماكن وجودها. ومن المتوقع أن تحقق البعثة ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من التحقق الفعلي من جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١.

تؤكد أهمية إشراف الأمين العام على إدارة الأصول المتعلقة بحفظ السلام، بما فيها الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة ومخزونات النشر الاستراتيجي، وتكرر طلباتها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بإدارة تلك الأصول لكفالة إرساء ضمانات وافية تحول دون تبديد الموارد وتكبد المنظمة خسائر مالية (الفقرة ٧٦).

(القرار ٢٦٥/٦٥ باء)

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

ستواصل البعثة ضمان إتاحة توفير فرص متساوية في الشراء للبائعين المحليين وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في الأمم المتحدة.

تقوم البعثة حاليا بتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة للمشاريع سريعة الأثر في حين أنشئت مؤخرا فرقة عمل متكاملة جديدة لتحديد ومعالجة المسائل الداخلية التي يمكن أن تؤخر تنفيذ المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تصميم أدوات إدارة جديدة للتركيز على تدريب أفرقة تنسيق المشاريع سريعة الأثر التي نُشرت في المقاطعات العشر في البلد، بهدف زيادة تعزيز إدارة المشاريع سريعة الأثر. وتهدف هذه الجهود إلى زيادة الاستخدام الفعال

تأسف لأن نصيب البائعين المحليين من أنشطة الشراء قد انخفض بشكل كبير خلال السنة المالية الحالية، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يضمن زيادة البعثة لفرص الشراء الممنوحة للبائعين المحليين (الفقرة ١٣).

تشير إلى الفقرة ٤١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن استخدام المبلغ الإجمالي المخصص للمشاريع سريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالكامل على نحو فعال وعاجل، لأغراض منها الإسهام في جهود الإنعاش وإقامة علاقات أفضل مع المجتمعات المحلية (الفقرة ١٤).

للأموال وتصميم المشاريع خصيصا كي تلي احتياجات السكان المحليين وتسهم في برامج الإنعاش التي تضطلع بها حكومة هايتي، فيما تقيم وتعزز علاقات إيجابية بين البعثة والمجتمعات المحلية في الوقت نفسه.

تماشيا مع المبادئ التوجيهية لإدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، تجري البعثة حاليا تقييما لبرنامج المشاريع سريعة الأثر لديها وذلك منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤. ويُتوقع صدور التقرير النهائي في غضون النصف الأول من عام ٢٠١٢. وستجرى عدة زيارات ميدانية لتقييم مدى نجاح المشاريع سريعة الأثر في تعزيز وتشجيع فهم ولاية البعثة، وإجراء حوار مع السكان وبناء الثقة لديهم. وسيحدد التقييم أيضا جودة نتائج المشاريع وأثرها على المستفيدين منها. ومن المهم بالقدر نفسه، أنه سيجرى تحليل لدورة المشاريع سريعة الأثر بغية تحديد مواطن القوة والضعف في إدارة المشاريع، وستُجمع بيانات نوعية لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وقد أنشأت البعثة مؤخرا آلية تقوم بصورة أكثر انتظاما بجمع وتقييم طلبات السكان وطلبات المؤسسات العامة، على الصعيدين المركزي والمحلي، وفقا لفئات المشاريع المختلفة، على سبيل المثال بناء القدرات، والهياكل الأساسية والخدمات العامة، وسبل كسب الرزق/توليد الإيرادات. وسيتيح هذا النظام تيسير جمع البيانات الإحصائية وتحليلها.

اشتركت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في وضع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتتواكب أولويات الإطار مع أولويات خطة العمل الوطنية للإنعاش والتنمية التي وضعتها الحكومة لعام ٢٠١٠. وهكذا يبين الإطار الأهداف المتعلقة بإعادة البناء الإقليمي لهايتي، بما في ذلك في مجال التأهب للطوارئ والحد من أخطار الكوارث. وعقب إجراء مشاورات مع الحكومة، تقرر تمديد الإطار لمدة عام واحد، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي حين سيواصل الإطار

تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض، عند تقديم مقترحاته للميزانية المقبلة للبعثة، تقييم الاحتياجات الحالية على أرض الواقع فيما يتعلق بالمشاريع سريعة الأثر استعراضا تاما، مع مراعاة المبادئ التوجيهية ذات الصلة لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة بشأن المشاريع سريعة الأثر (الفقرة ١٥).

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز التنسيق فيما بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في عدة أمور منها معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ غير المتوقعة مثل الحالة الناجمة عن تفشي وباء الكوليرا (الفقرة ١٨).

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

التركيز على أولويات التنمية وإعادة الإعمار التي ستحددها الحكومة لعام ٢٠١٢ وما بعده فسيقدم أيضا مؤسسات الدولة لتحسين قدرتها على الاستجابة والتأهب للكوارث الطبيعية والطوارئ والأوبئة. وفيما يتعلق بمرحلة التخطيط الاستراتيجي القادمة، قررت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المضي قدما في وضع إطار استراتيجي متكامل جديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وتتسم هذه الوثيقة بأهمية فائقة، حيث أن البعثة ستقوم بسحب توأجدها في هايتي، مما سيتطلب التنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة التي ستظل داخل البلد أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها.

اتخذت البعثة جميع الخطوات اللازمة لإنشاء محطات معالجة المياه ستخفف من الأثر المباشر المترتب على البيئة في البعثة.

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكتف جهوده لإعمال التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر الذي تحدثه البعثة في البيئة (الفقرة ١٩).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/65/743)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تخطط الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ حسب عناصر مختلفة وفقا لاحتياجاتها التشغيلية. وتُربط النواتج المقترحة للبعثة بالموارد المقترحة، وستؤثر أي تغييرات إضافية في الاحتياجات من الموارد تأثيرا مباشرا على النواتج في إطار الميزنة القائمة على النتائج.

وتتأكد البعثة من أنه قد اتخذت جميع الخطوات اللازمة لكفالة أن تكون ميزانيتها ذات مصداقية وكفاءة في استخدام موارد أقل لتحقيق نتائج البعثة وولايتها ككل وألا تعكس تأخيرات في تنفيذ الأنشطة المبرجة. وتبين الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ انخفاضاً عن ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وتسعى البعثة جاهدة كذلك من أجل تحديد مكاسب إضافية ناتجة عن زيادة الكفاءة عن

لا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي الحكم على تنفيذ الميزانية على أساس تحقيق الأهداف المحددة في إطار الميزنة القائمة على النتائج والكفاءة في استخدام الموارد، لا من خلال معدّل نفقات الميزانية فحسب. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد ضرورة التمييز بين تحقيق الوفورات والسنقص في الإنفاق (انظر A/63/746، الفقرة ١٦). ففي حين أن الوفورات، التي تشكل في جوهرها تخفيضات في التكاليف تحققت من خلال تدابير الكفاءة، تحدد مستوى أساسي أقل للتمويل وتؤثر، من ثم، على الميزانيات المقبلة، فإن النقص في النفقات، الذي يمكن أن يعكس تأخرا في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، قد يؤدي إلى زيادة النفقات في الفترات التالية. وعلاوة على ذلك فإن العوامل التي

طريق إيجاد حلول اقتصادية وعملية أكثر لخفض التكاليف في العمليات. وتقترح البعثة تحقيق مكاسب إجمالية ناتجة عن زيادة الكفاءة تبلغ ١٧ ٨٥٢ ٥٠٠ دولار.

على الرغم من التحسينات التي طرأت على تنفيذ توصيات المجلس، تعترف البعثة بأنه يلزم إجراء المزيد من التحسينات. وفي حين أن المسؤولية عن تنفيذ الملاحظات تقع على عاتق وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا الفردية في البعثة، فإن الدور الذي يؤديه مكتب مدير دعم البعثة في هذه العملية ذو قيمة بالغة من حيث متابعة واستعراض العمليات والإجراءات القائمة.

تدرك البعثة مشاعر القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية وهي تتخذ جميع الخطوات اللازمة كي تكون شفافة في تبرير عمليات إعادة التوزيع على أساس الاحتياجات التشغيلية الراهنة التي لا يمكن توقعها عند إعداد الميزانية.

ترتبط نواتج البعثة ارتباطا مباشرا بالإنتاجات المتوقعة لمختلف العناصر وولاية البعثة ككل. ويقوم خبراء متخصصون في المواضيع المعنية باستعراض النتائج، مما يكفل أن تكون مقتضبة وتشير إلى معايير مرجعية قابلة للقياس تمثل قدرة البعثة على تحقيق أهدافها المرجوة.

يمكن أن تؤدي إلى نقص النفقات تتجاوز عامل التأخر في تنفيذ الأنشطة البرنامجية أو عدم تنفيذها. فقد تشمل هذه العوامل المبالغة في تقدير الميزانية أو عدم إجراء تحليل كامل للمبادرات قبل البحث عن الموارد اللازمة لتنفيذها (انظر A/65/743/Add.6، الفقرتان ٨ و ٩) (الفقرة ١٩).

وتلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن العام الذي أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، وتتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الفترات المالية المقبلة. غير أن اللجنة لا يزال يساورها القلق لأن المجلس ما فتئ يحدد أوجه قصور منهجي ومشاكل متكررة. ويساور اللجنة أيضا قلق إزاء بطء تنفيذ توصيات المجلس. وتؤكد اللجنة كذلك أن الإجراءات الإدارية المتخذة بشأن هذه المسألة والجهود الشاملة التي تبذلها المنظمة من أجل تحقيق المساءلة أمران مترابطان ارتباطا وثيقا (انظر A/65/782، الفقرة ١٢) (الفقرة ٢٠).

تسلم اللجنة الاستشارية بأن البيئات السريعة التغيير التي تعمل في ظلها بعثات حفظ السلام يمكن أن تتطلب إعادة تكييف الخطط التشغيلية، وبناء على ذلك، قد تنشأ، خلال الفترة المالية، حاجة لإعادة توزيع الأموال بين فئات الإنفاق في إطار الميزانية. غير أن اللجنة تتوقع من أجل الحفاظ على شفافية الميزانية وضوابطها، أن يستمر التدقيق في مقترحات إعادة توزيع الأموال لكفالة أن يؤذن فقط بعمليات إعادة توزيع الأموال الضرورية لتلبية الاحتياجات المتغيرة ذات الأولوية (الفقرة ٢٢).

وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود المتواصلة من أجل صقل وتحسين عرض ميزانيات حفظ السلام وأطرها المنطقية. غير أنه لا تزال هناك أوجه نقص، بناء على ما أكده مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الأخير عن عمليات حفظ السلام (A/65/5 (Vol.II)، وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس ذلك الرأي، وترى

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

مثلا أن النواتج المقدمة في وثائق الميزانية لبعض البعثات كثيرة ومفصلة للغاية. وترى اللجنة أن أحد التحديات في عرض الأطر المنتقبة يتمثل في كيفية تقديم نقاط مرجعية قابلة للقياس تمكن الدول الأعضاء من تقييم مدى فعالية تنفيذ الولايات، فضلا عن تلبية الاحتياجات المحددة للأمانة العامة لكي تستخدم هذه الأطر كأدوات للتخطيط والرصد. وأعربت اللجنة، انطلاقا من تصورها لدورها في عملية استعراض الميزانية، عن رأي مفاده أن جدوى الإطار، لا سيما بالنسبة لعمليات حفظ السلام، تحتاج لأن يُعاد النظر فيها. وفي هذا الصدد تتطلع اللجنة إلى استعراض المقترحات الناتجة عن عمل فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (الفقرة ٢٦).

تسعى البعثة جاهدة إلى إيجاد حلول لتحسين المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وقد حددت مبلغ ١٧ ٨٥٢ ٥٠٠ دولار من هذه المكاسب في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

نظرا للمستوى الحالي لنفقات عمليات حفظ السلام، التي تجاوزت في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مبلغ ٧,٥ بلايين دولار، تعتقد اللجنة أن المكاسب المحققة من زيادة الكفاءة والبالغة حوالي ٤,٢٠ مليون دولار غير كافية (الفقرة ٢٧).

كجزء من استعراض التوظيف وعملية الميزانية، صدرت تعليمات للأقسام داخل البعثة لاستعراض الهيكل التنظيمي العام على أساس الاحتياجات الوظيفية والتشغيلية. وقد أسفرت هذه العملية عن إجراء تخفيضات كبيرة في الوظائف المؤقتة التي لن تكون مطلوبة، بما في ذلك وظائف شاغرة، يُقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

ترى اللجنة أن على الأمين العام أن يواصل استعراض الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة والوظائف التي قد يتبين أن مهامها لم تعد ضرورية. علاوة على ذلك، ما زالت اللجنة ترى ضرورة إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة، وينبغي أن تكون أي وظائف جديدة لها ما يبررها تماما (انظر A/64/660، الفقرة ١٩) (الفقرة ٣٠).

كما ورد في هذا التقرير، أحررت البعثة استعراضا لاحتياجاتها التنظيمية العامة، بما يتماشى مع الإنجازات المتوقعة التي ترتبط بولاية البعثة، وأسفر ذلك عن اقتراح وظائف لإلغائها.

وتعتقد اللجنة الاستشارية أن العملية التي نُفذت استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، تُبرز أيضا مدى بقاء العديد من وظائف حفظ السلام شاغرة لفترات طويلة. وقد أُشير أيضا إلى هذه المسألة في التقرير المتعلق بعمليات حفظ السلام الذي أعده مجلس مراجعي الحسابات، الذي أعرب فيه عن رأي مفاده

أن ذلك قد يبين أن الوظائف المعنية ربما لم تعد ضرورية، خاصة إذا كانت البعثات تضطلع بولاياتها باستخدامها الموارد الحالية على نحو مرضي (A/65/5 (Vol.II)، الفقرة ٢١٨). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى أن يجري باستمرار استعراض الوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة، ولا سيما قبل تقديم أي مقترحات بإنشاء وظائف جديدة إلى الجمعية العامة (الفقرة ٤٣).

سيجري تحليل أي أوجه تباين في التقرير بغية تحسين طريقة جمع البيانات ودمجها.

بالنظر إلى أهمية توافر المعلومات المستوفاة والبيانات الدقيقة لتحقيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية، ترى اللجنة الاستشارية أن حجم أوجه التباين يستوجب تحليل الأسباب الكامنة ومعالجتها (الفقرة ٤٤).

توافق البعثة على التقييم الذي يفيد بأن توفر المرشحين المدرجين في قوائم سبيسر استقدام الموظفين في الوقت المناسب. وتمر البعثة بمرحلة تخفيض جزئي للأنشطة التي زيدت عقب الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠، وبذلك ستخفض معدلات الشغور انخفاضاً كبيراً في السنوات المقبلة. وقد توقف وجود فريق نمور البعثة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، وانتدب موظفوه بعد ذلك لبدء بعثات أو نقلوا داخل البعثة للاضطلاع بعمليات الاستقدام العادية.

بالنظر إلى العدد الكبير للمرشحين المعلنة أسماؤهم سلفاً والمدرجين في القوائم واحتمال توافر موظفين من البعثات التي تنقل إلى مرحلة تقليص لقوامها أو تمر بمرحلة انتقالية تتوقع اللجنة الاستشارية أن يبدأ الآن لمس أثر انخفاض معدلات الشغور في عمليات حفظ السلام وتقلص الوقت الذي يستغرقه استقدام الموظفين (انظر أيضاً الفقرتين ٤٩ و ٥٠ أدناه). وهذه العوامل حريّة بأن تحد من الشروط المطلوبة لاستخدام أفرقة النمور لأغراض الاستقدام التي تعد، وفقاً لما أشارت إليه اللجنة في السابق، آلية باهظة التكلفة (انظر A/64/660، الفقرة ٤٢) (الفقرة ٤٧).

في حين أنه لم يبدأ بعد تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوجود في البعثة، يتوقع الاضطلاع بذلك قريباً. وفي غضون ذلك، قامت الخلية المعنية بالغش في الوجود بمجموعة من المهام لردع أي غش في إصدار واستهلاك الوجود لجميع المستعملين النهائيين في البعثة. وتشمل هذه الواجبات جملة أمور منها التفتيش الفوري الدوري في المواقع، واستلام المردودات الشهرية من المستعمل النهائي، وتلقي تغذية مرتدة عن المدخلات وأمن البيانات الواردة. وتعقد الخلية أيضاً اجتماعات إحاطة متكررة للأفراد

نظراً لارتفاع مستويات الإنفاق على الوجود وإمكانية تعرض عمليات التزويد بالوقود للغش والاستغلال، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم منح الأولوية لمسألة تطبيق النظام الإلكتروني لإدارة الوجود في الوقت المناسب وفي جميع عمليات حفظ السلام. وتتوقع اللجنة، في هذه الأثناء، أن تستمر الجهود من أجل ضمان توفر الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية السليمة (الفقرة ٦٢).

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

العسكريين وأفراد الشرطة القادمين. وتبين اجتماعات الإحاطة هذا التسلسل الإداري المطلوب والوثائق اللازمة عن كل استعمال للوقود.

سيوفر تنفيذ سياسة جدول الأمم المتحدة لحصص الإعاشة الجديد الفعالية من حيث التكاليف المطلوبة للبعثة. وقد تم تمديد أجل عقد حصص الإعاشة الحالي لمدة شهرين، تنتهي في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع خيار تمديد لمدة شهر واحد لتمكين مقر الأمم المتحدة من استكمال المفاوضات على عقد بموجب سياسة جدول حصص الإعاشة الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك، ستكثف خلية ضمان الجودة في البعثة عمليات التحقق التفثيش والمنظمة للمصادقة على جميع الأعمال والخدمات التي يقدمها المعهد، بما في ذلك جملة أمور بينها إدارة سلسلة التبريد، ومكافحة الآفات، والامتثال للمواصفات ومقاييس جميع السلع، وخصوصا الفواكه والخضروات الطازجة. وسيجري رصد خطة جدول تسليم حصص الإعاشة، وسيجري تناول الشكاوى المتعلقة بالتأخير في الوقت المناسب وعلى وجه السرعة.

ستعمل البعثة مع مقر الأمم المتحدة من أجل كفالة مراعاة الاهتمامات البيئية بصورة كاملة في جميع وثائق طلب تقديم العروض وإدماجها في العقود الإطارية التي تنجم عن ذلك.

صيغت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بحيث تراعي الاحتياجات التشغيلية الفعلية للبعثة وتكاليف وقود الطائرات بالاستناد إلى عقد وقود الطائرات قصير الأجل الحال الذي وقع على أساس التسليم الكامل. وعلاوة على ذلك، تأخذ البعثة دائما في الحسبان الوسائل التي تكون آمنة ومأمونة وكفؤة وفعالة من حيث التكاليف وتلبي الاحتياجات التشغيلية للبعثة. وفي مجال عمليات

وترحب اللجنة الاستشارية بحجم الاستعانة بمصادر خارجية في التزود داخل الاقتصاد المحلي بحصص الإعاشة لأفراد الوحدات. وتحيط اللجنة علما بما أفاد به الأمين العام من انخفاض في متوسط تكلفة حصص الإعاشة، وهي تشجع على مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان التزود بالأغذية ذات الجودة المطلوبة بتكلفة فعالة وفي الوقت المناسب في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٥).

وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم أخذ الظروف البيئية في الحسبان لدى تحديد ما إذا كانت المواد المتاحة بواسطة العقود الإطارية صالحة للعمل في مكان معين. وينبغي أن تكون الظروف البيئية السائدة من بين العوامل المحددة لما هو مناسب من دورات إبدال المعدات في كل عملية من عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٨).

ولاحظت اللجنة الاستشارية مع القلق استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بقلّة الانتفاع وانخفاض معدلات الإشغال في بعثات معينة (A/65/5 (Vol. II)، الفقرات ٢٣٨-٢٥٠). وتلاحظ اللجنة أيضا الأثر المالي المترتب على الزيادة في تكلفة وقود الطيران، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/65/738، الفقرة ٦). وتتوقع اللجنة أن تولد

الطيران على وجه الخصوص، تنقح البعثة دوريا جدول رحلاتها الجوية الأسبوعية المنتظمة، وتقوم بتناوب أو نقل بعض أصولها الجوية لتناسب مع قدرات الطيران اللازمة لتحسين الاستفادة من طاقة استيعاب الركاب. ويجري حاليا بذل كل جهد ممكن لتنفيذ المبادرات التي حددها الأمين العام.

تبين خطط التدريب الشاملة في البعثة الاحتياجات الدنيا من التدريب لكل قسم في البعثة. ونتيجة لذلك، انخفضت ميزانية التدريب المقترحة بنسبة ٣٥ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

تعمل البعثة على نحو وثيق جدا مع مقر الأمم المتحدة من أجل تحسين الفهم العام لأولويات التدريب في عمليات حفظ السلام، وتماشى برامج التدريب التي أدرجت في الميزانية مع أولويات تدريب مثل الإدارة والاتصالات وحماية المدنيين. ومن ثم، هناك حاجة إلى برامج تدريب تترتب عليها آثار مالية مقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ أو يوصى بها بشدة بسبب مواءمتها مع إطار الميزنة القائم على النتائج، بناء على توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويلزم ذلك للحصول على شهادات في بعض مجالات المسؤولية (على سبيل المثال، مراقبة الحركة والطيران والأمن وسلامة الطيران) أو يلزم لتشغيل آلات ومعدات جديدة (على سبيل المثال في مجال النقل والأمن).

تولي البعثة الأولوية لأنشطة التدريب في منطقة البعثة عن طريق إحضار خبراء استشاريين إلى بورت - أو - برانس وعن طريق حصول موظفي البعثة على شهادات من خلال تدريب المدربين.

المبادرات التي عرضها الأمين العام أثرا إيجابيا في هذه المجالات وأن توفر التقارير المقبلة أدلة كمية على التقدم المحرز في هذا الصدد (الفقرة ٨٦).

يساور اللجنة الاستشارية قلق لأن غالبية البعثات لم تنجز بعد الخطط التدريبية الشاملة المطلوبة. ونظرا لأن الموارد الإجمالية للتدريب في مجال حفظ السلام للفترة الحالية تتجاوز مبلغ ٢٥ مليون دولار، الذي يمثل فيه حساب ميزانيات البعثات ١٨ مليون دولار، يتعين أن يكون إنجاز الخطط أولوية. وبناء عليه توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يكفل استيفاء جميع البعثات لهذا المطلب. (الفقرة ١١٤).

لقد شددت اللجنة الاستشارية مرارا على ضرورة ربط برامج التدريب وأهدافه بتنفيذ الولاية وبأهداف المنظمة. وترى اللجنة أن وضع أولويات استراتيجية للتدريب في مجال حفظ السلام ومطلب إنجاز فرادى البعثات خططا تدريبية تعكس الاحتياجات الخاصة بالبعثة يشكلان خطوة إيجابية نحو كفالة تجسيد هذا الربط. وتتوقع اللجنة أن تقدم طلبات الحصول على موارد التدريب في إطار الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ استنادا إلى أولويات محددة بوضوح في خطط التدريب لفرادى البعثات (الفقرة ١١٥).

نظرا المستوى التمويل المقدم لأنشطة التدريب، ترى اللجنة الاستشارية أن من اللازم مواصلة الجهود بغية تحقيق أقصى درجة من الفعالية والكفاءة في تنفيذ برامج التدريب. وفي هذا الصدد. تكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (الفقرة ٦٣، A/63/746) (الفقرة ١٣٥).

(A/65/743/Add.15)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
تؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى الحاجة إلى التنفيذ السريع لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة (الفقرة ٣).	تعمل البعثة، كما أشير إليه أعلاه في ردها على الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/65/743)، من أجل تعزيز قدرتها على تحسين تنفيذها لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.
تتوقع اللجنة الاستشارية أن تسوى على وجه السرعة جميع المطالبات غير المسددة. وإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة الانتهاء من إعداد ١٠ مشاريع مذكرات تفاهم في أقرب وقت ممكن (الفقرة ١٠).	تم توقيع خمس (من مجموع ١٠) مذكرات تفاهم.
تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن تمويل المساعدة المؤقتة العامة ينبغي أن يستخدم بمثابة قدرة قصيرة الأجل تتيح المجال لتحقيق تلبية فعالة للاحتياجات الفورية للبعثة (A/65/586، الفقرة ٢٣). وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقيي احتياجات البعثة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة قيد الاستعراض، وأن يجري التعديلات المناسبة التي تفضي إلى الإلغاء التدريجي للوظائف المؤقتة (انظر A/65/776، الفقرة ٢٢) (الفقرة ٢٦).	اتخذت البعثة خطوات لإجراء استعراض صارم للوظائف المؤقتة العامة قصيرة الأجل بهدف عدم تمديد سوى المهام التي لا تزال مطلوبة لتنفيذ برامج أو مشاريع. ونتيجة لذلك، يقترح إلغاء ٣٥٢ وظيفة مؤقتة دولية ووطنية (كما في ذلك المتطوع الأمم المتحدة) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.
وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يكتنف جهوده لتسوية المطالبات العالقة (الفقرة ٣٣).	تعترف البعثة بأن تجهيز ثلثي المطالبات كان أبطأ من المعتاد نظراً لحجم المطالبات المتعلقة بالزلازل. ويجري التركيز مجدداً الآن على تسوية المطالبات المعلقة لأطراف ثالثة.

تمت الموافقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على زيادة الحد الأقصى لتمويل المشروع الواحد إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار، كتدبير استثنائي، وأتاح ذلك للبعثة فرصاً إضافية لتنفيذ المزيد من المشاريع الفعالة والتي تلي الاحتياجات لدعم متطلبات محلية ومجالات ذات أولوية في جهود الإنعاش التي تبذلها حكومة هايتي. وقد سمح هذا الإجراء للبعثة بدعم مشاريع ذات أثر أكبر وزاد من الفعالية من حيث التكلفة في استخدام التمويل. وعلى وجه التحديد، مكنت زيادة الحد الأقصى للتمويل من تنفيذ مشاريع أكثر فعالية لإدراج الدخل، وصلت إلى عدد أكبر من المستفيدين المباشرين. وعلاوة على ذلك، فقد مكنت البعثة من تحسين الاستجابة لاحتياجات الوقاية من الكوارث بالقيام بمشاريع (مثل تنظيف قنوات الصرف و/أو إصلاحها و/أو شقها؛ وتمديد و/أو إصلاح شبكات المياه العامة ومرافق مياه الشرب؛ وإصلاح الطرق) التي لم يمكن من قبل تنفيذها بحد أقصى أقل. كما حسنت زيادة سقف التمويل تيسير إصلاح و/أو بناء، وتجهيز، الهياكل الأساسية العامة التي تشتد الحاجة إليها محكمة الصلح، وقاعات المدينة، والمدارس العامة، ومراكز الشرطة، ومرافق الرعاية الصحية). وبالقدر نفسه من الأهمية، يمكن للبعثة، بعد زيادة سقف التمويل لكل مشروع، أن تستهدف شركاء تنفيذ أكثر خبرة ويمكن الاعتماد عليهم في كل من هايتي والمجتمع الدولي. وإجمالاً، استخدمت البعثة بالكامل، منذ عام ٢٠٠٤، برنامجها لمشاريع سريعة الأثر حيث خصصت ١٠٠ في المائة من الموارد لتمويل ١٠٧٢ مشروعاً.

تلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في الحد الأقصى لتمويل المشروع الواحد، وتحث الأمين العام على الاستفادة الكاملة من المشاريع سريعة الأثر من أجل المساهمة في جهود الإنعاش وإقامة علاقات أفضل مع المجتمعات المحلية (الفقرة ٤١).

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

تلاحظ اللجنة الاستشارية مزايا مركز سانتو دومينغو للاتصال والدعم على النحو الذي أوضحه الأمين العام. ومع ذلك، فإن اللجنة ترى أن الأمين العام ينبغي أن يدرس ضرورة الإبقاء، في الأجل الطويل، على المركز، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في سياق تقرير الميزانية المقترحة التالية (الفقرة ٤٧).

وقد أنجز في شباط/فبراير ٢٠١٢، تقرير عن التقييم الاستراتيجي لتحليل الاستعراض رفيع المستوى لمهام مكتب الدعم، وهو في انتظار وضع البعثة له في صيغته النهائية.

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/65/5 (Vol.II))

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

أوصى المجلس إدارة الدعم الميداني بأن تطالب جميع البعثات بتحسين معدلات إنجاز المشاريع سريعة الأثر (الفقرة ١٠٢).

أخذت البعثة خطوات لزيادة معدل الصرف على المشاريع سريعة الأثر من خلال ما يلي: (أ) رفع الحد الأقصى من ١٠٠.٠٠٠ دولار لكل مشروع مما أتاح للبعثة تنفيذ مشاريع ذات أثر متزايد وأكثر مرونة؛ (ب) وأنشئت آلية أكثر شفافية وفنية أكثر لرصد تنفيذ المشاريع؛ (ج) وقُدمت أدوات مخصصة لإدارة المشاريع إلى جميع مراكز الاتصال الإقليمية للبعثة من أجل المشاريع سريعة الأثر؛ (د) تم تحديد مركز اتصال للمشاريع سريعة الأثر في قسم الشؤون المالية في البعثة، مما أدى إلى تحسين معدل صرف الأموال تحسيناً كبيراً. ومع ذلك، لا يزال الإطار الزمني لتجهيز المدفوعات والقيود الإدارية تشكل تحدياً للبعثة.

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني من جميع البعثات ما يلي: (أ) الاضطلاع بجميع عمليات التحقق التام والفعلي بالنسبة للممتلكات غير المستهلكة؛ (ب) وبذل كل جهد ممكن للتأكد من أسباب عدم العثور بعد على تلك الأصول؛ (ج) والتعجيل بعملية

منذ بداية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بدأت البعثة عملية تنفيذ التحقق الفعلي بنسبة ١٠٠ في المائة من الممتلكات غير المستهلكة، وأجري تفتيش على ٧٧ في المائة منها في نهاية شهر شباط/فبراير عام ٢٠١٢. وفي حين أن العدد الإجمالي للأصول التي "لم يُعثر عليها بعد" لم يُحدّد بعد

في انتظار استكمال التحقق الفعلي بنسبة ١٠٠ في المائة، كشف قسم إدارة الممتلكات في البعثة جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق مع وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا والمستعملين النهائيين لخفض عدد الأصناف "التي لم يتم العثور عليها". ومن أجل التعجيل بعملية تسوية حالات التباين، بدأت وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون في البعثة إصدار تقارير أسبوعية لجميع وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا، وقد وردت تقارير إيجابية من وحدات المحاسبة المستقلة ذاتيا.

يجتمع مجلس محلي لحصر الممتلكات في البعثة بصورة منتظمة لاستعراض حالات لشطب الأصول.

وبعد التغييرات التي أُجريت مؤخرا على العتبة المالية لتصنيف المواد لشطبها على أساس القيم المتبقية منها (كما وافقت على ذلك إدارة الدعم الميداني في آذار/مارس ٢٠١١)، تمكنت البعثة من التعجيل بشطب أصناف ذات قيمة أقل. وخلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ الحالية، تم شطب ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ صنف من المعدات المملوكة للأمم المتحدة يبلغ مجموع قيمة شرائها ١٣,٢ مليون دولار.

وقد أصدرت البعثة خمسة إجراءات تشغيل موحدة مختلفة توفر توجيهات وتحدد إجراءات لاستعراض شطب معدات مملوكة للأمم المتحدة والتخلص منها، بما في ذلك وثائق عن معايير الامتثال البيئية وإدارة المواد الخطرة التي سيتعين التخلص منها.

وقد أُدججت مصطلحات موحدة في محاضر المجلس المحلي لحصر الممتلكات تشمل طرقا متعددة للتخلص منها في حالة تعذر بيعها، مما أدى إلى تقليل الوقت الذي يستغرقه التخلص من بعض هذه الأصناف.

وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لتوسيع ساحة التخلص الحالية من أجل زيادة قدرات التخلص محليا من المعدات المملوكة للأمم المتحدة المشطوبة، بما في ذلك حرق النفايات الطبية والمواد الخطرة الأخرى.

تسوية الفوارق بما يكفل دقة البيانات المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ١٣٠).

يُكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل الإدارة على تعزيز رصدها لعمليات شطب الممتلكات غير المستهلكة والتصرف فيها على مستوى البعثات بما يكفل اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإنهاء جميع عمليات شطب الأصول والتصرف فيها (الفقرة ١٣٨).

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية

وقد وافقت إدارة الدعم الميداني على توصية المجلس بمطالبة جميع البعثات بما يلي: (أ) تحديد نسب المخزون المناسبة لجميع فئات الممتلكات استنادا إلى الظروف الخاصة بكل بعثة؛ (ب) والاستعراض المنتظم للممتلكات المستهلكة لضمان الامتثال لنسب المخزون المقررة، لتجنب الحالات التي يُحتفظ فيها بمخزون من مواد لفترات طويلة بلا داع (الفقرة ١٤٧).

حدّدت نسبة المخزون لأصول الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في البعثة بما مقداره ١٠ في المائة. وتبلغ نسبة المخزون الفعلية الحالية في البعثة ٩,٩ في المائة. وتبذل البعثة جهودا متواصلة للحفاظ على نسبة المخزون بل وزيادة تخفيضها.

وتجدر الإشارة إلى أن أولويات البعثة وعددا من ظروف التشغيل المحددة حالت دون أن تُعلن البعثة فائضا في جميع الأصناف التي يُحتفظ بها في المخزون لأكثر من ستة أشهر. وغالبا ما تعاني البعثة من طول فترات التسليم بسبب سلسلة التوريد التي لا يمكن التأكد منها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك الكثير من الأصناف الموجودة حاليا في المخزون صالحة للاستخدام، ويمكن أن يؤدي التخلص من أصناف المخزون هذه إلى طلب بدائل لها في المستقبل. ومع ذلك، تستعرض البعثة بانتظام ما لديها من مخزون وقد استطاعت إعلان أن عددا من الأصناف يعتبر فائضا.

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى جميع البعثات وضع سياسات شاملة لمستوى المخزون واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق ببطء حركة المخزون (الفقرة ١٦٣).

حدد مقر الأمم المتحدة رقما مستهدفا يقل عن ٥٠ في المائة للمخزونات القديمة (عدد الأصول في المخزون لفترة أطول من ٦ أشهر) وفي الوقت الحالي، ظلت ٩ في المائة من أصول الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في البعثة في المخزون لمدة تزيد عن ٦ أشهر.

وبالإضافة إلى ذلك، حدد قسم الإمدادات في البعثة مستويات المخزون للأصناف البطيئة الحركة، ويجري استعراضها في ٣٠ حزيران/يونيه كل عام.

وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود متواصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمخزون بطيء الحركة عن طريق تطبيق طريقة أول ما يرد هو أول ما ينصرف.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن شطب المخزون بطيء الحركة من الأصناف التي لم تعد هناك حاجة إليها.

في إطار التنظيم الشامل لخدمات دعم البعثة، تقترح البعثة توحيد مهام إدارة الممتلكات في إطار قسم إدارة الممتلكات مما سيعزز الاستجابة التشغيلية وتقديم التقارير، مما في ذلك التحقق والتفتيش الفعلي على المعدات المملوكة للوحدات. وسيتألف القسم من ٣٦ وظيفة و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة و ١٤ وظيفة مؤقتة عن طريق النقل والانتداب.

تم تنفيذ هذه التوصية. وبعد الإلغاء المقترح لما مجموعه ٣٥٢ وظيفة من الوظائف المؤقتة العامة التي سبقت الموافقة عليها للبعثة بعد زلزال عام ٢٠١٠، سينخفض عدد الشواغر في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة بناء على ذلك.

تتفق سياسة شطب مركبات البعثة مع سياسات إدارة الدعم الميداني ومبادئها التوجيهية.

تم تنفيذ الضوابط الأمنية المادية والبيئية في البعثة لحماية موارد البعثة ومرافقها. وتُجهَّز جميع مراكز البيانات بأجهزة أبواب إلكترونية، والوقاية من الحرائق، وأجهزة تليفزيونية ذات دوائر مغلقة، وأجهزة الكشف عن الدخان. ولجميع مراكز البيانات مراكز بديلة مما يضمن عدم تأثر عمليات البعثة بأي فشل لمرافق الدعم أو انهيار هيكلية. وقد زُوِّدت جميع الأجهزة المتنقلة (أي الحواسيب المحمولة) بقفل. ونفَّذت البعثة ضوابط لتحديد الهوية وأمن الاتصال اللاسلكي لكفالة قدرة النظام على تحديد المستعملين وتمييزهم. وقد نُفِّذ تحديد الهوية الفريدة للمستعملين، ويُجرى استعراض مستمر لهوية المستعمل، مما في ذلك هوية المستعملين غير الناشطين. ويُطلب من جميع المستعملين المصادقة على هويتهم من خلال استخدام كلمات سر (مع تنفيذ سياسة محددة بشأن كلمات السر، على سبيل المثال طولها ومدة صلاحيتها)، وتُفرض قيود على إمكانية الحصول على بيانات المصادقة.

ويوصي المجلس بأن تسارع إدارة الدعم الميداني بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى تعيين موظفين إضافيين للقيام بجميع عمليات التفتيش على المعدات المملوكة للوحدات (الفقرة ١٧٠).

يوصي المجلس بأن تُجرى إدارة الدعم الميداني استعراضاً للوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة لتحديد ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إليها واتخاذ الإجراءات المناسبة، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢١٩).

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني ما يلي: أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بشكل منتظم برصد تكاليف صيانة المركبات التي تقع تحت سيطرتها وتحتفظ بأدلة موثقة للنهج المستخدم في تحليل التكاليف والفوائد لتأييد مواصلة استعمال المركبات التي بلغت مرحلة الاستبدال أو الشطب (الفقرة ٢٦٦).

ويوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاحتفاظ بها مع توفير حماية أمنية كافية لتلك البيئة (الفقرة ٢٩٢).

المرفق الأول

تعريفات

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول):

- **إنشاء الوظائف:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم توفير موارد إضافية وعندما لا يتسنى نقل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة بأي طريقة أخرى في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة تكليف الوظائف:** يقترح تكليف وظيفة معتمدة كان الغرض منها تغطية مهمة معينة بتنفيذ أنشطة مقررّة أخرى ذات أولوية ولا صلة لها بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن تغيير مهام وظيفة قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة أو رتبة الوظيفة.
- **نقل الوظائف:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف الوظائف:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (رفع أو خفض رتبها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بالوظيفة بصورة جوهرية.
- **إلغاء الوظائف:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة عندما لا تعود هناك حاجة لها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة مقررّة أخرى ذات أولوية داخل البعثة.
- **تحويل الوظائف:** هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، على النحو التالي:
 - تحويل وظائف فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون: مراعاة للطابع المستمر لمهام معينة، وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون.

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة للموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين

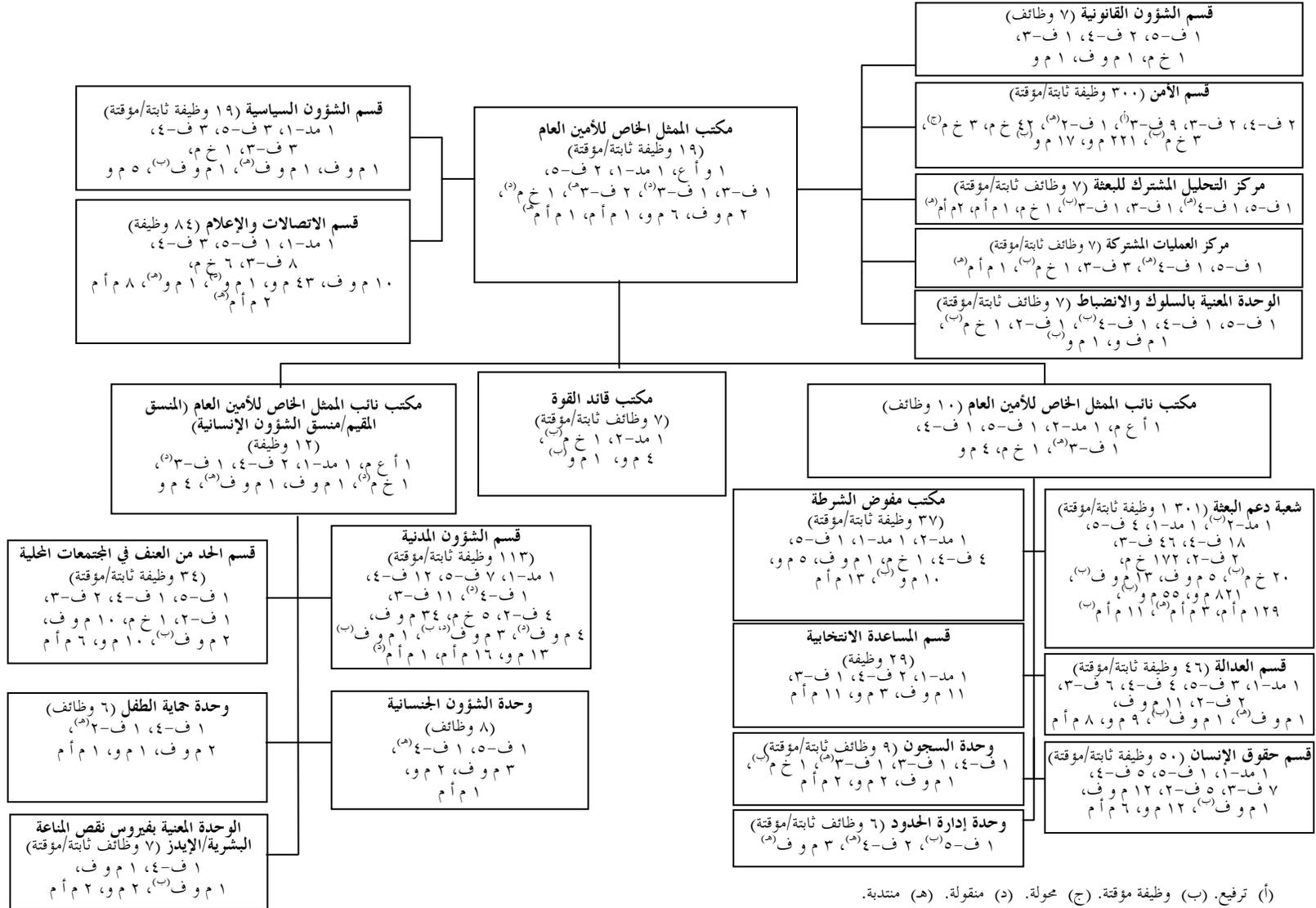
باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

- يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل أسهم وحده في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات موحدة محددة مدرجة في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة على تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية
 - **الفروق الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو حالات من خارج الأمم المتحدة
 - **معايير التكاليف:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
 - **الإدارة:** هي الفروق المترتبة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (كاتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بنفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (كالفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن تأخر التوظيف)

المرفق الثاني

الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي



المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
إعادة بناء المؤسسات	العدالة	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ ٦٠ مشروعاً لإعادة الإعمار/الإصلاح • تعيين ٢٠ من القضاة الذين تم تدريبهم حديثاً كقضاة أو مدعين • وضع خطة لتعزيز أداء كلية القضاة لمهامها وقواعدها الداخلية كما تعرف وفقاً لأحكام القوانين الثلاثة الصادرة عام ٢٠٠٧ بشأن إصلاح الهيئة القضائية، التي تسمح للكلية بالقيام بالمزيد من التدريب المنهجي المتواصل للمدعين العامين وقضاة التحقيق وكتابة المحاكم • مقاييس الأداء بشأن عدد من الوحدات المنتجة وعدد المتدربين في الكلية • تدريب ٢٥٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية والقضاة على تقنيات التحقيق • تحسين أداء النظام القضائي لمهامه بزيادة عدد الجلسات وترشيد عمل قلم المحكمة 	<ul style="list-style-type: none"> • الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (العدالة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي • الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (حقوق الإنسان، المسائل الجنسانية، شرطة الأمم المتحدة، حماية الطفل)، اليونيسيف، وزارة العدل والأمن العام، كلية القضاة • الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل
تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على تقديم خدمات الشرطة والعدالة والإدارة العامة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع إيلاء اهتمام خاص للخدمات المقدمة إلى المشردين والفئات الضعيفة	توافر هياكل أساسية مؤقتة لوزارة العدل والأمن العام وللمحاكم	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز قدرة نظام العدالة، بما في ذلك تحسين فهم الاستجابة القضائية لمواجهة العنف الجنسي والجنساني والقضايا القانونية المتعلقة باستغلال الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان 	
		<ul style="list-style-type: none"> • تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك للأحداث • تحسين أداء النظام القضائي لمهامه بزيادة عدد الجلسات وترشيد عمل قلم المحكمة 	
		<ul style="list-style-type: none"> • بيانات عن العنف (بما في ذلك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس) متاح وتقدم للسلطة القضائية 	

- تقديم مشاريع إصلاحات قانونية إلى البرلمان (على سبيل المثال قانون العقوبات) وقانون الإجراءات الجنائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقضاء الأحداث)
 - زيادة إجمالي حيز الزنرانات بنسبة ١٠ في المائة، مقابل ٣٧٣٠ مترا مربعا في عام ٢٠١١
 - تقديم دورات تدريبية لتحديث المعلومات لأمناء السجلات والتدريب الأولي لأمناء السجلات المعينين حديثا
 - تدريب من ٣٠ إلى ٥٠ من الجندين الجدد في مديرية إدارة السجون (تدريب أولي يشمل قواعد السلوك)، وتوزيعهم
 - انخفاض عدد القصر المحتجزين في سجون الكبار عما كان عليه في عام ٢٠١١ (١٠٠ قاصر كانوا رهن الاحتجاز في عام ٢٠١١)
 - زيادة النسبة المئوية لحالات الاحتجاز التي تسجل بدقة في قاعدة بيانات السجون الوطنية عما كانت عليه في عام ٢٠١١ (٦٠ في المائة)
- المؤسسات الإصلاحية
- زيادة قدرة مديرية إدارة السجون على تشغيل نظام وطني فعال للسجون وتحسين الهياكل الأساسية للسجون استنادا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (المؤسسات الإصلاحية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (العدالة وحماية الطفل) اليونيسيف، وزارة العدل والأمن العام، مديرية إدارة السجون
- الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل

الشرطة

- زيادة الوعي بقضايا العنف العائلي والعنف الجنسي والجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، من جانب الشرطة الوطنية الهايتية ولواء حماية القصر وموظفي الهجرة ومنظمات المجتمعات المحلية
- يتزايد وعي الشرطة الوطنية الهايتية والمنظمات المجتمعية في ستة مخيمات للمشردين داخليا في بورت - أو - برانس وكل مقاطعة بقضايا العنف العائلي والعنف الجنسي والجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل عن طريق حضور دورات تدريب وتوعية متخصصة تشمل كل قضية من هذه القضايا
- إنشاء هياكل لواء حماية القصر (المكاتب والاتصالات وقاعدة البيانات) في خمس مقاطعات على الأقل، من بينها المخيمات و ٥ مناطق حدودية، وتلقي ١٢٥ ضابطا من ضباط لواء حماية القصر تدريبا متخصصا، بما في ذلك التدريب على تقنيات التحقيق

الإدارة العامة

- زيادة دور وقدرة المفوضيات ونواب المفوضيات والبلديات في مجال التخطيط والميزنة والرصد القائم على
- تعزيز قدرات ١٠ كومبيونات (المقاطعة الغربية: منطقة بورت - أو - برانس المتروبولية، أرتبونيت: الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (الشؤون المدنية) موئل الأمم المتحدة

- | | | |
|--|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، وزارة الداخلية والحكم المحلي والدفاع الوطني • الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل | <ul style="list-style-type: none"> • سان - مارك، والمقاطعة الجنوبية الشرقية: (جاكميل) على تخطيط وتنسيق ورصد أنشطة إعادة الإعمار والتنمية المحلية في نطاق ولايتها وذلك عن طريق إنشاء ١٠ مراكز للموارد البلدية، وتدريب موظفي البلدية ذوي الصلة على المهارات الأساسية المتصلة بتنسيق وإدارة إعادة الإعمار، وتخطيط وتنمية الحضر • إعداد خطط إعادة إعمار البلديات وخطط الاستراتيجية الموافقة عليها في ١٠ كوميونات (المقاطعة الغربية: منطقة بورت - أو - برانس المتروبولية، ارتوبونيت: سان - مارك والمقاطعة الجنوبية الشرقية: جاكميل) | <p>المشاركة لتقديم الخدمات الأساسية والحد من أوجه الضعف وحماية السكان، بما في ذلك الإدارة المحلية لعملية عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة توطينهم</p> |
|--|--|---|

إدارة الحدود

- | | | |
|---|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (إدارة الحدود) • الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (حماية الطفل، وشرطة الأمم المتحدة)، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وسلطات | <ul style="list-style-type: none"> • تعتمد حكومة هاييتي مشروع "خطة هاييتي لإدارة المتكاملة للحدود"، وتنشأ "آلية رسمية" لوضع وتنسيق استراتيجية لإدارة الحدود على الصعيد الوطني • صياغة اتفاق ثنائي بشأن الاتجار بالأطفال والنساء العابرين للحدود | <p>زيادة كفاءة تجهيز عمليات المرور عبر الحدود بين الجمهورية الدومينيكية وهاييتي</p> |
|---|---|---|

- بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي وتقديمه للموافقة عليه
- زيادة عدد الأطفال الذين يجري فحصهم عند مراكز عبور الحدود والمطارات الدولية مع تواجد الشرطة بصورة دائمة من لواء حماية القصر التابع للشرطة الوطنية الهايتية لمنع حالات الاتجار بالأطفال (٢٠٠٩/٢٠١٠: فحص ٦ ٠٠٠ طفل؛ ٢٠١٠/٢٠١١: فحص ١٧ ٠٠٠)
- حدود هايتي (المهجرة والجمارك والشرطة)، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية والحكم المحلي والدفاع الوطني، ووزارة العدل والأمن العام، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومكتب رئيس الوزراء
- الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل

إعادة البناء الإقليمي

- تعزيز قدرة الحكومة على الصعيدين المحلي والوطني على تخفيف أثر الكوارث ومواجهتها؛ وتخطيط وإدارة عودة السكان المتضررين إلى ديارهم وإعادة توطينهم، بما في ذلك إدارة الأنقاض؛ ووضع خطط إقليمية على أساس التحليل السكاني
- الحد من أخطار الكوارث
- تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على إدارة أخطار الكوارث عن طريق تعزيز السياسات والأدوات وكفالة إدماجها في جميع القطاعات وفي خطط التنمية المحلية، بما في ذلك عن طريق نظم الإنذار المبكر
 - تحديث الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث الطبيعية وتنفيذها بالاستناد إلى المعارف الراهنة بشأن أخطار الكوارث والخبرات السابقة
 - تحديث الإطار القانوني لإدارة أخطار الكوارث
- الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الشركاء: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (الشؤون المدنية)، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية - منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووزارة الداخلية،

والحكيم المحلي والدفاع الوطني،
ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي،
ودائرة الشؤون البحرية والملاحة في
هاييتي، ومكتب المناجم والطاقة في
هاييتي

- الآلية: إطار الأمم المتحدة
الاستراتيجي المتكامل وعملية
النداءات الموحدة

الأنقراض:

- الموافقة على استراتيجية وطنية
لإزالة الأنقراض وإدارتها وبدء
تنفيذها
- تحديد استراتيجية لإزالة الأنقراض،
تشمل تحديد وإزالة مواقع جمع
الأنقراض/إعادة تدويرها في المناطق
الرئيسية لتجميع الأنقراض، وإشراك
المجتمعات المحلية/العمالة المجتمعية،
وتحديد عملية إعادة التدوير وتقييم
الأثر البيئي وتحديد موارد التمويل
وتحديد الإطار القانوني للملكية
- الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في هاييتي، والمنظمة الدولية
للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع، وموئل الأمم
المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي،
وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب
تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة إعادة
الإسكان التابعة لرئيس الجمهورية،
ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة
التخطيط والتعاون الخارجي، ووزارة
الأشغال العامة والنقل والاتصالات،
ووزارة الداخلية والحكم المحلي
والدفاع الوطني، والحكومات المحلية،
واللجنة الوزارية المشتركة للإدارة
الإقليمية

- الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل

التنمية الإقليمية وإعادة التوطين

- تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية على تحديد وبرمجة وتنفيذ ورصد استراتيجية لعودة السكان إلى ديارهم وإعادة توطينهم
- تقديم دعم لوجستي لحكومة هاييتي، كما شجع قرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠) على ذلك، عن طريق تركيب منازل جاهزة الصنع وتسليم معدات المكاتب لبناء قدرات مؤسسات سيادة القانون والإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين السكان
- إصلاح ما مجموعه ٥٠.٠٠٠ من المنازل الصفرية في إطار تنسيق الأمم المتحدة
- الجهة الرائدة: موئل الأمم المتحدة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية - منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب رئيس الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات، ووزارة الداخلية والحكم المحلي والدفاع الوطني، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي، واللجنة الوزارية المشتركة للإدارة الإقليمية، والمركز الوطني للمعلومات الجغرافية - الفضائية، والحكومات المحلية

- الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل
- تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية على تخطيط وتنفيذ وإدارة استراتيجيات إعادة التعمير والتنمية الإقليمية وتقديم الخدمات الأساسية في جميع المقاطعات
- وضع الصيغة النهائية لخطط التنمية الحضرية لمنطقة بورت - أو - برانس المتروبولية الحضرية، ومدن أخرى تضررت مباشرة من جراء الزلزال وبعض أقطاب التنمية المختارة
- إنشاء ما لا يقل عن ٢٠ من مرافق المياه ومرافق الصرف الصحي والمرافق الصحية وإصلاح الهياكل الأساسية العامة في الأحياء التي سيعود السكان إليها
- الجهة الرائدة: موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب رئيس الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات، ووزارة الداخلية والحكم المحلي والدفاع الوطني، ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي، واللجنة الوزارية المشتركة للإدارة الإقليمية، والمركز الوطني للمعلومات الجغرافية - الفضائية، والحكومات المحلية
- الآلية: إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل

